اخترنا لك ٨١



الحكومة المدنية

بقلم

جون لوك

وصلتها بنظرية العقد الاجتماعى

لچان چاك روسو

اخترنا لك ٨١

الحكومة المدنية

بقلم

جون لوك

وصلتها بنظرية

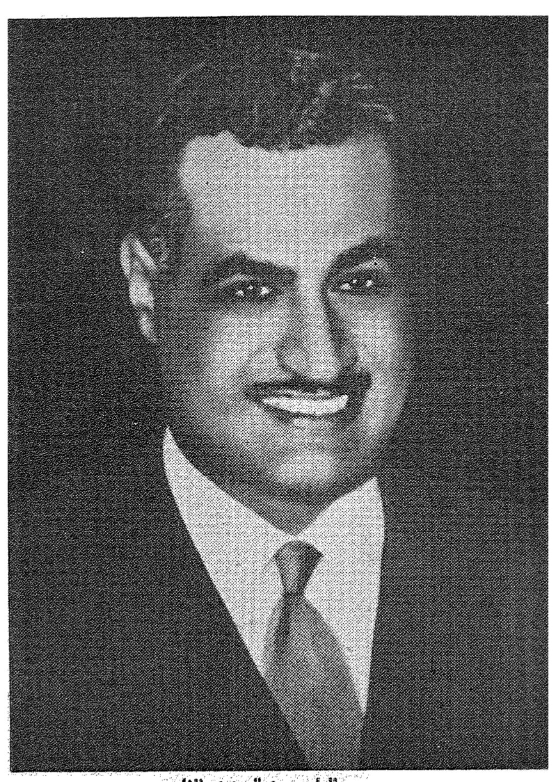
العقد الاجتماعي

لجان جاك روسو

ترجمة

محمود شوقي الكيال

مطابع شركة الاعلانات الشرقية



الرئيس جمال عبد الناصر

التعريف بالمؤلف وآرائه

جون لوك

(١٦٣٢ — ١٧٠٤)

ولد لوك عام ١٦٣٢ م فى مدينة رنجتون بالقرب من برستول فى انجلترا ، ثم رحل الى فرنسا سنة ١٦٧٢ م وأقام فيها حتى عام ١٦٧٩ م ، ولما عاد الى انجلترا كان موضع ريبة من عائلة ستيوارت الحاكمة فالتجأ الى هولندا ، وظل بها الى عام ١٦٨٨م ، وفى ذلك العام عينه غليوم وورانج معتمدا للملكة للتجارة والمستعمرات ، ومات عام ١٧٠٤ .

وجون لوك وان لم ينل حظا عظيما من التعليم الا أن اشتغاله بالمسائل العامة ، وفطنته كانتا له خير معين ليبلغ ما بلغه من العمق فى فلسفته السياسية والاقتصادية .

ومن آرائه السياسية انه جعل السيادة للشعب وان كان يرى أن الشعب يحتفظ بهذا الحق لاستخدامه وقت الضرورة القصوى اذ يعتقد بقانونية الاجراءات والقوانين الحكومية مالم تمس حقوق الافراد الأساسية .

وأن الدولة انما نشأت لحماية حقوق كانت قائمة ، وتنازل الفرد عن جزء من حقوقه انما ليضمن لنفسه التمتع بما بقى له من حقوق وحريات أساسية .

وليس فى وسع الأفراد منح الحاكم سلطة غير محدودة لأنهم لا يملكون هذه السلطة وبالتالى لا يمكن أن تكون سلطة الحاكم مطلقة اذ هى محدودة بطبيعتها ، فاذا حاول الاستزادة من سلطته او اساءة استخدامها كان من حق الشعب أن يخلعه .

ومعنى هذا أن لوك كان يدافع عن نظام الحكم الدستورى ، وأنه كان يفرق بين الحكومة والدولة ، ويؤمن بوجود قوة تقف من وراء الحكومة وتراقب أعمالها وهى الشعب ، فبقاء الحاكم فى منصبه مرهون بارادة الشعب وموافقته . أى أن سيادة الدولة ليس معناها سيادة الحاكم .

وبهذا يعتبر لوك من واضعى أسس الديمقراطية فى العصر الحديث .

ولوك فى بحثه عن «الحكومة المدنية» يؤكد رأيه السياسى من أن الحكومة بما فيها الملك والبرلمان مسئولة أمام الشعب ، وأن سلطان الحكومة مقيد بالتزام قواعد الخلق والتقاليد الدستورية ويرى أن الحكومة ضرورة لابد منها .

ثم يأتى على وصف حال الفطرة الأولى التى فيها يتولى كل فرد بنفسه حماية حقوقه ، ويعرف حقوق الآخرين ويحترمها .

ويعرض للملكية الخاصة فيذكر أن الملكية فى الحياة الفطرية كانت شائعة ، وأن كل فرد له حق الحصـــول على مستلزمات حياته من خيرات الارض الطبيعية ، وأن اكتساب الملكية ينشأ نتيجة للعمل •

ويعد بحثه الذى نقدمه الى القراء «الحكومة المدنية» دفاعاً فلسفيا عن مبادىء ثورة سنة ١٦٨٨ م التى تمخض عنها صدور قانون «الحقوق الاساسية للانسان» والتى قام بهـــا رجـال محافظون وعمليون لم يؤمنوا بالنظام الجمهورى او بالنظريات التى تنادي بوجوب المساواة التامة بين أفراد الشعب ، ويعارضون مبدأ الحق الالهى ويؤمنون بالملكية المقيدة •

ويرى علماء السياسة ان وثيقة اعلان الاستقلال الامريكى تضمنت الكثير من آرائه فقد دافع لوك عن حرية الفرد ضـــد البابا او الملك ، وأن روسو قد استلهم بعض آرائه فى العقـــد الاجتماعى الذى ذيلنا هذا البحث بمقتطفات منه •

أما آراؤه الاقتصادية فلا تقل أهمية عن آرائه السياســية ، وكانت ذات أثر فى تطوير علم الاقتصاد فهو الـــذى نادى بان الفضة والذهب ليسا سوى سلع لا تختلف عن غيرها من السلع الأخرى ، وأنه لا يمكن استقرار القيمة النسبية للذهب والفضة، وكان من انصار أن تكون العملة من معدنواحد وهو الفضة ، واتبع مذهب التجاريين فى أن الثروة القومية تقوم على الاستيلاء

على معدنى الذهب والفضة ونادى أيضا بان كافـــة الضرائب مصدرها الاساسى الارض •

ولقدرته الاقتصادية استدعى ونيــوتون للقيــام بالاصلاح النقدى الذى أجرى فى انجلترا عام ١٦٩٥ •

وللوك الى جانب آرائه السياســية والاقتصادية آراء فى التربية والتعليم فقد وجه نقدا لاذعا للطرق التربوية التى عاصرته فى مؤلفه الذى أصدره سنة ١٦٩٣ م بعنوان « بعــض الآراء فى التربية» Some Thoughts Concerning Education ومجمل هذه الآراء ان الخلق القويم هو الغرض الأساسى للتربية وأن تحصيل المعرفة يأتى فى المرتبة التالية ، وطالب بعدم تركيز التعليــم على اللاتينية واليونانية ، وأن تدور البرامج حول أصول المعرفــة الانسانية ، والتدريب العملى فى التجارة والعناية بالرياضـــة البدنية وهاجم الترهيب فى دفع الصغار الى المدرسة والتعليــم ودعا الى الترغيب بالافادة من ميل الطفل الطبيعى الى العمــل والتعلم والمحاكاة •

وهى آراء لا شك أن لها خطرها حتى اليوم •

لجنه « اخترنا لك »

الفصـــل الاول

المقدمـــة

يوضح الحديث التالى النقاط الآتية :

١ ــ لم يكن لآدم أى سلطان على أبنائه ، سواء عن طريــق الحق الطبيعى الممنوح للآباء ، أو المنحة الالهية .. وبالتالى فهولا يملك السيطرة على العالم ، وهذا يخالف ما يبدو فى الواقع .

٢ ــ وحتى اذا كان يملك مثل هذا السلطان ، فلم يكـــن لأبنائه الحق فى التمتع به .

٣ ــ وحتى اذا كان لورثته هذا الحق ، فان تقرير من يجب أن يتمتع بحق التوارث وبالتالى بالسلطة ــ كان غير ممـــكن ، نظرا لعدم وجود قانون طبيعى او الهى يقرر هذا الحق .

٤ ــ وحتى اذا أمكن تقرير هذه المسألة ، فان حدود سلطة الاب الشرعية لآدم ، قد ضاعت معالمها خلال الاجيال البشرية التى تعاقبت فيها أسر عديدة لدرجة لا يمكن لاحداها أن تدعى لنفسها الحق فى الميراث .

وأعتقد أن هذه المقدمات المنطقية ـ توضح لنا أنه يستحيل على حكام الارض اليوم ان يجنوا أى كسب أو ظل للسلطة التى تعتبر أساسا لكل السلطات وهى سلطته الخاصة وسلطته على أبنائه .

وعلى ذلك لم يكن يدع أية فرصة للاعتقاد بان كل حكومة فى العالم ليست سوى نتاج للقوة والعنف ، وانه ليس هناك قانون يحكم الناس سوى قانون الغابة حيث يحكم الأقوى . وهنا يكمن أساس الفوضى والغدر والخيانة والثورة والتمرد (تلك الاشياء التى يستنكرها اصحاب هذا الاعتقاد) . واقتضى ذلك ايجاد حكومة جديدة للسلطة السياسية ، ووسيلة أخرى لاختيار الاشخاص الذين يتولونها . ولهذا الغرض أعتقد انه لا بأس من أن اعرض مفهومى للسلطة السياسية ، ووجوب التفريق بين سلطة الحاكم على رعيته ، وبين سلطة الأب على أبنائه ، او السيد على خادمه ، أو الزوج على زوجته ، او السيد على عبده . ويحدث أحياناأن تجتمع كل هذه السلطات فى رجل واحد . ولكن ، اذا نظرنا الى هذا الشخص على ضوء علاقاته المختلفة . فقد يساعدنا ذلك على التمييز بين هذه السلطات وايضاح الفرق بين سلطة الحاكم فى الدولة ، وسلطة الاب فى أسرته ، وسلطة القبطان فى السفينة .

٥٢

لهذا أعتقد أن السلطة السياسية تتمثل فى وضع القوانين التى تنص على عقوبة الاعدام وجميع العقوبات الخفيفـة الأخرى ، وتنظيم الملكية والمحافظة عليها ، واستخدام قوى المجتمع لتنفيذ هذه القوانين ، وحماية ثروة البلاد من أى خطر خارجى ، وكل ذلك من أجل صالح الجمهور .

الفصـــل الثـــانى

دور الطبيعة

ولكى نفهم السلطة السياسية على الوجه الصحيح ـ بعـد الرجوع الى نشأتها ـ يجب علينا أن نراعى الحال التى عليهـا الناس بالفعل : وهى الحرية المطلقة فى تسيير دفـــة اعمالهم ، والتصرف فى ممتلكاتهم واشخاصهم حسب ما يرونه موافقا لهم ـ فى نطاق قانون الطبيعة ـ دون مطالبتهم بالتخلى عن شىء ، أو الاعتماد على ارادة اى شخص آخر .

كما تعنى المساواة امام السلطة وامام القضاء ، دون أن ينعم أحد بأكثر مما ينعم به غيره ، فمـــــن الواضح أن المخلوقات المتساوية فى المرتبة والنوع ، والمتساوية فى فرصها أمام الطبيعة ، لابد وأن تتساوى فيما بينها دون ما تبعية أو خضوع ، اللهـم الا اذا شاءت ارادة الخالق أن يعلو شأن أحدهم على الآخر ، بأن يخصه ـ دون غيره ـ بحق التمتع بالحياة ، والسيادة ، والسلطان

ويرى الحكيم هوكر أن هذه المساواة التى أوجدتها الطبيعة بين الناس شىء واضح فى حد ذاته ، شىء لا يقبل الجدل . وهو ينظر الى المساواة باعتبارها الاساس الذى يقوم عليـه التزام

الناس بتبادل الحب ، وهو الاساس الذى تبنى عليه واجبات الفرد نحو غيره من الأفراد ، ومنه يستنبط مبادىء العدالة والمحبة . يقول هوكر :

« ان الحافز الطبيعى قد دفع الناس الى الايمان بأن واجبهم نحو حب الآخرين ، لا يقل عن واجبهم نحو حبهم لأنفسهم ، وحيث أن مبدأ المساواة ، يقتضى من الأفراد المتساوين الخضوع لقانون واحد ، فاننى اذا كنت لا أملك تحقيق الخير لنفسى كما يملك غيرى ، فكيف يمكننى ارضاء أى رغبة من رغباتى ، مالم أكن حريصا على ارضاء الرغبات المماثلة عند الآخرين ، وهى رغبات حقيقية لانها تحمل طبيعة رغباتى ؟ ان حصول الآخرين على ما يتعارض ورغباتهم لابد وأن يثير فى نفسى من الحزن قدر ما يثيره فى نفوسهم ، اذ يجب أن أنتظر العقاب لو تسببت فى ايقاع الاذى بالآخرين . فليس هناك ما يدعو الى ان يهبونى من الحب أكثر مما أمنحه لهم ، فان رغبتى فى أن اكون محبوبا ، تفرض على واجبا طبيعيا ، وهو منح الحب بالقدر الذى منح لى ، ومن هذا الحب تنشأ علاقة المساواة بيننا وبين من يتساوون معنا . والانسان لا يجهل القواعد والقوانين العديدةالتى يمليها المنطق الطبيعى .

ورغم أن هذا معناه الحرية ، الا انها ليست حرية مطلقة

اذ ان لها حدودا لا يمكن للمرءأن يتخطاها • فهو لا يملك حرية قتل نفسه ، وكذلك بالنسبة لما يمتلكه ، اللهم اذا كانت المصلحة تقتضى ذلك •

وللطبيعة قوانينها التى يخضع لها كل انسان : فالجميع متساوون مستقلون ، وليس لاحد أن يسىء الى أخيه فى حياته ، أو صحته ، أو حريته ، أو ممتلكاته • فالناس جميعا عاملون فى هذا الكون الذى صنعه الخالق ، واتى بهم الى خضمه لأنه شاء ذلك ، اتى بهم لكى يعملوا من أجله ، فهو مالكهم الذى يوجههم كيفما شاء ، ورائدهم فيما يفعلون ابتغاء مرضاته • ومن أجل هذا يجتمعون ، ويتقاسمون ما تمنحه لهم الطبيعة • لذا تختفى مظاهر التبعية ، التى تدفع بعضهم الى الرغبة فى السيطرة على الآخرين ، والاضرار بهم • ولا يبقى فى القلوب سوى حب الخير •

وكما يتوخى المرء المحافظة على كيانه ، وطالما أنه لا يخشى المنافسة ، فانه لابد وأن يستهدف بالتالى المحافظة على كيان الآخرين ، وعلى حياتهم ، وحريتهم ، وصحتهم ، ومصالحهم الخاصة •

ويجب أن يمتنع الناس عن التعدى على حقوق الآخرين ،

والاضرار بهم وعليهم أن يراعوا قانون الطبيعة الذى يهدف الى السلام ، ويحافظ على الجنس البشرى •

ان تنفيذ قانون الطبيعة يصبح بهذه الطريقة فى يد كل انسان •اذ يصير له حق معاقبة من تسول له نفسه خرق القانون • فقانون الطبيعة ــ مثل أى قانون آخر فى العالم ــ عديم الفائدة اذا لم يكن هناك من يراقب تنفيذه ، محافظا بذلك على حقوق الابرياء ، وموقعا على الآثمين الجزاء •

وما دام الأمر كذلك فسوف يصبح لكل فرد الحق فى معاقبة فرد آخر ارتكب خطأ ما ، وذلك بمقتضى قانون الطبيعة الذى يؤمن بالمساواة ولا يعترف بحقوق السلطة الشرعية •

وفى حال ما اذا هيأت الطبيعة لفرد شيئا من السلطان على فرد آخر (مع انه سلطان غير متعسف او غاشم) فانه يعامل المجرم الذى يقع بين يديه وفق ما تمليه عاطفته وارادته الخاصة على أن يتبع فى ذلك صوت ضميره ،ومايتناسب وطبيعة الجرم •

هذان هما العاملان الوحيدان فى توقيع الأذى بالآخرين ، والذى نسميه بالعقاب • وفى حال الاعتداء على قانون الطبيعة ، يقف المدعى معلنا ضرورة أخذ القصاص كما أوصى الاله ، من أجل حماية الناس ، وانقاذهم مما قد يتعرضون له من اضرار •

وهو يعلن ضرورة المحافظة على مصالح البشرعامة وسلامتهم من أذاه الذى سيؤثر على قانون الطبيعة ، وسيدفع كل فرد على هذا الأساس الى القضاء عل ىما يسبب الاضرار للآخرين . ومن أجل هذا قد يؤذى الذى تعدى على القانون ، ويجعله يحس بالندم ويحذر الآخرين من الوقوع فى مثل هذا الخطأ .

وفى هذه الحال ، وعلى هذا الأساس ، يصير لكل فرد الحق فى انزال العقاب بالمذنب ، وبذا يصبح منفذا لقانون الطبيعة .

وأكاد أجزم بان هذا النظام سيبدو غريبا فى نظر بعض الناس . ولكن ، قبل أن يصدروا أحكامهم أريد أن يخبرونى باى حق يوقع أى أمير او حاكم عقوبة الاعدام على أجنبى بسبب جريمة ارتكبها داخل نطاق بلاده ؟ هناك بطبيعة الحال قوانينهم التى أجازتها تشريعاتهم ومعاييرهم الخاصة ، ولكن ذلك لا ينطبق على الاجنبى الغريب : فانهم لا يخاطبونه ، ولو خاطبوه لما كان عليه أن يصغى اليهم . ان سلطتهم القانونية التى يحكمون بمقتضاها لا تصل اليه . والذين يشرعون القوانين فى انجلترا وفرنسا وهولندا لا يعنون شيئا بالنسبة للمواطن الهندى . وطالما انه ليس لكل فرد — فى ظل قانون الطبيعة —

حق معاقبة المعتدين ، فانى لا أفهم كيف يعاقب رئيس جماعة معينة شخصا غريبا وافدا من منطقة أخرى .

ونحن نجد أن انتهاك القانون يهوى بالمذنب الى الدرك الاسفل ، ويعلن عن تخليه عن القيم الانسانية ، ليصبح مخلوقا فاسدا . غير أن الجريمة معناها ايضا وقوع ضرر عام يلحق ببعض الاشخاص ، وهنا يصبح لهم بجانب الحق فى معاقبته جزاء ما فعله ، حق آخر هو : تعويضهم عما لحقهم من أذى . وهم فى هذا يتكاتفون ضد المعتدى الاثيم الى أن يستخلصوا منه الترضية اللازمة .

ومن هذين الحقين الواضحين ــ عقاب الجريمة للردع ولتجنب تكرارها ، (وهو حق يمتلكه الجميع) والحصول على تعويض (وهو مقصور فقط على الذين وقع عليهم الضرر) ــ أقول : من هذين الحقين اكتسب الحاكم لنفسه حق العقاب . فلم تعد مطالب الجمهور قاصرة على تنفيذ القانون وتوقيع العقاب ، وانما نادت أيضا بالتعويض عما ينجم من أضرار ، وهذا يمنح الشخص الذى ناله الاذى الحق فى المطالبة بالتعويض ، وكذا الاستيلاء على ممتلكات المذنب بمقتضى قانون حق البقاء . ومثله فى ذلك مثل كل انسان يملك سلطة توقيع العقاب ، ليحول دون تكرار الجريمة بمقتضى حق حفظ النوع .

لهذا ، فان للانسان سلطة قتل أى قاتل ، لردع الآخرين عن ارتكاب مثل هذه الجريمة التى لا يوجدما يعوضها ، ولانقاذ الآخرين مما قد يتعرضون له من أذى هذا المجرم الذى أساء استخدام عقله ، انه بارتكابه هذه الجريمة المتوحشة ضد فرد ما انما يعلن الحرب على البشرية جمعاء . ولابد أن يعامل فى ذلك مثلما يعامل الاسد ، والنمر ، تلك الحيوانات المتوحشة التى لا يمكن أن يجد الانسان معها الأمن والاستقرار . تلك هى الدعامة التى يرتكز عليها قانون الطبيعة العظيم . «ان من يريق دم انسان لابد ان يراق دمه» .

ولنفس السبب يصبح للمرء (فى ظل قانون الطبيعة) الحق فى انزال العقاب بكل من تسول له نفسه ارتكاب أقل هفوة . وربما يصل هذا العقاب الى حد الاعدام . وانى أحبذ هذا الاتجاه الصارم فى معاقبة المذنبين ، حتى يكون الجزاء رادعا للآخرين . وكما يوجد عقاب لكل جريمة فى قانون الطبيعة ، فلابد أن يكون هذا هو الحال فى الحكومة ايضا . وبمعنى آخر : انه طالما كان هناك نظام للعقوبات داخل نطاق قانون الطبيعة ، فهناك ايضا قانون او عدة قوانين فى الحكومات . ونستنتج من ذلك وجود صلة ما بين قوانين الدولة وقانون الطبيعة .

وفى ظل هذا النظام العجيب ــ الذى يمنح كل فرد

سلطة تطبيق قانون الطبيعة ـ اعتقد أنه من غير المعقول ان يصبح الناس قضاة يفصلون فى مشكلاتهم الخاصة . فهناك حب النفس ، ذلك الحب الذى يجعل المرء يتحيز لمصلحته الخاصة ولمصلحة اصدقائه . ومن ناحية أخرى ، فان العاطفة ، والرغبة فى الانتقام ، وحدة الطبع ، سوف تجعله يغالى فى احكامه ، وسينتج عن ذلك الاضطراب وسوء التنظيم ، وهنا تظهر حكمة وجود الحكومة التى تضع الامور فى نصابها . وهذا ما يجعلنى أعتبر الحكومة المدنية علاجا ناجعا للمشاكل التى تجلبها الطبيعة حينما يفصل الناس فى قضاياهم بانفسهم .اذ لا يمكن تصور انسان يدين نفسه من أجل ذنب طاوعه ضميره على اقترافه فى حق أخيه . ولكنى أريد أن أضع امام أنظار الذين يعارضون فكرة الطبيعة تلك الحقيقة الواضحة :وهى انه على رأس تلك الحكومة المدنية يوجد فرد واحد يمتلك حرية اصدار الاحكام فى قضاياه الخاصة ، ويتصرف فيها وفق أهوائه ورغباته التى لا يحدها شىء، وهى رغبات تمليها العاطفة فى الغالب ، وتحيد احيانا عن الصواب. هل تقارن ذلك بوضع الطبيعة حيث يسأل المرء عن كل حكم يصدره او تصرف يأتيه ، لا أمام نفسه ، وانما أمام الاجيال البشرية كافة ؟!

وغالبا ما يعترضنا السؤال التالى : هل يوجد أمثال

هؤلاء فى حالة الطبيعة ؟ والاجابة الوافية فى الوقت الحاضر هى: انه طالما كان الامراء والحكام فى الحكومات المستقلة فى جميع أنحاء العالم يخضعون لوضع الطبيعة، فان العالم لم يكن، ولن يخلو من رجال على هذه الصورة . ولقد أشرت ـ فى بحث آخر ـ الى جميع الحكام فى الجماعات المستقلة سواء ارتبطوا فيما بينهم أو لم يرتبطوا . فليس كل اتحاد يعد نهاية لحالة الطبيعة بين الناس ، اللهم الا اذا كان اتفاقا مشتركا على الانضواء تحت لواء جماعة واحدة تؤلف فيما بينها كيانا سياسيا . أما الاتفاقات والعهود التى قد يعقدها الرجال فيما بينهم فانها لا تعنى تحررهم من حالة الطبيعة .

فالمساومات والمقايضات وغيرها ، بين شخصين فى «سولدانيا» او بين رجل سويسرى وآخر هندى ، أو وسط غابات أمريكا ، تعتبر ارتباطا والتزاما فيما بينهما ، رغم ان كل واحد منهما يتبع حالة الطبيعة . والصدق والامانة من شيم الرجال لكونهم رجالا لا لانهم أعضاء فى مجتمع واحد .

وبالنسبة لهؤلاء الذين ينكرون تأثير حالة الطبيعة فى الرجال ، فانى لن أكتفى بمعارضة الحكيم هوكر حيث يقول : «ان القوانين التى ظهرت حتى الآن (قوانين الطبيعة) انما تلزم الأفراد باتباعها بالرغم من افتقارهم لتبعية ثابتة ، ولم يقم فيما

بينهم اى اتفاق حول ما يجب ومالا يجب فعله ، ولكن طالما أننا لم نزود أنفسنا بتلك الاشياء التى تتطلبها الحياة التى أعدتها لنا الطبيعة ـ الحياة المناسبة لرفعة شأن الرجل ـ لكى نعوض النقص المتغلغل فى تركيبنا ، كالميل الى العزلة والانطواء ، فانه من الطبيعى ان نسعى للاجتماع بالآخرين وكسب صداقتهم ؛ وهذا هو الباعث الاول لانخراطهم فى مجتمعات سياسية» • ولكنى أزيد على ذلك فأؤكد ان جميع الناس هكذا بطبيعتهم ؛ وسوف يظلون كذلك الى ان يصبحوا ـ بمحض اختيارهم ـ أعضاء مجتمع سياسى ـ وسأوضح هذا الأمر فيما بعد •

الفصـــل الثالـــث

حـــال الحـــرب

ان حال الحرب ليست سوى نزعة للعدوان والتحطيم ، ولذلك لا تعبر — بالكلام أو الفعل المجرد — عن الانفعال والتسرع ، بل تمتاز بالتروى والتآمر على حياة شخص آخر ، لترغمه على دخول حرب مع الذى أظهر هذه النية، وبذلك يضع حياته تحت رحمة الآخر أو هؤلاء الذين يقفون بجانبه ويتعاونون معه . وهذا بالتالى يعطينى الحق فى تحطيم ما يهدد حياتى . فطبقا لقانون الطبيعة الاساسى ، فان الانسان يجب أن يبقى أطول مدة ممكنة ، فاذا لم يتيسر بقاء أحد عندئذ تفضل سلامة الشخص البرىء، وعلى المرء أن يقضى على من يحاربه أو من يجد لديه نزعة عدوانية لنفس السبب الذى يدفعه الى قتل ذئب أو أسد ، ذلك لانهم لا يخضعون للمقاييس العقليـــــة ، ولا يعترفون الا بمذهب القوة والعنف . ولذلك يجب معاملتهم كما تعامل الحيوانات المتوحشة ، تلك المخلوقات الخطرة التى لن تتردد فى القضاء عليه اذا وقع فى براثنها .

وعلى ذلك يحتم على الشخص الذى يحاول اخضاع آخـــــر

لسيطرته ، أن يعتبر نفسه فى حالة حرب معه ، ويفهم أن هذا اعلان للتآمر على حياته • فالذى سيخضعنى لسطوته ـ علـــى الرغم منى ـ سوف يستخدمنى على الوجه الذى يرضيه وربما يدمر حيـــاتى اذا منحت له الفرصة • ولن يحدث هذا الا اذا أرغمنى على ذلك بالقوة التى تكبل حريتى وتعنى فى نفس الوقت عبوديتى •

وتحررى من مثل هذه السيطرة هو أملى الوحيد للبقاء ، وهذا يجعلنى أنظر اليه كحائل يحول دون بقائى الذى تصونه حريتى • ولذلك فانه حين يحاول استعبادى انما يضع نفسه فى حالة حـــرب معى •

فاذا انتقلنا الى حالة الطبيعة وجدنا أن محاولة سلب حرية انسان تعنى حرمانه من كل شىء • فالحرية هى الاساس الاول والاخير كما يحدث فى حالة المجتمع عندما يحرم أفراده من حريتهم ، فان هـذا يستتبع حرمانهم من مقومات حياتهم ، وبالتـــالى يكون معنى ذلك : الحرب •

كل هذا يجعل القانون فى صف الرجل اذا قتل لصا حتى ولو لم يضره فى شىء يكون خطرا على حياته ، أو استخدم القوة ضده ! لكى يسلبه نقوده أو غير ذلك • ذلك لان استخدام القوة لارغامى على تصرف بدون وجه حق ، يجعلنى أعتقد أن هذا التعدى الصارخ على حريتى سوف يعقبه فقدان كل شىء عندما أصبح تحت سيطرته ،

والاعتداء بدون حق على شخص آخر يعنى وجود حالة حرب .

ولكن عندما تنتهى القوة الفعلية ، تتوقف الحـــــرب الدائرة بين الذين يعيشون فى ظل المجتمع . واذ ذاك يتساوون أمام القانون.

ولذا ففى مثل هذا الجدل يظهر السؤال التالى ، وهو من الذى سيحاكم ! ولا يمكن أن يعنى ذلك من سيحدد الجدال ؟ فكلنـــــا يعلم ما أخبرنا به يفتاح Gephtha بأن « الرب العادل هو الذى يحكم فطالما لا يوجد قاض فى الارض فيجب أن نلجأ الى السماء .

وعندئذ فلا يمكن أن يكون المراد بهذا السؤال : من سيحكم ! سواء أعلن أحدهم الحرب على ، وسواء التجأت الى حماية السماء كما يقول يفتاح .

انتى وحدى أحكم على ذلك بوحى من ضميرى ، وسأحاسب على ذلك يوم الحساب أمام الرب ، القاضى الاكبر .

الفصــل الرابــع

العبــودية

الحرية الطبيعية للفرد تعنى عدم خضوعه لاية قوة على وجـه الارض أو الوقوع تحت سيطرة السلطة القانونية أو الســماح لاى مخلوق يفرض ارادته عليه ، الا قانون الطبيعة وما يمليه من أحكام ، وحرية الفرد فى المجتمع تعنى عدم خضوعه لغير السلطة القانونيـة القائمة ، دون اعتبار لاى سيادة أو ارادة مستمدة من قانون آخر ، وعندئذ يصبح للحرية معنى مغاير ، أخبرنا به« سير روبرت فيلمر « حرية المرء فى أن يفعل ما يشاء ، ويحيا بالطريقة التى يراها ، ولا يرتبط بأية قوانين » غير أن حرية الافراد فى ظـل الحكومة تعنى وجود نظام دائم يلتزمونه ، نظام يسرى على جميع أفراد المجتمـع ، ويكون للطاقة القانونية كيان واضح فيه . واذ ذاك يصبح لى مطلـق الحرية فى التصرف على شرط ألا تتعارض هذه الحرية مع حريات الآخرين أو تنتقص منها ، كما أن الحرية الطبيعية لا تخضع لغـير قانون الطبيعة .

هذا التحرر من أغلال القوة الاستبدادية أمر حيوى ، وهـــو

مرتبط تماما ببقاء الفرد ، فالفرد لا يستغنى عن حريته لانهـا قوا حياته •

فالانسان الذى لا يمكنه التصرف فى حياته على الوجـه الذى يرضيه ، يمكنه ــ اذا اندمج مع الآخرين ــ أن يتجنب استعبا غيره له ، او الوقوع تحت رحمته • فالمرء لا يمكنه أن يحتمل أكثر مما فى طاقته ، واذا عجز عن التحكم فى حياته فهو بالتالى لـن يستطيع اكتساب قوة جديدة •

ولا بد أن تفريطه فى حياته نتيجة لخطيئة ارتكبها تستحق الموت عقابا لها ، قد جعل لهذا الذى قصر فى حقه ، حرية الاستفادة منه فى خدمته ، دون أن يكون فى ذلك اجحاف له ، فاذا ظهـر له أن عذاب عبوديته لا يوازى قيمة حياته ، فان بوسعه اذا عـارض ارادة سيده أن يحكم على نفسه بالموت الذى يشتهيه •

تلك هى حقيقة العبودية التى لا تعدو أن تكون حالة حرب مستمرة بين أسير ومنتصر يقف بجانبه القانون ، فاذا حدث وقام بينهما اتفاق على منح قوة محدودة لاحد الجانبين فى مقابل الطاعة من الجانب الآخر ، فان حالة الحرب ، والعبودية ، ستتوقف طالما كان الاتفاق قائما ، فالمعروف أن الانسان لا يمكنه أن يتفق على منـح شخص آخر شيئا لا يمتلكه هو نفسه ــ أى التحكم فى مصيره •

انى أعترف بأن بين اليهود وبين الشـــعوب الأخـرى من يبيعون انفسهم ، وواضح أن هذا من اجل الكد والعمـــل ، لا من أجل العبودية فالشخص المبيع لا يخضع لضغط أو استبداد أو قوة طاغية ، فليس لسيده أن يقتله فى أى وقت يشاء ، على حين يضطر فى وقت معين الى تحريره من خدمته ، والسيد الذى لديه مثل هذا الخادم ليس له سلطة التحكم فى حياته حتى أنه اذا أحدث له عاهة ــ كأن يفقده عينا أو سنا ــ ، فانه يوقع بذلـك صـك تحريره من خدمته •

الفصــل الخامس

الملكيـــة

اذا أمعنا النظر فى المنطق الطبيعى عرفنا ان لكل من يولد الحق فى حفظ نوعه معتمدا على الطعام والشراب وغير ذلك مما يعد استجابة طبيعية لحاجاتنا . واذا استمعنا الى صوت الوحى عرفنـا النعم التى وهبها الله لآدم ونوح وأبنائه فى الارض ، كما يقول الملك داود فى المزمور ١١٥ «ان الله وهب الارض لابنـاء الرجال» أى للناس أجمعين .

وسأوضح كيف يمكن ان تتأتى الملكيـــة للافراد فى تلـك المجالات التى وهبها الله لكافة البشر دون فرض أى التزام بينهم .

فالله الذى جعـل العالم مشـاعا لجميع الناس ، قد أعطاهم العقل أيضا ليستخدموه فيما يمكن أن يعود عليهم بالفائدة . فالارض وما عليها قد أوجدها الله لينعم الناس بخيراتها ، ويجدوا فيها راحـة لهم . وعلى ذلك فان ما تنتجه من زرع وحرث ونسل انما يخص البشر أجمعين طالما أن الطبيعة هى التى وهبتها لهم . وليس لاى انسان ـــ أصلا ـــ أى نوع من السيادة على هذه الاشياء ، طالما أنها

من نتاج الطبيعة وطالما أنها لصالح البشر ، ونفعها يعم الجميع • دون أن تكون وقفا على فرد بعينه • فالفواكه التى تنمو فى غابات الهند لن يمكنك أن تحدد صاحبها الفعلى ، فما زال حق الاستحواذ عليها مشاعا بين الجميع ، ولا يمكن لاحد أن يدعى امتلاكه لها ، أو حقه فيها دون غيره •

واذن فالارض وما عليها من مخلوقات تصبح حقا مشاعا للجميع ، أى أن لكل فرد نصيبه ، وهذا الحق خاص به وحده ومتصل بذاته ، وهو يتمثل فى الوظيفة التى يؤديها جسده ، والعمل الذى تنجزه يداه • واذن فهو يمزج ما وهبته اياه الطبيعة بجزء من ذاته مكونا بذلك ملكيته الخاصة • وهو يستبعد من ذلك حالة الشيوع الطبيعية ، أى يحرم الآخرين من الحق المشاع الذى منحته لهم الطبيعة فى كل شىء • مما يجعل الآخرين يحذون حذوه ، ويكونون لانفسهم ملكية خاصة •

والذى يعتمد فى غذائه على ما يلتقطه من الثمار ، أو ما يجمعه من التفاح من فوق الاشجار فى الغابة ، انما يعتبر ذلك من حقه • ولا أحد ينكر حقه فى هذا الغذاء ، ولكنى أتساءل عن اللحظة التى تصبح فيها الثمرة فى حوزته فعلا ، هل عندما يهضمها ، أو عندما يأكلها ، أو عندما ينضجها ، أو عندما يأخذها الى بيته ، أو عندما يلتقطها ؟ ومن الواضح أنها اذا لم تصبح ملكا له بمجرد التقاطها ، فلن تكون كذلك بأية وسيلة أخرى •

فهذا الفعل يضع حائلا بينها وبين الشيوع ، ويضيف اليها شيئا أكثر من الطبيعة التى هى أصل كل شىء ، وطالما أن الفعل قد تـم فقد أصبحت الثمرة من حقه . ولكن ألا يمكن أن ينكر عليه أى شخص استحواذه عليها طالما أنه لم ينل موافقة جميع الناس عـلى ذلك ؟! أو لا تعتبر هذه سرقة لشىء يخص الجميع عامة ؟ ولكن اذا كان لا بد من الحصول على مثل هذه الموافقة ، فسوف يتضور المـرء جوعا رغم الخيرات التى هيأها الله له .

اننا ننظر الى الاشياء باعتبارها مشاعة اذا ظلت كما هى بعـد الاستيلاء على أى جزء من هذا المشاع ، واستخلاصه من حـالة الطبيعة ، وهذا يعنى الملكية ، التى يصبح الشيوع بدونهـا عديم الجدوى . ولا يستتبع الحصول على هذا الجزء أو ذاك ، موافقـة الآخرين على ذلك .

وعلى ذلك فالشعب الذى يلتهمـه حصانى ، والخضر التى يقتلعها خادمى ـ أو أن أحفر فى أى مكان حيث يشترك معى آخرون فى هذا الحق المشاع ، يصبح ملكا لى دون حاجة الى موافقـة أى شخص آخر . فعملى الذى أخرج هذه الاشياء من حالة الشيوع التى كانت فيها قد ثبت ملكيتى لهذه الاشياء .

وانه لمن الضرورى أن يسترضى الذى يخص نفسـه بجزء من الحق المشاع كل المشتركين معه فى هذا الحق . فالاطفـال

والخدم لا يمكنهم أن يمدوا أيديهم الى اللحم الذى يوزعه والدهم أو سيدهم الا بعد أن يحدد لكل منهم نصيبه الخاص . وعليه فالماء الذى يجرى فى النافورة يصبح ملكا لكل انسان ولا يخص الفرد منه الا ذلك القدر الذى يضعه فى وعائه الخاص . لانه بهذا أخذ من الطبيعة شيئا مشاعا ، ولكل نصيب متساو فيه

وبمقتضى قانون العقل يصبح الظبى الذى يقتله الهندى من حقه ، ويسمح له بالاستمرار فى هذا النشاط ، رغم أن الظبى كان حقا مشاعا قبل أن يقتله .

وفى هذا الجزء الذى أخذ بأسباب المدنية والتقدم فسن القوانين التى تحد من الملكيات ، ما يزال قانون الطبيعة قائما ، فالسمك فى المحيط ما زال من حق جميع البشر . وحتى فيما بيننا ، نجد أن الارنب الذى يصطاده أى شخص يصبح ملكا له طالما أنه كان يقتفى أثره أثناء المطاردة .

وتنضوى تحت هذا جميع الحيوانات حيث تبدأ ملكية الفرد لها فى اللحظة التى يصطادها فيها أو يتتبعها ، وعندئذ تسقط عنها صفة الشيوع .

والمبدأ الذى يقول ان مجرد جمع ثمار البلوط أو غيرها من الفاكهة يجعلها تدخل فى حيز الملكية يثير الاعتراض بأن هذا قد

يؤدى الى أن يجمع أى فرد ما يشاء وبالكمية التى تحلو له ، ولكنى أجيب أن الامر ليس كذلك . فان قانون الطبيعة الذى يتيح لنا ملكيتنا قد قيد هذه الملكية فى الوقت نفسه «لقد وهبنا الله جميع الخيرات» وهذا شىء مؤكد وصحيح . ولكن الى أى مدى ؟ وما الحكمة ؟ هل للمتعة ؟ ان المرء ينتهز كافة الفرص ليقوم حياته بأى وسيلة ، ويؤكد بذلك حقه فى الملكية ، دون اعتبار لما قد يترتب على ذلك من تعديه على حقوق الآخرين . فالله لم يخلق شيئا كى يأتى الانسان فيحطمه أو يفسده . ولننظر فى الامكانيات الطبيعية الضخمة التى يتمتع بهـــا العالم ، والتى تفيض عن حاجة السكان ، وكيف أن فردا واحـــدا يمكنه أن يستغل جزءا من هذه الامكانيات ، وينميها من أجل صالح الآخرين ، وذلك فى الحدود المعقولة التى تخدم أغراضه ، وبذلك يمكن أن تخف حدة المنازعات حول الملكية القائمة .

ولكن الملكية لم تعــد مسألة امتـــلاك لثمــرات الارض والحيوانات التى تعيش عليها ، بل امتلاك الارض نفسها التى هى مصدر كل شىء . وانى أعتقد أن الملكية هكذا تصبح واضحة أيضا بنفس الاسلوب السابق . أى طالما أن الفرد يفلح الارض ويزرعها ويستفيد من حاصلاتها فانها تصبح بذلك ملكا له . فهو بعمله هـــذا قد استخلصها من حالة الشيوع . لانه اذا كان للغير نصيب مساو له فيها فلن يتمكن من استخلاصها لنفسه أو امتلاكها دون موافقـــة

هؤلاء الذين يشاركونه ذلك الحق المشاع ـ أى كل البشر • فالله عندما أعطى الارض للناس قد حضهم على العمل حتى لا يقعوا فى براثن الفقر ، وذلك بأن يفلحوا الارض ليأكلوا من طيباتها ، وهذا يقوى صلته بها ـ وهو عمله فيها • فاسجابته لهذا الامر الصادر له من الله وزراعته فى أى جزء من الارض انما يعنى ملكيته لهذا الجزء ومن ثم لا يرضى بالتنازل عنه لغيره •

ولم يعد امتلاك أى جزء من الارض عن طريق اصلاحها يعتبر تحيزا أو شيئا يمس حقوق الآخرين ـ ما دامت هناك أجزاء أخرى كبيرة وصالحة ، بل تزيد عن الحاجة • وبذلك لن يؤثر هذا الجزء الذى اختص به نفسه على ما تبقى للآخرين • ذلك لان حصول شخص على شىء ما لا يمكن تصوره على أنه اضرار بشخص آخر ، فالشخص الاول لم يأخذ سوى قطرات من نهر تجرى فيه نفس المياه ليروى منها عطشه ، وهذا ينطبق تماما على حالة الارض والماء المتوفر وجودهما •

والله عندما وهب الارض للبشر انما فعل ذلك من أجل خيرهم ورفاهيتهم وحياتهم ، فلا يمكن أن يرفصوها بالتالى • وهو لا يعنى أن تظل دائما مشاعة وغير مزروعة ، بل أن يعمل فيها الكادحون والصناع ، لا أن تكون سببا فى اثارة المتاعب والمنازعات • وعليه ، لا يحق للذى يتمتع بتلك الخيرات أن يجأر بالشكوى ،

أو أن يحاول سرقة مجهود غيره ، فانه بذلك سيبنى سعادته علـــى حساب آلام الآخرين ، فيشوه بذلك قيمة تلك الهبات التى أشاعها الله بين الناس •

من ثم يعلم أن الارض تعتبر ملكا مشاعا فى انجلترا وغيرها من البلدان التى يخضع أهلها لحكومة نظامية ولديهم مال وتجارة ، الا أن أحدا لا يجرؤ على امتلاك أى جزء دون موافقة شركائه فى هذا الحق المشاع • فهذا قيـــد وشرط لازم كنص قانون الارض الذى لا يمكن تجاهله • وعليه فهو مشاع بالنســـبة للبعض دون البعض الآخر ، الا من حيث الملكية المشتركة لبلاد بعينها •

والى جانب ذلك ، فان الذى استقى لنفسه جزءا من الارض سوف يثير بعمله هذا حنق الآخرين ، فهو قد اغتصب جزءا كان مشاعا بينهم جميعا ، وهذا يختلف عما كان عليه الحال عنـــد بدء الخليقة • ووضع الرجل الذى يخضع للقانون يختلف أيضا ، فأوامر الله ، وكذلك مطالبه ، تدفعه الى العمل • وهـــذه هى ملكيته التى لا يمكن أن يغتصبها منه أى مخلوق ، فى أى مكان •

ولذلك نجد أن تذليل الارض أو زراعتها ، والسيادة عليهـــا مرتبطان ببعضهما ، وكل منهما يعتبر عنوانا على الآخر ، وعليه فان أمر الله باخضاع الارض يتضمن اتاحة حق الامتلاك • وظـــروف

الحياة البشرية التى تتطلب المجهود والآلات لابد أن تنتج الملكيات الخاصة •

وقد حددت الطبيعة مقياس الملكيـة على أساس مدى ما يبذله الفرد من مجهود ، وما تتطلبه الحياة من راحة • ولا يمكن أن يستغل الانسان مجهوده فى اخضاع أو اتلاف كل شئ ، كما أن متعتـه الخاصة لن تستهلك سوى جزء ضئيل ، وعلى ذلك يستحيل على أى امرئ أن يعتدى على حق غيره أو يستبيح لنفسه امتلاك شئ متحديا جاره الذى ما زال له الحق فى هذا الذى امتلكه الآخر • هـذا الاجراء قد حدد ملكيات الافراد بنسب معتـدلة ، بحيث لا يؤذى انسان انسانا آخر • حدث هذا فى العصور الاولى حين كان الانفصال عن القبيلة معناه ضياع الانسان •

ومن الممكن تطبيق هذا المقياس اليوم فى العالم دون الاضرار بالغير • فاذا افترضنا مثلا أن رجلا ـ أو عائلة ـ تعيش فى الحيـاة البدائية الاولى حيث كان أولاد آدم ونوح ، وندعه يقوم بزراعـة بعض الاراضى القاحلة الامريكية ، فسنجد أن نصيبه ـ بالمقياس الذى رسمناه ـ سيكون ضئيلا نسبيا ، ان اتساع رقعة الارض ليس له قيمة بدون العمل الذى يعطيها أهميتها، مثلما يحدث فى اسبانيا التى يحرث فيها الشخص ويروى أرضا ليس له أدنى حق فيها دون أن يسأله أحد عما يفعله ، وهذا لمجرد أنه يشتغل فى تلك الارض • بل

نجد السكان يهتمون بعمله هذا حيث يفلح أرضا لم يكن ينتظر من ورائها نفعا أو خيرا ، وأصبح يساهم فى زيادة محصول القمح الذى يحتاجون اليه •

وهذا ما يجعلنى أجد الجرأة فى تأييد هذا النظام فى الملكية ، أى أن كل انسان يمكنه أن يحتكر أكبر قدر لاستغلاله بحيث لا يسبب ذلك ضيقا لاحد ، طالما أن مساحة الاراضى فى العالم تكفى حاجة ضعف السكان ، مما لا يقف حائلا أمام توسيع الفرد لحدود ممتلكاته ، وبرضاء الاخرين •

ومن المؤكد أنه فى بداية الامر ، وقبل أن تظهر الرغبة فى امتلاك الانسان لاكثر من حاجته (التى أفسدت القيمة الذاتية للاشياء التى تعتمد على مقدار فائدتها لحياة الانسان) (أو التى تجعل قطعة صغيرة من النحاس تعادل فى قيمتها كوما هائلامن القمح) رغم أن الناس لهم الحق فى الامتلاك على أساس المجهود الذى يبذلونه باستخدام الامكانيات التى هيأتها الطبيعة لهم الا أن ذلك لم يكن افتئاتا على حقوق الغير ، أو اضرارا بمصالحهم ، حيث ان أمامهم نفس الفرص المتاحة أمام الجميع على السواء •

وقبل امتلاك الارض ، فان هذا الذى يجمع أكبر قدر من الفواكه ، ويقتل أو يصطاد أكبر عدد من الحيوانات ، هذا الذى يسخر كل مجهوده لكى يستخلص من الطبيعة كل مايمكن

أن تهبه وهو ما يمكن أن يناله منها بعمله ومجهوده ، يجعل له الحق في امتلاكها .

ولكنهم اذا دخلوا في حوزته دون أن يحققوا الغرض المنشود منهم ، كأن تصاب الفواكه بالعطب ، أو يتعفن لحم الغزال قبل تصريفه ، فهو بذلك لا يلتزم تنفيذ قانون الطبيعة ، ويصبح عرضة للعقاب ، وعندئذ يتعدى على نصيب جاره ، حيث انه لا يستحق أكثر مما يعود عليه من عمله ، وأن عليه في مقابل ذلك أن ييسروا له سبل الحياة .

وتتحكم نفس المقاييس في ملكية الارض أيضا . فمن حق الفرد أن يفلح الارض ويستثمرها ويستفيد منها قبل أن تنهب ، واذا كان قد خصص جزءا من الارض لاستثماره وجاءت الماشية لترعى فيه ، فان هذا يجعلها هي ومنتجاتها ملكا له ، على حين أنه لم يساعد على نمو الاعشاب في الارض التي اختص بها نفسه، أو عرض ثمار حاصلاته للتلف ، فان هذا ينقل الارض من دائرة اختصاصه الى دائرة الشيوع . في بدء الخليقة كان على قابيل أن يأخذ من الارض القدر الذي يمكنه فلاحته ويحتكرها لنفسه ، وبذلك يترك ما يكفي لرعي أغنام هابيل ، ولن يستلزم ذلك سوى بضعة أفدنة لكل منهما .

ولكن عندما تكاثرت العائلات ، وازدادت حاجاتها ، كان لا بد

ن مواجهة هذه الزيادة بزيادة الممتلكات من الناحية الاخرى ، ولكنها
كانت ما تزال حقا مشاعا دون تحديد لملكية الارض التى يستفيدون
نها جميعا ، حتى اذا تعاونوا فيما بينهم وأقاموا المدن ، فعنـــــدئذ
ـ وبالاتفاق المشترك ـ يحين الوقت الذى يتخففون فيه من الروابط
يبدأون فى اقامة الفواصل على الحدود بينهم وبين جيرانهم ، وعلى
مدى القوانين التى يسيرون عليها فيما بينهم يؤكدون ملكيات هؤلاء
لذين يعيشون فى مجتمع مماثل •

وعلى ذلـــك ودون افتراض وجـــود سيادة خاصة أو ملكية
لآدم على العالم أجمع بما فيه من بشر مما لا يمكن اثباته ، وممـــا
يعجز معه استخلاص ملكية خاصة لاى فرد ، فسوف نرى مدى تأثير
مجهود البشر فى امتلاكهم لاشياء لفائدتهم الخاصة ، ولهم فى ذلك
حق واضح لا يمكن انكاره ، حق لا يدع مجالا للنزاع •

ولم يعد الأمر يبدو غريبا كما كان من قبـــل فيمـــا يختص
بالملكية بطريق العمل يجب أن تكون عاملا فى توازن شيوع الارض•
فالعمل هو الذى يحدد قيمة الاشياء ، ويتيح للمرء أن يقف على مدى
الفرق بين زراعة فدان تبغا أو قصب سكر أو قمحا أوشعيرا ، وبين
فدان من نفس الارض متروك دون عناية أو استغلال ، وعندئذ سوف
يجد كيف أن تقدم العمل هو الذى يصوغ قيمة الاشياء •

ولا نبالغ اذا قلنا ان تسعة أعشار منتجات الارض ، واللازمة

لحياة الانسان انما هى نتيجة الكد والعمل • واذا نحن أردنا تقويم الاشياء على قدر ما نستفيده منها ، وحساب ما تكلفته من نفقات ـ ما يرجع الى فضل الطبيعة وما هو نتيجة للمجهود البشرى ـ فسنجد فى الغالب أن ٩٩ فى المائة منها يرجع الى العمل •

وأوضح مثل على ذلك هو تلك البلاد الامريكية التى تتمتع بمساحات شاسعة من الارض ، ورغم ذلك نجدها تفتقر الى أبسط متع الحياة مع أن الطبيعة قد حبتها بهباتها ، فأنت تجد لديها تربة خصبة صالحة لانتاج الحاصلات التى تكفل لهم الغذاء والكساء والمتعة ، فاذا كانت هناك رغبة فى العناية بها بطريق العمل ، فلن يؤدى ذلك الى أكثر من واحد فى المائة مما نتمتع نحن به ، وحتى هذا الذى يمتلك أخصب البقاع هناك ينحدر فى مستواه عن العامل اليومى فى انجلترا •

ولكى نجعل ذلك قريبا الى الفهم ، يجب أن نتتبع بعض مقتضيات الحياة العادية خلال تطوراتها المختلفة قبل أن تصبح فى متناول أيدينا ، ونرى مدى القيمة التى يعلقها عليها البشر ، فالخبز والنبيذ والملابس من الاشياء التى نستخدمها يوميا ، وبكميات كبيرة ، ورغم أن ثمار البلوط والمياه والاوراق أو الجلود تعد أيضا من مستلزماتنا اليومية الا أن العمل لا يكفلها لنا • فاذا كانت قيمة الخبز والنبيذ والثياب تفوق قيمة ثمار البلوط والمياه والاوراق، فانما يرجع ذلك الى المجهود الذى يبذل فيها • فان تسخيرنا للطبيعة والمواد

الخام التى تجود بها الارض ، واستخدامها فيما تحتاج اليه حياتنا ، هذا الذى نصنعه بأيدينا تصبح لهقيمة تفوق كل ما عداها فى العالم.

والفدان الذى يغل عشرين كيلة من القمح عنـــدنا ــ اذا أخذنا فدانا مثله فى أمريكا وزرعناه بنفس الكيفية فسوف يعطينـــا نفس الكمية ، وتكون له نفس القيمة الذاتية الطبيعية . ولكن عـــلى حين يجنى الناس من وراء أحدهما ما يوازى خمسة جنيهات ، فربما لا يحصلون من الآخر على بنس واحد .

فالعمل اذن هو الذى يعطى للارض قيمتها ، وبدونه تصـــبح الارض عديمة الفائدة ، ويستحيل الاستفادة من خيراتهـــا ، فان القش والنخالة والخبز الناتج من فدان القمح يقدم من الفائدة والنفع مقدارا يفوق ما للارض غير المستثمرة . فان الخبـــز الذى يتناوله المرء لم يصل الى حاله هذه بسهولة ، فهناك آلام الفلاح الذى يدفع المحراث ويحصد الزرع ، الى جانب ما يبذله الخباز ، وهناك أيضا مجهود الحفر وازالة الاحجار من طريق المحراث الذى تجره الثيران الى غير ذلك من العمليات العديدة التى يمر بها القمح منذ أن يزرع حتى يصير خبزا وهى عمليات تعتمد فى أساسها على العمل ، وعلى العمل وحده ، فالطبيعة والارض لم تقدم لنا سوى المواد ذات الاهمية المتواضعة فى حد ذاتها ، وسيكون غريبا أن نرتب المواد التى ساهمت فى اعداد كل رغيف من الخبز قبل أن يصبح صـــالحا للاكل ، من حديد وخشب وجلد وطوب وحجارة وفحم وحبال وكذلك المـــواد

المستخدمة فى السفينة التى قامت باحضار أية سلعة بواسطة أى عمال لاى مرحلة من مراحل جزء من العمل .

يتضح من ذلك كله بالرغم من أن الطبيعة لا تحابى أحدا فى هباتها ، وأن الرجل بصفة كونه سيد نفسه ومالكا لشخصه وكل ما يصدر عنه من تصرفات وأفعال، فانه مازال يكون من ذاته الركن الاساسى للملكية ، التى تعتبر وسيلة هامة وضرورية لراحته ، ولتحقيق مطالبه ، بعد أن أصبحت الاختراعات والفنون عاملا فى زيادة بهجة الحياة ، وهى شىء فى متناول يديه وحده دون أن يخشى مشاركة الآخرين له فيها .

لذا كان العمل فى بادىء الامر يعنى الحق فى الملكية ، حيث كان أى شخص يرحب بممارسة هذا الحق فيما كان يعد مشاعا ، وكان هذا الشىء المشاع يؤلف الجزء الاكبر طوال حقبة طويلة ، وكان يزيد أيضا عن حاجة البشر ، كان الناس فيما مضى يقنعون بما تقدمه لهم الطبيعة تلبية لحاجاتهم الضرورية ، وحتى بعد ذلك فى بعض أجزاء من العالم ، حيث ساعدت زيادة السكان والاموال على التقليل من شأن الارض ، اتجهت الجماعات الى تقسيم الحدود التى تفصل بين مناطقها وسنت القوانين فيما بينها لتنظيم الملكيات الخاصة للافراد داخل مجتمعهم ، وهكذا ـ وعن طريق الاتفاق ـ استقرت الملكية التى مهدت للعمل والصناعة ، وبدأت

الاتحادات بين الدول والممالك على أساس احترام حقوق الآخرين وملكياتهم ، متجاهلين الحق المشاع الذى منحته الطبيعة للجميع على حد سواء ، وعلى هذا الاساس حددوا الملكية فيما بينهم فى أنحاء العالم المختلفة ، رغم وجود مساحات شاسعة من الارض لم تكتشف بعد ، وبالتالى فهى تخضع لقانون الطبيعة ، وهى بطبيعة الحال تزيد عن حاجة السكان هناك أو أنهم لا يعجزون عن استغلالها بأكملها •

والقسط الاكبر من الاشياء النافعة للانسان والتى يريد الحصول عليها أكثر من أى شىء آخر ، كما يفعل الامريكيون الآن ، هى على وجه العموم أشياء لا تبقى طويلا ، اذ يصيبها التلف لعدم الاستعمال • والذهب ، والفضة ، والماس ، أشياء أضفى عليها الخيال ما يفوق أهميتها •

أما فيما يتعلق بالاشياء الحسنة التى هيأتها الطبيعة للبشر عامة ، فان للجميع الحق فى استخدام أكبر حيز وامتلاك كل ما يمكن الحصول عليه بالعمل والكفاح ، وكل ما يمكن استخلاصه من حالة الطبيعة • فهذا الذى يجمع أكواما من ثمار البلوط أو التفاح قد أهله عمله هذا الى ملكيتها بمجرد جمعه لها • فكل ما حدث أنه استفاد منها قبل أن يصيبها التلف ، أما أنه أخذ أكثر من نصيبه أو تعدى على حقوق الآخرين فهو ركن غير متوفر فى هذا الفعل ، وبالطبع لا يوجد ما يبرر استيلاءه على كميات أكثر من حاجته • بل

- ان هذا ليس من الامانة فى شىء • رغم أن بوسعه التنازل عن بعض ما جمعه لشخص آخر حتى لا يتلف اذا ظل فى حوزته ، وأن يستفيد من وراء ذلك كما يشاء • كما يمكنه أن يحتفظ بكمية من جـــوز الهند ليستعمله طوا ل العام طالما كان الثمر غير معرض للتلف ، وحتى اذا أراد أن يتنازل عن جزء من هذا الجوز فى مقابل قطعة معدنية استهواه لونها ، أو يبادل الصوف الذى لديه بقطعة من المـــــاس ، يدخرها طوال حياته ، وأن ينمى هذا النوع من الثروة الى الدرجة التى ترضيه ، فان الحد من ملكيته لا يكون لزيادة حجم هذه الممتلكات بل نتيجة لتعريضها للتلف أو لعدم الاستعمال •

وهنا تظهر قيمة النقـــود ، هذا الشىء الذى يتحتم على الناس المحافظة عليه ، حتى يمكنهم استخدامها فى الحصول على مستلزمات الضرورية فى الحياة •

وحيث أن اختلاف الدرجات فى الصناعة قد أدى الى ملكية الافرادبنسب متفاوتة، فان اختراع النقود كان بابا يلجونه لاستمرارها وتنميتها ، ولكن اذا افترضنا وجود جزيرة بعيدة عن دائرة التجارة فى العالم، لا يتعدى سكانها بضع مئات ـــ رغم وجود الاغنام والجياد والابقار وغير ذلك مما يكون الثروة الحيوانية ، بالاضافة الى أنواع متعددة من الفاكهة ، ومساحات من الارض الصالحة لزراعة القمح ـ فى هذه الجزيرة لا يوجد ما يصلح لان يكون موردا للنقود ، كمـــا

لا يوجد ما يدفع المرء الى الاستزادة من الممتلكات سواء من أجـــل عائلته أو لمواجهة الاستهلاك، ولافيما تنتجه صناعتهم الخاصة ، أو حتى بمقايضتها بما يحتاجون اليه من السلع الضرورية مع الآخرين، حيث لا يوجد شيء نادر وباق على الدوام ، أو أثمن من أن يختزن. في هذه الجزيرة لا يجد الرجال ميلا الى زياده ممتلكاتهم من الارض التى لا يمكن أن تكون لهم أبدا ، وانى لأتساءل عن الفائده التى يمكن أن يجنيها الفرد اذا كان فى حوزته بضعة آلاف من أجـــود الاراضى المزروعة فعلا وترعى بها أيضا الماشية ، وتقع فى وســـط الاجزاء الداخلية لامريكا ، حيث لا أمل لديه فى الاتجار مع أجزاء العالم الاخرى ، ليأتيه المال عن طريق بيع المنتجات ؟

ان هذه الثروة سوف تكون معدومة الفائدة بالنسبة اليـــه ، ولا بد أن نجده قد تنازل عن هذا الجزء الذى يزيد عن حاجتـــه وحاجة عائلته الضرورية ليعيده الى حالته الاولى من الشيوع .

وعلى ذلك فالعالم فى البداية كان كله مثل أمريكا ، وأكثـــر مما هو عليه الآن ، حيث لم تكن النقود معروفة فى أي مكان. فان الفرد اذا اكتشف فائدة النقود وقيمتها بين جيرانه ، فسوف يندفع بكل قواه الى زيادة حظه من الاملاك .

ولكن طالما أن الذهب والفضة لا يقدمان ســـوى فائـــدة محدودة فى حياة الانسان ، اذا قيست بالطعام والكساء والعربة ، (هذه

الاشياء التى تأتى قيمتها من كونها أساس الجهد البشرى) فآن من الواضح أن الناس قدتواضعوا فيما بينهم، وفى حدود المجتمع، وعلى الاسس التى نظمها القانون ، على الطريقة أو الكيفية التى يمكن أن يحصل بها الفرد على قدر يزيد عن حاجته ، وينال من ورائه الذهب والفضة اللذين يظلان فى حوزته الى حيثما يشاء دون أن يخشى عليهما من التلف ودون أن يسبب ذلك أى ضرر أو أذى •

وهكذا أعتقد أنه من السهل أن تصور كيف كان العمل فى بادىء الامر عنوانا على الملكية فى الاشياء المشاعة فى الطبيعة ، وكيف أن توجيهه الى ما يعود علينا بالفائدة قد حصره وقيده ، حيث لايعود هناك سبب للنزاع حول المبدأ ، أو للشك فيما تتيحه من زيادة للملكيات • والحق لا يكفى الا اذا وجدت بجانبه الموافقة ، فطالما أن الرجل له مطلق الحق فى كل ما يحصل عليه نتيجة مجهوده الخاص ، فلن يجد ما يستهويه لكى يعمل أكثر من طاقته من أجل شىء يزيد عن حاجته •

وهذا لا يدع مجالا للنقاش حول المبدأ ، أو فى التعدى على حقوق الآخرين ، فمن السهل أن يحدد المرء القدر الذى يكفيه ويحتاج اليه فعلا ، فلا ينظر الى المزيد أو يختص نفسه بما لا حاجة له به ، فهذا ليس من الامانة فى شىء ، الى جانب أنه تصرف عقيم فى حد ذاته

الفصـــل الســـادس

الســـلطة الابوية

ربما يعد من باب النقـد اللاذع فى هـذه الدراسـات أن نظهر مدى الخطأ الذى تتسم به الكلمات والاسماء التى عرفهـا العالم ، ولا ضير أن تأتى بشىء جديد طالما أن هذا التقديم ربمـا يؤدى بالناس الى الوقوع في الاخطاء ، كما حدث فى مسألة السلطة الابوية ، التى حصرت سلطة الآباء على أبنائهم فى الاب وجده دون أن تقاسمهما الام فيها ، بينما أن الام فى واقع الامر لها مثل ما للاب تماما فى هذه السلطة .

فحقوق الآباء على الابناء ، وحكم الطبيعة ، يجعلان أسـباب الوجود للاب والام معا دون تمييز لاحدهما على الآخر ، فحتى عندما يطالب الله الابناء بطاعة الآباء ، نجده يجمع الاب والام فى كثير من نصائح الكتاب المقدس فيقـول « أكرم الأب والام » و « عليك باحترام أبيك وأمك »[1] .

---

(١) ورد ذلك ايضا فى القرآن الكريم حيث قال تعالى : « وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا اما يبلغن عندك الكبر احدهما أو كلاهما فلا تقل لهما اف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما . واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقـل رب ارحمهما كما ربيانى صغيرا » صدق الله العظيم

وهذا وحده دون غيره هو ما يجب أن نجعل له الاعتبار الاول ، اد أن هده الحقيقة تحول دون ارتكاب الناس للاخطاء من ناحية سلطة الآباء هذه ، التى تفسر معنى الابوة وترجع سلطتها وسيطرتها الى الاب وحده .. ، فهى تشرك الام أيضا فى السيطرة على الابناء . بالاضافة الى أنها ستكسر من شوكة هؤلاء الرجال الذين يتباهون بأبوتهم ، وما تتيحه لهم من سلطان لا يعترفون للام بأى نصيب فيه

ومنه أيضا يتغير الاساس الاول فى الحكم الذى يستمد أصوله من سلطة الآباء ، فيشترك اثنان فى الحكم بعد أن كان واحد فقط يسيطر على هذا الحكم . ولن نعلق الآن على موضوع الاسماء .

ورغم أنه سبق أن قلت « ان جميع الناس متساوون فى الطبيعة » الا أنه ليس من السهل الوقوف على كافة أنواع « المساواة » .

فالتقدم فى العمر أو الاتصاف بالفضيلة ، ربما يجعل للبعض ميزة ظاهرة ، وكذا ارتقاء طبقة معينة قد يكون سببا فى تفوقها على ما عداها من الطبقات، كان أن المولد والمصاهرة يجعلنا لا نغفل أمر هؤلاء الذين ربما كانت الطبيعة ، أو الامتنان أو غير دلك ، قد تسببت فى خضوعهم أو تبعيتهم . ويقف كل هذا الى جانب المساواة التى يتمتع بها الناس كنتيجة للسلطة الشرعية أو لسيطرة

فرد على آخر ، تلك المساواة التى سبق أن حددتها بالعمل الذى يؤديه المرء فيصبح له من الحق مثل ما لكل انسان من الحرية الطبيعية دون أن يكون خاضعا لفرد آخر .

وانى أعترف أن الاطفال لا يولدون على هذه الحال التامة من المساواة ، رغم أنهم يولدون متساوين فعلا . ولآبائهم نوع من التحكم والسلطة الشرعية عليهم ، عندما يخرجون للحياة ، ويمتد هذا الى ما بعد ذلك ، ولكن بصفة مؤقتة ، ويشبه الامر تلك اللفائف التى يحيطونهم بها صغارا وينزعونها عنهم كبارا ، حيث يصبحون رجالا مطلقى الحرية .

لقد خلق آدم انسانا كاملا ، له جسد مكتمل القوة وعقل ناضج ، ولذلك كان عليه أن يتحمل مسئولية وجوده منذ اللحظة الاولى ، وان يكافح من أجل بقائه ، ويتصرف بوحى من قدراته التى وهبها الله له . ومن صلبه انحدر أولاده الذين جاءوا ضعافا عاجزين دون فهم أو معرفة . ولذا كان على آدم وحواء أن يتكفلا بأطفالهما حتى يشبوا عن الطوق ، وتبعهما فى ذلك كل الآباء من بعدهما ، فقانون الطبيعة والحاجة الى حفظ النوع ، يضطرهم الى اعالة أولادهم وتعليمهم ، فهم المسئولون عن وجودهم فى هذه الحياة .

وقانون العقل الذى كان على آدم أن يتصرف على هداه

هو نفس القانون الذى يحكم ذريته • ولكن مجىء هؤلاء الى العالم مجردين من المعرفة ، وعدم استخدامهم للعقل ، يجعلهم بالتـــالى غير خاضعين لهذا القانون • فكيف بطفل يعيش دون اســـتخدام عقله ، ويكون خاضعا لقانون أساسه العقل • وأبناء آدم الذين ولدوا فى ظل هذا القانون لا يعدون أحرارا •فالقانون بطبيعتــه ليس مجرد تحديد وتوجيه حرية شخص ما وذكائه من أجل منفعته الخاصة دون أن يتعداه الى الصالح العام لهؤلاء الذين يخضـــعون للقانون • فهل يمكن أن يصبحوا أسعد من ذلك بدونه ؟ وهــل يستحق ذلك احاطتنا بسياج عال لمجرد المحافظة علينا من التردى فى هاوية أو مستنقع؟ وأيا ما كان الامر فان هدف القانون لا يمكن أن يكون الاتلاف أو الافساد ، بل المحافظة على الحرية وتوسيع نطاقها فالحرية هى أن تأمن من التهجم والعنف من جانـــب الآخرين ، حيث أنها لا يمكن أن تعيش الا فى ظل القانون ، وليست كما قيــل لنا « حرية المرء فى أن يفعل ما يشاء » فمن ذا الذى يكون حرا ، اذا كان ما يضحك البعض يتسبب فى ألم البعض الآخر ؟! ولكن الحرية هى حرية المعارضة ، واصـــدار الاوامر ، أى أن يتصرف المرء فيما يختص بشخصه وشئونه وممتلكاته دون الالتجـــاء الى القوانين التى يخضع لها لتقر ما يفعله ، وعندئذ لن يكون هناك مجال لارادة أو استبداد اخر •

واذن فان ســلطة الآباء على الابنــاء انما تنبــع من هــذا

الواجب الملقى على عاتقهم نحو رعايتهم والعناية بهم فى أثناء مرحلة الطفولة وتوجيه عقول الاطفال والتحكم فى تصرفاتهم الطائشة غير الواعية ، حتى يأخذ العقل مكانه ويطبع فعالهم محففا بذلك متاعبهم ، وهو ما يبحث عنه الاطفال فعلا ويحتاجون اليه من الآباء . فالله قد وهب الرجل قدره وفهما لتوجيه تصرفاته ومنحه حرية العمل فى حدود القانون الذى يخضع له . ولكنه اذا كان يفتقر الى مثل هذه القدرة لتوجيه ارادته فلن يكون لديه أية ارادة يتبعها ، فهذا الذى يتفهم أموره بنفسه ، عليه أن ينظم تصرفاته عندما يأتى الوقت الذى ينضج فيه ويكتسب المعرفة ، فان ابنه يكون قد أصبح رجلا ناضجا بدوره .

وينطبق هذا على كافة القوانين سواء ما كان منها طبيعى أو مدنى . فهل الانسان خاضع لقانون الطبيعة ؟ وما الذى يحرره من القانون ؟ ومن الذى يمنحه حرية التصرف فى ممتلكاته تبعا لرغبته الخاصة دون التقيد بذلك القانون ؟ وأجيب عن ذلك بأن حالا كهذه يفترض على الانسان أن يكون فيها على بينة من هذا القانون ، ويتحتم عليه أن يلتزم فى كل تصرفاته حدود هذا القانون ، وعندما تصبح هذه حالته فلا بد أن يعرف الى أى مدى بمكنه أن يتبع هذا القانون ، وحدود حريته التى لا يجب أن يتعداها وحتى ذلك الحين فلا بد له من شخص يهديه السبيل ، سخص له من الدراية بالحرية الشىء الكثير .

أما اذا كان لديه من العقل والعمر ما يؤهله لنيل حريته فبمثل ذلك أيضا ينال ابنه حريته • وفيما يختص بفرد يعيش فى ظـــل القانون فى انجلترا ، كيف يتحرر منه ؟ بمعنى أن تكون له حرية التصرف فيما يفعله ، وفيما يمتلكه ـ كما تشـــاء له أهواؤه دون التقيد بذلك القانون ؟ فاذا كان هذا يعنى حرية الاب فهو يعنى أيضا حرية الابن • ولكى يتحقق هذا فان القانون لا يسمح للابن بأن تكون له ارادة ما ، انما يخضع لارادة والده أو ولى أمره الذى يتولى عنه مهمة الفهم • فاذا توفى الوالد أو فشل فى مهمته ولم يتمكن من أن يملأ مركزه بالنسبة لابنه خلال هذه الفترة التى يحتـــاج فيها الى الفهم والمعرفة ، فان القانون عندئذ يتكفل بهذه المهمة نيـابة عنه : فيعطى الآخرين حق الوصاية عليه حتى ينال حريته ، ويؤهله مفهومه لتولى شئونه بنفسه • ولكن الاب والابن متســـاويان فى الحرية بعد ذلك عندما يكون كل منهما ناضجا بما فيه الكفـــاية ومتساويا أمام نفس القانون ، دون أن يكون للاب أية سيطرة علـى حياة ابنه أو حريته ، سواء فى حالة قانون الطبيعة أو تلك القوانين التى تنظمها الحكومة •

ولكن فى حال حدوث خطأ ما نتيجـــة لظروف طبيعيـــة عادية من شأنها أن تحول دون وصول الشخص الى تلك الدرجة من العقل التى يفترض معها معرفته بالقانون ويكون خاضـــعا فى نفس

الوقت لاحكامه ، فان هذا يجعله غير مسئول عن حريته كرجل ، ولن يسمح له أبدا بتدبير شئونه الخاصة ، طالما أنه يجهل حدود تلك الحرية ، ويعجز عن فهم حقيقتها . وهكذا يظل طوال الوقت خاضعا لتحكم الآخرين فى مفاهيمه الخاصة . ومثل هؤلاء الاشرار من الناس - تقف لهم الحكومة دائما بالمرصاد ، كذلك الاولاد الذين لا يتعدون أبدا مرحلة الطفولة لنقص فى تكوينهم الطبيعى ، كذا الذين يصابون بالجنون فيعجزون عن استخدام عقولهم، ويتولى عنهم آخرون هذه المهمة ، كما يقول « هوكر » . كل ذلك ممـا لا يتجاوز الواجب الذى ألقاه الله والطبيعة على عاتق الانسان ، وكذا بقية المخلوقات لحفظ كيانهم حتى تصبح لهم القدرة على حملها بأنفسهم ، وهى تحدد فى نفس الوقت المجال الذى تظهر فيه سلطة الآباء .

لقد خلقنا الله أحرارا واهبا ايانا نعمة العقل ، وليس معنى ذلك ألا نمارس كليهما : فعامل السن الذى يمهد لاحدهما يأتى بالآخر فى أعقابه .

ولذلك نرى كيف أن الحرية الطبيعية لا تتنافى مع وجود الآباء وكلاهما ينبعان من أصل واحد ، فالطفل حر بفضل والده وبفهمه الذى يوجهه حتى يبلغ رشده . وحرية الرجل خلال سنوات النضوج ، واعتماد الطفل على والديه ، رغم كونها محدودة ، الا

أنها من الوضوح بدرجة لا يمكن تجاهلها ، « وهى حق الابوة » :
بل لا بد من احترامها . فالنظام واضح وراسخ والحق فى ميراث
آدم لا يمكن انكاره وبذا أرسى قواعد سلطان الاب ، وكما يقـــول
سير روبرت فيلمر ، انه فى حال وفاة الرجل تاركا وراءه أولادا ،
فليس معنى ذلك أن يصبح الطفل محروما من الحرية ، مفتقرا الى
من يمد له يده بالتوجيه والعناية ، لان أمه ستقوم فى الحال بهـذه
المهمة ، أو مربيته ، أو الاوصياء عليه حتى يبلغ به العمر والتعليـــم
المستوى الذى يمنحه القدرة على تولى أمـوره ، ذلك لان مقومات
حياته وسلامة جسده وتطوير عقله تستلزم توجيها على يد آخرين
ولكن هذا لا يعنى أو لا يستتبع سيطرة الآخرين على حياتــه أو
حرمانه من حريته ، فهو أمر لا يدوم الا فترة اعداده وتأهيلـــه
لتولى أموره بنفسه . فعندما يسألنى شخص عن السن التى ينـــال
فيها ابنى حريته ، فسأجيبه بأنه العمر الذى يمكنه فيـــه أن يحكم
نفسه « ولكن متى يكون ذلك ؟! » يجيب الحكيم هوكر« انه القدر
من العقل الذى يحتاج اليه المرء ويكون كافيا لتفهم القوانين التى
يلتزم بمراعاتها والاهتداء بها فى تصرفاته ، مستعينا فى ذلك بالمهارة
والثقافة الشخصية . »

وحتى فى « الكومنولث » يراعـون هـــذه المســألة ،
ويعترفون بأن هناك فترة يبدأ عندها الناس فى التصرف كرجـال

أحرار ، وعندئذ ، وحتى يحين ذلك الوقت ، فلن يكون هناك ما يدعو الى القسم بيمين الولاء أو التأييد الشعبى ، أو الاعتراف لحكومة بلادهم .

فحرية الرجل فى التصرف بما تمليه عليه ارادته الخاصة انما تعتمد فى أساسها على العقل الذى يتميز به ، ويجعله قادرا على التكيف مع القانون الذى يهتدى به فى حياته ويحدد له نطاق حريته . وليس معنى اطلاق حريته من كل قيد ـ قبل ان يتهيأ له العقل الذى يسدد خطاه ـ أن هذا هو حقه الطبيعى فى الحرية ، بل ان السبب هو تحاشى مضايقته ووقوعه فى براثن سيطرة الغير من الرجال . وهذا يضع السلطة بين يدى الآباء للتحكم فى مصير أبنائهم . والله هو الذى هيأهم ليقوموا بهذا الدور وأمدهم بمقومات خاصة يهتدون بها فى سلوكهم نحو أولادهم فى صورة تتفق والحكمة الالهية من أجل صالح الاطفال ، وبما يتمشى وحاجاتهم .

ولكن ما الذى يجعل هذه العناية من جانب الآباء النابعة من الرابطة العائلية تتحول الى مجرد سيطرة غاشمة فى مقابل نذر من القوة والصحة لاجسامهم وشىء من النشاط والحيوية لعقولهم، على أمل تمكينهم من الاستفادة من ذلك بما يعود عليهم وعلى الآخرين بالخير ، واذا وجد الآباء أنفسهم مضطرين لتشغيلهم

نتيجة لظروفهم الخاصة ، فان الابناء سيقومون حاتهم بانفسهم ؛ ولكن الام هنا تقاسم الاب هذه السلطة

هذه السلطة لم تأت للاب كحق طبيعى خاص ، ولكن بصفة كونه راعيا لاولاده فقط ، حتى اذا ما تخلى عنهم فانه بالتالى يفقد سلطانه عليهم ، هذا السلطان الذى يقوم على غذائهم وتعليمهم ، فانه بعمله هذا يكتسب صفة الأبوة وحقوقها . ولكن ماذا يكون حال السلطة الأبوية فى تلك البقاع التى تمتلك المرأة فيها اكثر من زوج فى وقت واحد ؟! او فى تلك المناطق من أمريكا حيث يتبع الأطفال أمهم فى حال انفصالها عن الأب ، وتقوم هى برعايتهم وتغذيتهم ؟؟ واذا مات الأب وما زال اولاده صغارا ، أليس من الطبيعى عندئذ أن ينصاعوا لاوامر أمهم وينقلون اليها تلك الطاعة التى كانت لأبيهم ؟؟ أو لا يكون للام سلطة قانونية على أطفالها فتلقى عليهم أوامر تلزمهم بطاعتها ، أوامر تتصل بكل ما يمتلكونه وتحد من حريتهم وتحدد لهم الثواب والعقاب ؟ أليست هذه هى السلطة الحقيقية التى كانت للاب ؟ ولكن سلطانه على أبنائه هو سلطان مؤقت ، ولا يتعدى حياتهم أو ممتلكاتهم فهو لا يعدو أن يكون سندا لهم فى ضعفهم وعدم كمالهم وحاجة ضرورية لتعليمهم . وهكذا فرغم ان الأب له حرية التصرف فى ممتلكاته كما يشاء طالما أن أولاده قاصرون لم تتبلور رغباتهم بعد ، الا ان

سلطته لا تمتد الى أرواحهم أو بضائعهم التى تخصهم أو منحهم اياها آخرون ، ولا تمتد أيضا الى حريتهم اذا بلغوا سن النضوج. فهنا تتوقف سيطرة الاب ولا يكون له حق فى الوقوف فى وجه حرية ابنه أكثر مما لأى رجل آخر ، وعندما تتضاءل سلطة الأب الشرعية ويتحرر الرجل منها نهائيا فيترك اباه وأمه ولا يعود يهتم بغير زوجته .

ولكن رغم أن هناك وقتا يصبح فيه الطفل حرا فى التصرف ، دون التقيد بارادة أبيه أو أى انسان آخر ، حيث هما يتساويان أمام قانون واحد (سواء أكان قانون الطبيعة أم قانون البلاد) ، الا أن هذه الحرية لا تعنى التخلص من هذا الشرف والتكريم لأبويه الذى فرضه عليه الله والطبيعة ، فالله قد جعل الآباء أداة لتنفيذ رغبته السامية فى استمرار الجنس البشرى ، واتاحة فرص الحياة لاولادهم . والقى على عاتقهم مسئولية تغذيتهم وحمايتهم ، وفى مقابل ذلك فرض على الابناء طاعة الوالدين واكرامهم ، وهو تعبير عن الاحساس بالجميل الذى نالهم على يد آبائهم ، واذ ذاك يعملون على اسعاد اولئك الذين ضحوا من أجل سعادتهم .

وهذا الفرض الذى أوجبه الله على الأبناء لا عذر لهم فى التخلى عنه ، بل هم ملزمون بالقيام به . ولكن هذا بعيد تماما عن

منح الآباء سلطة التحكم فى أبنائهم ، والقاء الأوامر اليهم فيما يمس حياتهم أو حرياتهم . انه شىء آخر يستوجب التكريم والاحترام والعرفان بالجميل والمساعدة ، ويتطلب الطاعة التامة .

انه تكريم الام ، وهذا لا يقل من سلطة الاب وهيبته .

والخضوع لتحكم الأب أمر مؤقت ينتهى ببلوغ الطفل سن الرشد ، والواجب المقدس على الأبناء نحو الآباء يقتضى منهم الاحترام ، والتبجيل ، ومعاونة الآباء لا فى مقابل ما بذله الأب من عناية ، أو ما تكبده فى سبيل تعليمه ابنه ، اذ أن ذلك لا يقتصر على الفترة التى يكون فيها الطفل قاصرا ، بل على كل مراحل حياته . ومحاولة التمييز بين حق الرجل فى التبجيل أثناء طفولة الابن ، ثم نضجه ، فقد تسبب فى الكثير من الاخطاء التى تدور حول هذه المسألة .

ولكى نرد على ذلك بصراحة نجد (بالنسبة للمرحلة الاولى) أن هذا حق من حقوق الأطفال وأمر واجب على الآباء ، أكثر من كونه مجرد سلطة أبوية . فالاهتمام بغذاء الطفل وتعليمه ، يدخلان فى نطاق مسئولية الاب من أجل صالح الاطفال ، فلا يمكن أن يهتم احد بهذه الأمور سواه ، ولذلك فان من حقه اصدار أوامره لاطفاله وتوجيه أمورهم ، وحتى اذا استعمل شيئا من القسوة والعنف فى تربيته لاولاده فان الله قد ركب فى

الطبيعة البشرية حسن تقبل مثل هذه القسوة من جانب الآبـاء لصالح الابناء ، وعليهم أن يرضـــخوا للتأنيب دون ما تذمر أو ضجر . فهذه هى الســـلطة التى تستوجب الطاعة من جانـب الاطفال ، ولا يجوز اذن أن تقابل آلام الآباء بعـــدم التقدير أو نكران الجميل .

والى جانب ذلك نجـد أن الاحتـرام والعـون اللذيـن يعبران عن الوفاء للآباء ، يصبحان من الأمور الواجبة على الأبناء ، وهما من حق الآباء . فكما أن الحالة الاولى فى صالـح الأطفال فان الثانية فى صالح الآباء . والتعليم أمر له أهميته ، وهو واجب يؤديه الاب ، وجهل الطفل وضعف حيلتـــه يتطلبان التوجيـه والارشاد ، ويعتبر هذا الامر نوعا من الممارسة للحكم والسيطرة. وهذا الواجب الذى يكافأ عليه «بالتبجيل» يتطلب طاعة أقل ، وان تكن الزاما للكبار أكثر منها الزاما للصغار . فمن يظن أن الأمر للأبناء باطاعة الآباء يتطلب من الرجل الذى لديه أولاد ، التزامات نحو أبيه مثل تلك التى لأولاده بالنسبة له ، وأنه على هـــذا الأساس يكون ملزما باطاعة كافة أوامر أبيه . فاذا تجاهلنا عامل السلطة الأبوية فان هذا يعنى استمرار معاملته كطفل صغير !

واذن فالشق الأول من السلطة الابويـة ــ أو اذا شـئنا الواجب ــ هو التعليم الذى يعد من شأن الاب الذى ينتهى فى

وقت معين . وعندما تنتهى عملية التعليم فانها تتوقف من تلقاء نفسها . فربما يسلم الرجل مهمة رعاية ابنه الى أيدى الآخرين ، وهذا يؤدى بالابن الى توجيه جزء كبير من الطاعة الى وجهة أخرى . ولكن الجزء الباقى من عاطفة الاحترام والتبجيل يظل رغم ذلك من حق الأب بغير شك . ومهما تكن سلطة الاب فهى لا يمكن أن تحرم الام من هذا الحق ، فمن ينكر ذلك على التى ولدته ؟ ولكن يعنى هذا أن تصاغ القوانين بحيث تتحكم فى الحرية والارواح . فسلطة الام تنتهى ببلوغ سن الرشد ، ولا يكون بعد ذلك سوى الاحترام والعون والحماية ، وكل ما من شأنه أن يعبر عن الاعتراف بالجميل نظير ما قام به الآباء فى سبيل تقويم حياة الابناء ، وهذا وحده ما يتبقى للآباء . فليس للأب أدنى سيطرة على ممتلكات ابنه او تصرفاته ، أو أى حق فى أن تكون رغباته موضع التنفيذ من جانب ابنه فيما يعن له من الأمور ، وان يكن للاب فى بعض الاحيان (من أجل صالح الاسرة) حق التصرف حسبما يراه صوابا .

وربما يحس امرؤ بالتبجيل والاحترام نحو رجل مسن أو حكيم يكون قد أسبغ عليه الكثير من الخير والمعرفة ، لدرجة يعجز ازاءها عن رد صنيعه . ولكن هذا لا يستتبع سلطانا أو حقا فى صياغة القوانين لهؤلاء الذين يدين لهم المرء بالفضل . فكل

هذا يعود الى الأب والام فى نفس الوقت ، حيث أن حقوق الآباء وواجباتهم ، ونسبة ما يحتاج اليه الاطفال ، تختلف تبعا لاختلاف العناية والعطف والجهد والنفقات ، مما يؤثر على طفل دون آخر .

وهذا يوضح لنا كيف أن الآباء فى المجتمعات ، وهم لا يعدون أن يكونوا مواطنين خاضعين لأمير ، غير أن لهم حق السيطرة على أطفالهم وحق اخضاعهم . والسلطة السياسية والسلطة الأبوية منفصلتان تماما ويقومان على أسس مختلفة تفضى الى غايات مختلفة . فلكل أب من السلطة الأبوية على أولاده مثل ما للحاكم على هذا الاب . كما ان الحاكم بدوره يحس بالولاء نحو والديه ويدين لهم بالطاعة مثله فى ذلك مثل رعاياه ، دون أن يكون له أى نوع من السيادة التى يمارسها بين رعيته .

ومع أن واجب الآباء فى تنشئة أبنائهم ، وواجب الأطفال فى تبجيل آبائهم يحتوى على كل معانى القوة من ناحية وكل معانى الخضوع من ناحية أخرى الا أن هناك سلطة أخرى للاب ، سلطة تلزم الابناء بطاعته ، وهو يشترك فى هذه السلطة مع غيره من الآباء ، ويقال عنها بانها جزء من «التشريع الابوى» . ان هذه السلطة التى تتحدث عنها تعطى للآباء حق منح الضياع لمن يرضيهم أكثر من غيره . وبالرغم من أن القانون يحدد نسب الميراث الا ان الاب يستطيع أن يمنح هذا الابن أكثر من ذاك ، طبقا لسياسة الابن مع الأب .

هذه احدى مزايا طاعة الأولاد ، وهنـاك دائمـاً ما يتبـع التمتع بالارض ، وهو الخضوع لحكومة البلاد التى تعتبر هذه الارض جزءا منها . فالمفروض عادة أنه فى وسع الاب ان يخضـع أطفاله لهذه الحكومة التى يعتبر أحد رعاياها ، فـولاؤه يسرى عليهم أيضا ، فهى حالة ضرورية بالنسبة للارض التى تخضـع لهذه الحكومة ، تهم هؤلاء الذين سيستولون عليها نتيجة لهـذه الحال ، فلا يعود هناك صلة او ارتباط طبيعى ، بل اخضاع بالقوة ، فأولاد جميع الرجال متساوون معهم فى الحرية بحكم الطبيعة ، ولهم ان يختاروا على أساس هذه الحرية نـوع المجتمع الذى يفضلونه ، والنظام الذى يعيشون فى ظله . ولكنهم اذا كانـوا يرغبون فى ميراث أسلافهم فلابد أن يكون ذلك بنفس الاسلوب الذى سار عليه أجدادهم ، وعليهم ان يعترفوا ويتقبلوا نتائج هذا الميراث . وعن طريق هذه السلطة يجبر الآباء أولادهم على طاعتهم، حتى لو جاوزوا سن الرشد . وأكثر من ذلك يخضعونهم لـهذا النوع أو ذاك من السلطة السياسية . ولكن هذا بالطبـع ليس واحدا من حقوق الآباء ، فهى طاعة اجبارية يضطر اليها الابناء أملا فى المنفعة التى ستعود عليهم من وراء ارثهم ، ومثلهم فى ذلـك مثل رجل فرنسى فى سياسته مع رجل انجليزى سيترك له جانبا من ثروته ، فهو فى مقابل ذلك يلزمـه بنوع من الاشتراطات

يضطره الى تنفيذها وفقا لرغباته ، وتبعاً لقوانين البلد التى يقع فيها هذا الميراث .

وختاما رغم أن سلطة الأب لا تمتد الى ما بعد بلوغ أولاده ، كما تتعدى الحد المناسب الذى تتطلبه هذه المرحلة من العمر ، ومع ان التكريم والاحترام وغير ذلك من مظاهر التبجيل التى يدينون بها لآبائهم فى جميع الاحوال بجانب العون ، الذى يعود اليهم) لا يعطى الاب سلطة التحكم وسن القوانين وفرضها على أبنائه ومعاقبتهم اذا خالفوها ، بالاضافة الى عدم سيطرته على ممتلكات ابنه او تصرفاته ، ورغم ذلك كله فان هذه المسائل كانت شيئا عاديا فى الايام الغابرة ، بل ما زالت موجودة فى الأماكن التى تنعزل فيها العائلات فى أماكن نائية منفصلة عن اوطانها ، حيث تبدأ فى تأسيس كيانها من جديد ، ويصبح رب الاسرة هو الحاكم بأمره ، وبذلك يهيمن على شئون أولاده منذ نشأتهم حتى يشبوا عن الطوق ، ولا يجد الاولاد غضاضة فى استمرار هذه السيطرة من جانبه من أجل صالح الاسرة فى مجموعها ، وان لم يكن ذلك من السلطة الابوية فى شيء ، الا ان الشعور بالجماعة جعلهم يتنازلون عن بعض حريتهم لهذا الرئيس باستئثاره بالسلطة برضاء اولاده ، ولكن اذا وفد على عائلته غريب وارتكب اى جريمة او قتل احد أطفاله ، فان له مطلق الحق فى أن يحكم عليه بالموت

نظير ما اقترفه من جرم ، وله الحق فى معاقبته بنفس الطريقة التى يعاقب بها أحد أبنائه ، رغم ان سلطته الابوية قاصرة على أولاده فقط ، الا انه نتيجة للولاء الذى يدين به أولاده له ، وممارسته للسلطة التى يقرونها ، والسماح له بتنفيذ القوانين والطبيعة دون الرجوع اليهم حتى اصبحت موقوفة عليه وحده دون أى فرد من أفراد العائلة .

•

وعلى ذلك كان من الطبيعى ان يوافق الاطفال على التمهيد لسلطة الأب وسيطرته . فقد تعودوا على اتباع توجيهاته فى طفولتهم ، والرجوع اليه فى مشاكلهم الصغيرة ، فاذا شبوا عن الطوق فمن أحق بذلك ؟ ان ممتلكاتهم محدودة ، وما تثيره من منازعات وجدال يتطلب حكما نزيها ورعاية حانية لا تتوافر فى غير الأب ؟ ليس غريبا اذن أن يتناسى الأطفال مسألة البلوغ وسن الرشد التى تفصل بين مرحلتين من حياتهم ، فلا يعودوا يهتمون بسن الواحد والعشرين الذى يعنى توليهم لشئونهم بانفسهم ، وهم يستمرون فى الولاء لحكومتهم التى تتولى حمايتهم ، ولا تخنق حرياتهم ، ومن ثم يجدون فى ظلها الأمن ، والاستقرار ، والسعادة أكثر من أى مكان آخر .

وهكذا يصبح الآباء الطبيعيون للعائلات (بتغير طفيف) زعماء سياسيين لهم ايضا . فاذا تقدموا فى العمر وتركوا وراءهم ورثة

قديرين لحمل اعباء التركة ، فانهم بذلك يضعون الاســس التى تقوم عليها الملكية الوراثية والانتخابية فى ظل دساتير معينة تتلاءم مع ظروف كل منها ، بل يتولى الحكام ايضا الشئون الدينية التى ورثوها ضمن ما آل اليهم عن آبائهم .

الفصـــل الســابع

المجتمع السياسى أو المدنى

جعل الله الانسان مجرد مخلوق ، ووجـــد أن ليس من صالحه ان يظل وحيدا ، فجعله فى حاجة اضطرارية ، وميـــل ، للاجتماع . كما هيأ له الفهم واللغة حتى ييسر له هذا السبيل . كان المجتمع الاول يتمثل فى الرجل وزوجته وأدى هذا الى ظهور مجتمع يتمثل فى الآباء والأبناء يضاف الى ذلك ما يقوم بين السيد والخادم ، وبتقابل هؤلاء تتكون عائلة واحدة يكون لسيدها او سيدتها نوع من الحكم للاسرة ، ويقترب هذا او بعضه من المجتمع السياسى كما سنرى .

ومجتمع الأسرة يقوم على أســـاس الارتباط الاختيارى بين الرجل والمرأة ، رغم أنه يعنى فى أساسه المشاركة والأحقية لكل فى جسد الآخر ، كضرورة للهدف الرئيسى وهو : التناســـل ، بالاضافة الى ما يستتبعه من التأييد والتعـــاون والاهتمـــامات المشتركة ، كضرورة لتوحيد الرعاية للذرية التى تحتاج الى الغذاء وتلازم الاسرة الى أن تبلغ أشدها .

وطالما أن الهـــدف من الزواج بـين الرجل والمرأة ليس مجرد التناسل بمعنى أن العلاقة يجب أن تستمر بعـــد انجاب الذرية ، فانه يتحتم قيامه من أجل تغذية الصغار ورعايتهم ، الأمر الذى يعتبر مسئولية تقع على عاتق الذين أنجبوهم . وهـــذه القاعدة التى وضعتها الحكمة الالهية تطيعها المخلوقات الدنيا (من المرتبة الثانية) . أما فى الحيوانات الثديية التى ترعى الحشائش ، فلا يستمر التزاوج بين الذكر والانثى الا فترة الجماع ، ثم تقوم الأم بتغذية رضيعها حتى يتمكن من التغذى بالعشب ، ولا يكون للذكر خلال هذه الفترة أى دور ، ولا يلتزم للأم أو الرضيع بشىء. اما بالنسبة للحيوانات المتوحشة فان التزاوج يدوم مدة أطول ، حيث تعجز الام عن الحصول على غذائها لنفسها ولرضيعها ، فتلك مهمة تفوق فى خطورتها وصعوبتها التغذى بالاعشاب ، وهنا تظهر ضرورة المساعدة من جانب الذكر لحفظ عائلته ، ويستمر ذلك حتى يمكنها القيام بنفسها باستحضار غذائها . وتلاحظ هذه الظاهرة فى عالم الطيور أيضا . (فيما عدا بعض الطيور الاليفة التى تجـــد حاجتها من الطعام لصغارها وكذا العناية بها) اذ يحتاج صغارها الى الطعام فى العش ، فيستمر الديك والدجاجـة فى العناية بها حتى تنبت اجنحتها وتبحث عن طعامها بنفسها .

وأعتقد أن الســبب الرئيسى (ان لم يكن الوحيـد) فى

استمرار ارتباط زواج الذكر والانثى من البشر أكثر من بقيــة المخلوقات أن الانثى هى المسئولة عن الحمل ، فهى بالطبع ستلد مرة ثانية وثالثة قبل ان يشب اول طفل لها وما زال فى حاجة الــى رعاية والديه والعيش فى كنفهما . وهكذا يلتزم الوالد ــ الذى جاء بهم ــ بالاستمرار فى العيش مع هذه المرأة التى اختارها زوجة له ، دون سائر المخلوقات . ولا يسلك المرء الا أن يعجب بحكمة الخالق العظيم فى دوام العلاقة الزوجية بين الرجل والمرأة اكثر منها بين بقية المخلوقات ، اذ يدعم ذلك من أهمية العلاقة ، ويقوى من أواصرها ، نتيجة للتعاون المشترك من أجل الرزق والسعى لتحقيق المنفعة المتبادلة .

ورغم أن هذه الالتزامات تقيد الرجــــل ، وتجعل روابط الزواج متماسكة ودائمة بدرجة تفــــوق تلك التى تجمع بين الحيوانات ، فان السبب لنا فى أهمية هذه الرابطة أنــــها ضمان للتناسل والتعليم والاهتمام بالارث الى أقصى حدوده ، ســواء أكان عن رضــــا واتفــاق ، أم لوقت معــــين ، أم بشروط معينة ، مثلها فى ذلك مثل تلك الروابط التى تكون عن طواعية ، حيث لا تدعو الضرورة سواء فى طبيعة الشىء او الغاية منه ، تلح فى استمراره طيلة الحياة ، وأقصد عدم وجود قانون صريح ينظم مثل هذه الارتباطات ويفرض عليها أن تكون أبدية وخالدة .

ولكن رغم أن لدى الزوج والزوجـــة نفس الاهتمامات ، الا انهما يختلفان فى الفهم ، وتتيجة لذلك تتعارض رغباتهما أحياناً. وعلى ذلك يكون من الضرورى وجود رأى أخير او كلمة عليا للبت فى الأمور ، وهذا بالطبع من مهمة الرجل ، بوصفه أكثر قدرة وقوة ولكن ذلك لا ينحصر الا فى تلك الاشياء التى تخصهما وتهمهما معا . أما ممتلكات الزوجة التى آلت اليها تتيجة للزواج فهـى حق خاص لها ، وليس لزوجها أن يتدخل او يفرض رأيه فى هـذا الشأن ، كما أن سلطة الزوج لا تعنى السيطرة التامة على الزوجة، فما زالت لديها حرية الانفصال عنه ، وهو حق طبيعى من حقوق الزوجية ، سواء أكان الزواج قد تم فى حالة الطبيعة ، أم وفقـا للتقاليد والقوانين المرعية فى البلاد ، وفى حال الانفصال يقوم الاب أو الام بحضانة الأطفال حسب ما ينص عليه الاتفاق المعقـــود بينهمـــا .

وليس للحاكم أن يتجـاهل حـــق كل من الحكـومـة السياسية ، ودستور الطبيعة فى رعاية أى زواج ، وهى ضرورة طبيعية للتناسل والتعاون والمشاركة التى تجمع بينهما وعلى الحاكم هو ان يفصل فيما يمكن أن يقوم بين الرجل وزوجته من خلاف حول هذه المسائل . أما اذا كان التحكم فى الحيـــاة والموت والسيطرة التامة يرجع الى الزوج وكان هذا لازما لقيام مجتمع

بين الرجل وزوجته فلن يوجد زواج بالمعنى المعروف فى بـلاد لا تعترف للرجل بالسيطرة غير أن انتهاء الحالة الزوجية لا يتطلب سلطة معينة من جانب الزوج ، فلا يوجد ما يدعو اليها مطلقا ، حيث أن أساس الرابطة الزوجية يعتمد على التناسل ، ثم على رعايـة الأطفال الى ان يبلغوا سن الرشد • وعليه فالزواج يعنى تعهـدا رمسئولية من الطرفين • وهذا هو نص العقد الذى يجمع بـين الزوج وزوجته •

وبالنسـبة للمجتمـع الذى يضم الآبـاء واطفالهم ، رالحقوق والسلطات التى يتعاملون بها ، فقد سبقت الاشارة اليها فى الفصل السابق ، وواضح انها تختلف تماما عن المجتمع السياسى

ومسألة السـيد والخادم قديمة فى التاريخ ، وهى لا تظهر الا بين من تقوم الفوارق بينهم ، فالرجل الحر يجعل من نفسـه خادما لآخر اذا باع له فى وقت معين مجهوده وخدماته فى نظـير الاجر الذى يتناوله منه ، وهذا يستتبع اعتبار الخادم ضمن عائلة سيده ، خاضعا لنفس النظـام الذى تسـير عليه العائلة ، وهذا يعطى للسـيد سـيطرة مؤقتـة عليـه ، دون أن تتعدى الحدود التى تربط بينهم • ولكن هناك نوعا آخر مـن الخدم وهم العبيد الذين تغل تصرفاتهم القيود والاصفاد ، فانهـم خاضعون لسيطرة سادتهم واستبدادهم • ومثل هؤلاء الرجـال

يفقدون حياتهم ، وحرياتهم ، ويضيع كيانهم ، ويحيون حيـــاة العبودية التى تعنى انعدام ملكيتهم ، ويصبح وجودهم فى المجتمع المدنى عدما لا وجود له •

ولننظر فى أمر ســـيد العائلــة التى تضم الزوجـــة ، والاطفال ، والخدم ، والعبيد ، والذين يعيشون فى حدوها •• فانه مهما يكن التماثل فى نظامها ومهامها وعددها مع النظام فى الدولة الصغيرة الا انها تختلف عنها فى نشأتها وقوتها وغايتها، ولو اعتبرناها مملكة صغيرة يحكمها رب الاسرة ، فان سلطته ستكون محدودة للغاية على ضوء ما ذكرناه آنفا من أن سيد العائلة لا يتمتـــع بسلطة شاملة ، اذ ان السلطة تتوزع على أفراد عائلته فى أوقات معينة باختلاف أشخاصهم ، وفيما عدا العبيد (فالعائلة بكيانهـا الواضح ، وسلطة الاب كرب لهذه العائلة ، لا يتأثران بوجـود العبيد أو عدم وجودهم) ، فليس له ان يتعرض لحياة أو مــوت أى منهم ، كما أنه لن يمكن السيطرة على العائلة بأكملها التى لا تفرض نفسها على أفرادها الا بنسبة محدودة • أما كيف تختلف الاسرة او أى مجموعة من الافراد عن ذلك ، فالافضل ان نكتشف الجواب فى تكوين المجتمع السياسى نفسه •

لقد اتفقنا على أن الفرد يولد حرا متمتعا بكافـــة حقوق القوانين الطبيعية وامتيازاتها متساويا فى ذلك مع غيره من الافراد

فى انحاء العالم ، ولديه من القوة ما يكفل له المحافظة على ممتلكاته — حياته وحريته ومصيره — ضد من تسول له نفســه الاعتداء عليها . ليس هذا فحسب ، بل انه يتولى أيضا تنفيذ أحكام هذا القانون ، بتوقيع العقوبة التى يستحقها المذنبون . وربما تصـل العقوبة الى حد الموت فى الجرائم التى يعتقد أن هذا هو عقابها .

وحيث أنه لا يمكن ان يقوم أى مجتمع سياسى الا اذا كانت لديه القوة على المحافظة على الملكيات ومعاقبة المعتدين عليهـا ، فهذا وحده هو دعامة المجتمع السياسى ، حيث يتنازل كل عضـو فيه عن حقوقه الطبيعية ليضعها بين يدى الجماعة ، فتتولى هـى حمايتها عن طريق القانون الذى تصوغه شاملا ووافيا لحاجـة الجميع ، فتعين الجماعة افرادا يتولون مهام السلطة وتنفيذ القانون، فيفصلون فى الخلافات التى تنشب بين أفراد هذا المجتمع ، سواء أكانت مطالبة بحق أم توقيعا لعقوبة ، مهتدين فى ذلك بالقوانـين الموضوعة ، وعلى ذلك فالافراد الذين تجمعهم هيئة واحـدة ويخضعون لقانون وسلطة شرعية عامة تفض المنازعات بينهـم وتعاقب المجرمين ، هؤلاء الأفراد يكونون مجتمعا مدنيا فيمـا بينهم ، اما هؤلاء الذين لا يجتمعون على شىء ثابت فهم مـن يعيشون فى حالة الطبيعة حيث يباشر الرجل كافـة السـلطات التشريعية والتنفيذية بنفسه .

وهكذا يصبح للحكومة سلطة تقريـــر العقوبة للجرائـم على أنواعها ، بما يتلاءم مع طبيعة الجرم وتأثيره فى أفراد هــذا المجتمع ، أى سلطة سن القوانين ، كما يصبح من سلطتها أيضـا معاقبة من يتصدى لأفراد هذا المجتمع ، حتى لو كان غريبا عنه ، وهو حق تقرير الحرب والسلام • وكل ذلك انما يكون من أجل المحافظة على ملكية أعضاء هذا المجتمع بقدر الامكان • ولكـن رغم أن الغزو بانضوائه فى ظل المجتمع يتنازل بالتالى عن حقـه الطبيعى فى توقيع العقاب بنفسه والفصل فى مشاكله الخاصة ، فانه بذلك يضع فى يد الحاكم ــ وسلطاته القانونية ــ الحــق فى استخدام سطوته لرد الاعتداءات ، وتنفيذ أحكام الجمهـورية ، هذا الحق الذى كان يحتكره لنفسه من قبل • وهنا يكمن جوهر السلطة التنفيذية والقضائية وأصولهما فى المجتمع المدنى • هــذه السلطة تعتمد على القوانين الموضوعة فى معاقبة المعتدين داخـل هذا المجتمع ، كما تصدر أحكاما استثنائية بناء على الظروف التى تحيط بالحقيقة التى تسعى اليها ، فتدافع عن حق المهضومين ، وهى تستعين فى كل ذلك بجهود أفراد المجتمع عند الحاجة اليها

وعلى ذلك ، فعندما يتحـد عـــدد مـن الناس مكونـين مجتمعا واحدا ، حيث يتنازل الفرد عن سلطته التنفيذية لقـــانون الطبيعة ملقيا اياها على الجمهور ، فهنا يمكننا القول بأن هذا هو مجتمع

سياسى أو مدنى • ويحدث ذلك اذا اجتمع أى عدد من الافراد فى حالة الطبيعة مكونين شعبا واحدا أو كيانا سياسيا موحدا فى ظل حكومة واحدة أو حاكم معين يتفقون عليه ويتعاملون معه ، فهو فى هذه الحال يتيح للمجتمع - الذى يعتبر واحدا فى مجموعه - السلطة فى سن القوانين التى تتطلبها المصلحة العامة للمجتمع ، وتنفيذها طبقا للشريعة ، وهذا بدوره يحول الافراد من حال الطبيعة الى أعضاء فى حكومة ثابتة وذلك بتنصيب قاض مسئول عن فض المنازعات ، وعلاج المشاكل التى تواجه أى فرد فى هذه الحكومة ، وهذا القاضى يعينه الحاكم مخولا اياه هذه السلطة •

فاذا اجتمعت مجموعة من الافراد دون أن تكون هناك سلطة عليا يلجأون اليها فى مشاكلهم فان مجتمعهم يفقد بذلك دعامته الاساسية ، ويظلون على حالتهم الاولى فى الطبيعة •

وعلى ذلك فان الحكم المطلق الذى يقبض فيه أفراد قليلون على كافة السلطات لا يمكن أن يقوم بجانبه مجتمع مدنى، وبالتالى لا يأخذ شكل الحكومة المدنية، اذ أن ميزة المجتمع المدنى هو تجنب التحيز الذى كان يسيطر على الفرد فى حالة الطبيعة عندما يفصل فى قضاياه الخاصة ، الى جانب علاج هذا التحيز وذلك بايجاد سلطة عامة يلجأ اليها كل فرد وتتولى عنه مهمة فض المنازعات والفصل فى الخصومات ، وفى نفس الوقت تلزمه بالخضوع لاحكامها ، وهذا

وركن هام فى قيام المجتمع المدنى ، يفتقر اليه هؤلاء الذين يخضعون لسيطرة الحاكم المطلقة •

فالمفروض أنه يجمع بين يديه كلا من السلطة التشريعيـــة والتنفيذية ، فلا يوجد هناك قاض يجعل العدل نبراسا يهـــديه فى أحكامه ، وليس لمظلوم أن يشكو أو يتذمر ، بل الطاعة العميـــاء والرضا بحق أو بغير حق ، فهو حكم مستبد صارم • فحينما وجد رجلان بغير قانون قائم أو قاض عام يحتكمان اليه ويفض المنازعات بينهما ، فهما بذلك لم يخرجا من حالة الطبيعة وما زالا خاضعين لقوانينها التى تجر عليهما المتاعب ، معرضين للذل والاســتعباد من جانب أمير ذى حول وقوة • فالفرد فى حالة الطبيعة العادية له حرية الحكم لصالحه ، طالما كانت قوته تكفل له استمرار هذه الحرية ، أما اذا اعتدى حاكمه على ممتلكاته فلن يجد من يهب لنصرته أو يعيد اليه حقوقه مثلما يحدث فى المجتمع ، بل هو محروم من حـــرية الحكم أو الدفاع عن حقه كما لو كان قد جرد من صفته كمخلوق عاقل ، وهكذا يتعرض للبؤس والتعاســـة فى ظل الآخر الذى سلحته الطبيعة بالقوة والسلطان •

والذى يعتقد أن الحكم المطلق يتلاءم مع الطبيعة البشرية ويطهر دماء الانسان ، لا بد له من القراءة عن تاريخه حتى يقتنع ان الامر على النقيض من ذلك • وهذا الذى ينصرف بوقاحة أو دون تقيد

بلعتبارات أخلاقية فى غابات أمريكا لن يمكن تغيير هذا السلوك فى ظل سلطة ملكية ، حيث يقوم التعليم والعقيدة بتبرير ما يأتيه فى حق رعيته . فالحكم المطلق لا يكفل الحماية للإفراد ، اذ يخلو قلب الافراد من كل عاطفة نحو رعاياهم ، كما لا يتاح لهم أي نوع من السعادة أو الاستقرار ، تلك الاشياء التى يوفرها لهم المجتمع المدنى حيث تخطو الحكومة نحو الكمال والتقدم .

الا أن القانون فى الملكيات الاستبدادية يقف فى جانب الرعية وهو ما يحدث تماما فى الحكومات الاخرى ، فيفصل فى أى منازعات يمكن أن تنشأ داخل الرعية نفسها بين فرد وآخر . ويظن كل الناس أن هذا ضرورى جدا حتى أن أى فرد تسول له نفسه التخلى عنه انما يحكم على نفسه بأن يكون عدوا للمجتمع والبشرية جمعاء . أما أن ينبع ذلك عن حب حقيقى للانسانية والمجتمع واحساس بالاخاء نحو الآخرين ، فهذا موضع الشك . لان هذا لا يزيد عن أن الرجل الذى يمجد قوته ويحب تنمية ربحه سوف يبذل وسعه بالتالى لعدم التعرض بالأذى لتلك الحيوانات التى تعمل فقط من أجل مسرته ورفاهيته . فحبه لها اذن لن يكون لذاتها بل انه ينطوى على حبه لنفسه ، وما ينتظره من ربح من ورائها . فاذا أردنا أن نجد ضمانا لعدم الاعتداء أو وقوع الاضرار من جانب هذا الحاكم المستبد ، فسوف تبوء جهودنا بالفشل وهؤلاء الحكام لديهم

الجواب دائما عن مثل هذا السؤال ، ان الموت فقـــط هو الامان • وعلى الرعايا أن يقيموا فيما بينهم المعايير الخاصـــة ، وكذلـــك القوانين والاحكام ، من أجل أمنهم وسلامتهم المشـــــتركة • أما بالنسبة للحاكم فواجبه أن يكون مستبدا دون اهتمام بمثل هــــذه الشكليات ، فسلطانه يبيح له أن يرتكب الاخطاء ، ولكنها تعتبر أمرا صائبا اذا أقدم هو عليه !

فاذا حاولت أن تجد الوسيلة التى تحمى بها نفسك من بطش هذه اليد القوية ، فانك بذلك تتمرد وتعلن العصيان • ومن الغباء أن يحاول الناس تجنب ما أرادته لهم الاقدار فهم بوضعهم هذا يفضلون عليه حياة الغاب الاولى حيث يعتبرون ذلك آمن لهم وأكثر سلامة •

ولكن مهما يحاول المتملقون الحديث للترويح عن أذهان الناس فان ذلك لن يحول بين الناس وبين الشعور ، فعندما يلاحظـــــون وجود شخص يعيش خارج حدود مجتمعهم المدنى ، وليس لديهـــم من يلجأون اليه لصد أى عدوان يمكن أن يصدر عن هذا الشخص، فلهم الحق فى اعتبار أنفسهم أفرادا يعيشون فى حالة الطبيعـــــة ، ويكون أول شىء يهتمون به عند تكوين المجتمع المدنى ما يتيحه لهم الاجراء من السلام والأمان ، وهذا الغرض الذى سعوا من أجله للانضواء تحت لواء المجتمع • وعندئذ ربما يظهر من بينهم فرد

ممتاز تؤهله شخصيته وفضائله واستعداده الطبيعى لان يصبح رئيسا لهم ، ويرضوا بتوليه أمورهم ، لثقتهم فى حكمته وصواب آرائه ، الى أن يحين الوقت الذى يتنازل فيه عن سلطاته ـ أى يخلفه آخرون فى الحكم ـ وبالنسبة لما كان متبعا فى العصور الاولى ، يحدث أحيانا ألا يكون الخليفة من معدن سلفه ، وعندئذ لا يأتمن الناس الحكومة على ممتلكاتهم ـ حيث كان الغرض من الحكومة المحافظة على ملكية الفرد ـ فيشعرون بالقلق وعدم الارتياح ، وبأن المجتمع المدنى لم يعد قائما ، الى أن يتولى بعض الافراد السلطة التشريعية ويطلق عليهم اسم مجلس الشيوخ أو البرلمان • وبواسطته يتساوى كل شخص فى الحقوق مع الآخرين، ويخضع لنفس القوانين التى تسرى على الجميع والتى ساهم بنفسه فى تكوينها •

ولا يمكن لاى فرد داخل المجتمع أن يتهرب من أحكام القانون ونصوصه ، وهو القانون الذى سار عليه الجميع ، وارتضوه هاديا لهم فى حياتهم المشتركة •

الفصــل الثامــن

نشأة المجتمعات السياسية

حتى الناس بطبعهم أحرارا ، متساوين ، مستقلين ٠ ولم يحرم أحد من هذا الحق أو يخضع لأى سلطان سياسى دون رضاه ، وهو رضا يتفق فيه مع آخرين ، فيتحدون فى جماعة واحدة من أجل راحتهم وسلامتهم ، وحتى يسود الوئام فيما بينهم ويتبادلون المنافع ، كما أن اتحادهم فيه قوة لهم تعينهم على مواجهة الاخطار المشتركة٠ وبوسع أى عدد من الرجال أن يقدموا على هذا حيث أنه لن ينتقص من حريتهم الخاصة الطبيعية ٠ وهكذا فان اتفاقهم على تكوين حكومة أو جماعة يعنى اتحادهم وتكوينهم كيانا سياسيا للاغلبية حق التمثيل وكذلك بالنسبة للآخرين ٠

وعندما يتحد عدد من الافراد فى جماعة واحدة عن اختيــار وطواعية ، فان هذه الجماعة تصبح كيانا واحدا ذا سلطة واحــدة قائمة على رغبة الاغلبية ، فهذا الذى يمثل الجماعــة انما ينوب فى ذلك عن أفرادها وبموافقتهم ، فاذا كانت الاغلبية التى أصبحت كلا فى مجموعها تريد شيئا ، فلا بد أن يكون هذا الشىء دون مراعــاة

لاعتراض فرد أو أفراد قليلين ، طالما أنهم قد اختاروا الجماعة فى بادئ الامر ورضوا بتمثيلها لهم ، وأصحوا بذلك مرتبطين بها •

وهذا ما نجده فى المجالس العامة التى تتصرف فى حدود القوانين الموضوعة ، حيث نجد حكم الاغلبية يسرى على الجميع دون أن يجسر أحد على معارضته ، كما يصبح له ــ تبعا لقانون الطبيعة والعقل ــ قوة المجموع •

وعلى دلك فان اتفاق كل فرد مع آخرين لتكوين كيان سياسى واحد فى ظل حكومة واحدة انما يحتوى ضمنا على تبعيته لافراد هذا المجتمع ، والخضوع لحكم الاغلبية لانه كانت هذه الرابطة الاصيلة التى تنصهر فى مجتمع واحد لا تعنى شيئا بالمرة ، ليظل المرء على حريته وتحلله من أية التزامات كما كان شأنه فى حالة الطبيعة ، فسوف تنفصم بالتالى عرا هذه الرابطة ، فماذا تكون مظاهر الارتباط ؟ وما الجديد فى الامر اذا كان المرء لا يلتزم الا بالشيء الذى يلائمه ويتفق مع مراجه ؟ ان معنى ذلك أن يظل حرا كما كان من قبل ، ولا يفعل الا ما يراه مناسبا له دون التقيد بما عداه ، أى الحياة فى الطبيعة المجردة !

لانه اذا لم تكن موافقة الاغلبية لا تعنى انتهاء البت فى موضوع معين ممثلة بذلك آراء كل فرد ، فليس هناك غير موافقة كل فرد لتمثيل الجماعة التى تضع فى اعتبارها ضعف الصحة ، ومهام العمل

ومشاغله وغير ذلك من شئون الحياة ، كعامل لابعاد الكثيرين عن ميادين المجالس العامة بالاضافة الى تصارب الآراء ، واختلاف المصالح ، تلك الاشياء التى لا يمكن تجنبها عند اجتماع أعداد عفيرة من الناس ، وهذه هى احدى الصعاب التى تنشأ عن قيام أى مجتمع ولذلك يتحتم على الدستور أن يضع نصب عينيه تنقية المجتمع من كل شائبة تعلق به ، فيقضى على كل أرباب الوهن والانحلال وتلك الآفات التى تنخر فى بناء المجتمع وتظل به حتى ينهار من أساسه فاذا لم يتيسر للاغلبية تمثيل المجموع تمثيلا كاملا فلن تقوم للمحتمع قائمة .

ولذلك فعلى هؤلاء الذين نبذوا حال الطبيعة واتحدوا فى الجماعة ، أن يبذلوا كل ما فى وسعهم لتحقيق الغرض الذى انخرطوا من أجله فى هذا المجتمع ، فيمنحوا كل السلطة لاغلبية الجماعة . ويأتى هذا بالاتفاق على الانضواء تحت محتمع سياسى واحد ، وهو تعهد والتزام من جانب جميع الافراد لقيام الحكومة. ومن هنا تنشأ كل المحتمعات السياسية معتمدة على موافقة أى عدد من الرجال الأحرار الذين يمثلون الاغلبية فى الاتحاد ، وتكوين مثل هذا المجتمع . وهذا هو الذى يعطى الشكل والجوهر لكل الحكومات فى العالم .

ولكن هناك اعتراضين على ذلك :

أولهما : عدم وجود هذه الظاهرة فى تاريخ جماعة من الرجال المستقلين المتساوين فيما بينهم ، ثم تقابلوا ، وبهذه الطريقة كونوا حكومة لهم .

ثانيا : أنه ليس من حق هؤلاء أن يفعلوا ذلك ، فالناس عندما يولدون فى ظل حكومة معينة سوف يشبون على الخضوع لها ، ولن يكون لهم حرية تكوين غيرها .

وللاجابة عن الاعتراض الاول نقول : لا عجب اذا لم يكن التاريخ قد ذكر لنا سوى القليل عن أفراد عاشوا مجتمعين فى ظل الطبيعة . فان متاعب هذا الوضع ، والحاجة الى المجتمع ، وحب هذا المجتمع ، كل هذه الاشياء لا تكاد تجذب الناس بعضهم الى بعض حتى يتحدوا ويتعاونوا ، هذا اذا كانوا عازمين على الاستقرار فى السير معا ، واذا نحن افترضنا عدم تأثر الرجال بحالة الطبيعة ـ حيث لم يصلنا ما يدل على أنهم عاشوا فى ظلها ـ فيجب أن نفترض أيضا أن جيوش « سالمانصر » و « اجزاركيس » لم يكونوا أطفالا أبدا ، حيث أن الفترة التى سبقت وصولهم الى مرحلة الرجولة وانخراطهم فى سلك الجندية تعد غامضة بعض الشىء . فقيام الحكومة فى كل مكان يسبق انشاء السجلات كما يندر تبادل الناس للرسائل فيما بينهم الا اذا كفل لهم المجتمع الطرق والوسائل التى

تضمن تداولها فى سهولة ويسر • وعندئذ يبدأون فى العناية بالتاريخ وتدوينه ، والبحث فى أصولهم ونشأتهم بما تسعفهم ذاكرتهم ، حيث أنهم يجهلون عادة أصل مولدهم ، أما اذا كانوا على بينة من أصلهم فهم يقارنونه بما ينقله الرواة من حوادث واخبار • وينطبق ذلك على كل الامم والطوائف فى العالم فيما عدا اليهود الذين ذكر تاريخهم بالتفصيل •

وسيكون من الغريب انكار هذه الحقيقة المجردة الواضحة التى تتفق مع النظرية القائلة بأن نشأة روما والبندقية انما جاءت باتحاد أعداد من الرجال الاحرار المستقلين دون أن يكون بينهم تفوق أو خضوع طبيعى • واذا أخذت كلمات « جوزيف أكوستا » قضية مسلما بها ، فسوف نعلم أن أجزاء كثيرة من أمريكا لم تكن تعرف لها حكومة ، فهو يقول عن بيرو « ان سكانها عاشوا لفترة طويلة دون ملوك أو حكومات ، بل جماعات وقبائل • وكذلك أيضا كان الحال فى فلوريدا واركنساس والبرازيل وغيرها : لم يكن لهم ملوك بالمعنى المعروف ، كل ما هناك هو اختيارهم لقائد يفضلونه عند اشتباكهم فى حرب ما » • فاذا قيل ان كل رجل يولد ومعه احساس بالخضوع لوالده ، أو لكبير العائلة ، وان هذا الخضوع لا يحرمه من حرية الانضمام الى المجتمع السياسى الذى يوافقه ، فلا شىء جديد فى هذا ، ولكن كون هؤلاء الرجال أحرارا وهو أمر

واضح – لا يخول للسياسيين الحق فى التفوق عليهم ، فانهم متساوون فى كل شىء حتى يختاروهم حكاما لهم ولكن برضائهم وموافقتهم ، وعلى ذلك تنشأ المجتمعات السياسية من اتحاد اختيارى واتفاق مشترك بين رجال اختاروا حكامهم بأنفسهم وحددوا أشكال حكوماتهم .

والتاريخ حافل بالكثير من الامثلة عن أناس أحرار عاشوا فى الطبيعة ثم تقابلوا واتحدوا فيما بينهم مكونين حكومة جديدة. واذا كانت الامثلة لمجرد المناقشة للبرهنة على أن ذلك لا يعنى قيام حكومة ، فانى اعتقد أن على المتنازعين على السلطة الأبوية أن يدعوها وشأنها ، ويكفوا عن مقارنتها بالحرية الطبيعية ، لانه اذا أمكنهم سرد أمثلة عديدة عن حكومات قامت على السلطة الأبوية وحقوقها ، فمن السهل التسليم لهم بهذه الحجج . ولكنى أنصحهم فى هذه الحال ، بأن هذا لن يوصلهم الى أصل الحكومات كما بدأت فى الحقيقة حتى لا يجدوا فى الأساس الذى يقوم عليه معظمها شيئا غير الذى كانوا يأملون الوصول اليه .

ولكى ننهى هذا الجدل ، نقول ان الحرية الطبيعية للرجال هى أمر لا شك فيه ، وان الأمثلة التاريخية تظهر لنا أن حكومات العالم التى بدأت فى وقت السلام قد قامت على هذا الاساس ، وانها تألفت بناء على رغبة شعوبها .

ولا أنكـــر أننا اذا نظـــرنا الى الوراء ــ فى بدايـــة التاريخ ــ الى أصل الحكومات فسوف نجدها تخضع عامـــة لحكم فرد واحد . كما أعتقد أيضا انه اذا وجدت عائلة كبيرة الحجم ، واستمرت فى الحياة داخل نطاقها دون أن تتعـــداه وتختلط بغيرها كما يحدث عادة ، وحيث الارض المتوفرة وقلة من الناس ، فسيصبح الأب هو الحاكم الطبيعـــى . لأن قانون الطبيعة يخول للاب نفس السلطة بالنسبة لاى فرد آخر ، فيعاقب من ينتهك حرمة القانون ، حتى لو كان الاعتداء من جانـــب أولاده ، بل حتى اذا اصبحوا رجالا أيضا ، وتجاوزوا ســن البلوغ . وعليهم الامتثال لما يفرضه من العقاب ، بل عليهم أن يتعاونوا معه للوقوف فى وجه كل معتـــد أثيم ، ويمنحـــوه سلطة تنفيذ القرار الذى يتخذه بنفسه ، أى يجعلوا منـــه المشرع والحاكم بأمره فى كل شئون العائلـــة . وكان أجـــدر الناس بالثقة واولاهم برعاية مصالحهم وأملاكهـــم ، والتعـــود المغروس فى نفوسهم منذ الطفولة على طاعته ، يجعل الخضوع له أهون من الخضوع لغيره . لأنه اذا كان عليهم أن يختـــاروا حاكما لهم فلن يأمنوا قسوته أو ايذاءه وربما يصيبهم منـــه الاهمال لشئونهم ، مما يجعله غير كفء لهـــذا المركز ، فهم لا يودون ان يضعوا أنفسهم موضع التجربة التى قد تكون فى غير صالحهم . واذا كان وريثه قاصرا لم يبلغ أشده ، فهم يختارون

من يتوسمون فيه الحكمة والقدرة على تولى أمورهم ، طالما أن الرغبة فى الحياة المشتركة ما زالت مشتعلة فى قلوبهم ، ويكون اختيارهم نابعاً من حريتهم الطبيعية لهذا الذى سيكون حاكما لهم .

واذا استعرضنا ما كان من شأن الامم فى العالم القديم ، وتاريخ الحكومات ، نجد أن حكمها كان يتركز فى يد واحدة ، وهذا لا يتنافى مع الرأى الذى أنادى به : من أن قيام المجتمعات السياسية يعتمد على رغبة الأفراد فى الانخراط فيه ، مكونين مجتمعا واحدا ، فاذا تم اتحادهم فلهم أن يختاروا شكل الحكومة الذى يناسبهم . ولكن هذا يعرض الناس للوقوع فى الخطأ ، فيعتقدون أن الحكم الطبيعى هو الفردى ، وأنه يرجع للاب ، ومن أجل ذلك يجب أن نراعى الدافع فى اقبال الناس فى بادىء الأمر على وجه العموم على هذا النوع ، حيث يكون علو شأن الاب هو المحور الذى تقوم حوله دساتير بعض الحكومات ، فتركز كافة السلطات فى يد واحدة ، رغم أنه من الواضح ان الاستمرار فى هذا الحكم الفردى ليس له أدنى علاقة بالسلطة الأبوية ، حيث أن معظم الملكيات ــ ان لم تكن جميعها ــ قد قامت فى جوهرها على أساس مبدأ الانتخاب حتى لو كان ذلك لفترة محدودة .

ولكى نعـــود الى بدايـــة الأمـــور نجـــد أن حكم الأب فى مملكة أطفاله جعلهم يعتادون على هذا النوع من الحكومة الفردية ، وعلمهم ذلك انه طالما وجدت العناية وحسن التصرف، والحب لهؤلاء التابعين ، فان هذه الاشياء ستكفل للأفراد كل ما تصبو اليه نفوسهم من استقرار سياسى فى ظل هـــذا المجتمع . فلا عجب اذا أقبلوا على هذا النوع من الحكومـــات الذى اعتادوا عليه وعرفوا خلال خبرتهم الطويلة به مدى الراحـــة والسلامة التى يكفلها لهم . هذا بالاضافة الى البســـاطة التى يمتاز بها ، الى جانب وضوحه أمام الذين يفتقرون الى الخبرة بأشكال الحكومات وأنواعها ، وليس هناك تطلع الى تكوين امبراطورية يكون حافزا للتقدم ، كما لا تظهر مساوىء الحكم المطلق التى تثير ضجر التابعين له ، وليس غريبا أيضا عـــــدم محاولتهم مناقشة الوسائل التى يتبعها هؤلاء الذين ولوهـــم أمورهم ، أو موازنة سلطان الحكومة بتوزيع مهامها على أفراد عديدين . وليس لديهم أيضا أى شعور بالخضوع لســـيطرة استبدادية ، كما لم يكن فى أعمارهم او طريقتهم فى الحياة ما يدر الخوف عليها ، فانضواؤهم تحت لواء هذه الحكومة ليس غريبا ، فهى أكثر ما يلائمهم فى حالتهم الراهنة ، حيث تشتد حاجتهم الى الحماية ضد الغزوات الأجنبية والاعتداءات الخارجية ، وتفوق

الحاجة الى وفرة القوانين وتعددها ، فليس هناك كثير يمتلكون، وبالتالى لا يحتاجون الى مجموعة من الحكام تنحصر مهمتها فى الادارة ومراقبة أعمالهم . وعلى ذلك فهؤلاء الذين يحب بعضهم البعض ويشتركون فى مجتمع واحد يفترض أن تجمع بينهم الصداقة والولاء وكذلك الثقة المتبادلة ، وبذلك تصبح علاقتهم أكثر تماسكا ومكانة ويكون هدفها الأساسى التعاون ضد أى عدوان أجنبى . وبالنسبة لهم سيكون من الطبيعى ان يختاروا الحكومة التى تحقق هذا الهدف ، وكذا أشجع واحكم رجل يقودهم فى حروبهم وبذلك يصبح حاكما لهم .

وهكذا نرى أن ملوك الهنود ، فى أمريكا (التى لا تزال تمثل العصور الاولى لآسيا وأوربا) مجرد جنرالات يقودون جيوشا ، فالسكان قلة ، والحاجة الى الأنفس والأموال لا تدفع الرجال الى محاولة زيادة ممتلكاتهم من الاراضى ، او الموافقة على توسيع رقعتها . ولأنهم يقودون الجيوش فانهم يصدرون الأوامر فى الحرب . ورغم ذلك ما تكاد الحرب تضع أوزارها حتى يفقدوا معظم هذه المكانة ، ولا تعود لهم الصدارة فى شعبهم ، وتصبح قرارات الحرب والسلام شيئا عاديا بين الشعب أو داخل المجلس ، وحيث ان الحرب لا تعترف بتعدد الأوامر والحكام ، فهى بطبيعة الحال تستند الى سلطة

الملك المجردة فى اصدار الاوامر . وحتى فى اسرائيل نفسها ، يبدو أن كل مؤهلات زعمائهم وحكامهم أنهم كانوا قوادا لجيوشهم ، أو أنهم حازوا بعض الانتصارات الحربية كما يظهر بوضوح فى قصة يفتاح ، الواردة فى الاصحاح الحادى عشر «بسفر القضاة» . فعندما شن العمونيون الحرب على اسرائيل وأصبح الجلعاديون فى خوف وقلق توجه شيوخهم الى يفتاح وكان مغضوبا عليه منهم (١) ، وطلبوا اليه مساعدتهم على أن ينصبوه حاكما عليهم فقد قالوا له «لذلك قد رجعنا اليك لتذهب معنا وتحارب بنى عمون وتكون لنا رأسا لكل سكان جلعاد» فقبل يفتاح كما ورد فى هذا السفر «فذهب يفتاح مع شيوخ جلعاد ، وجعله الشعب عليهم رأسا وقائدا» وكانوا فى ذلك يطلقون على الحاكم العام لفظ القاضى كما يظهر من تعبير التوراة فى هذا السفر «وقضى يفتاح لاسرائيل ست سنين» الاصحاح الثانى عشر . وكذلك نجد أنه عندما أنب يوثام أهل شكيم على موقفهم من نكران الجميل الذى أسداه اليهم أبوه جدعون الذى كان حاكمهم وقاضيهم يقول لهم : «لأن ابى قد حارب عنكم وخاطر بنفسه وانقذكم من يد مديان» الاصحاح

---

(١) كان يفتاح مغضوبا عليه من اسرته لانه لم يكن ابن امرأة شرعية فطرده اخوته الى ارض طوب »

« الاصحاح الحادى عشر . سفر القضاة

التاسع ولم يذكر التاريخ عن القاضى الا أنه كان حاكما ، وكذلك فعل بالبقية الباقية فى عهد القضاة وقد أطلق على أبيمالـك الذى اختصه يوثام السابق الذكر لقب «ملك» ولكنه لم يخرج عن أن يكون قائدا General

وعندما قلق أبناء اسرائيل للتصرفات السيئة التى صـدرت عن أبناء صموئيل رغبوا فى أن يكون لهم ملك «فأبى الشعب أن يسمعوا لصوت صموئيل ، لا بل يكون علينا ملك . فنكون نحن أيضا مثل سائر الشعوب ويقضى لنا ملكنا ويخرج أمامنـا ويحارب حروبنا» الاصحاح الثامن من سفر صموئيل الاول . والرب يبارك رغبتهم قائلا لصموئيل «غدا فى مثل الآن أرسـل اليك رجلا من أرض بنيامين . فامسحه رئيسا لشـعبى فيخلص شعبى من يد الفلسطينيين » الاصحاح التاسع .

وكما ان العمل الأصيل للملك عند اليهود يتركز فى قيـادة جيوشهم والمحاربة للدفاع عنهم فانه تبعا للتقليد الذى وضعـه صموئيل قام بمسح رأس شاءول بالدهن كما يصرح بذلـك صموئيل لشاءول «فأخذ صموئيل قنينة الدهن وصب على رأسه وقبله وقال : أليس لأن الرب قد مسحك على ميراثـه رئيسا» الاصحاح العاشر وتبعا لذلك فانه بعد أن اختير شاءول ملكا من قبائل المصفاة فان الآخرين قد عارضوا توليه الملك مبررين ذلك

بقولهم «كيف يخلصنا هذا ؟» يعنون بذلك «أن هذا الرجل المختار غير كفء لأن يكون ملكنا اذ تنقصه المهارة وحسن التصرف وهما صفتان لا غنى عنهما فى ادارة دفة الحرب والدفاع عنا» ولما اعتزم الرب نقل الحكومة الى داود النبى قال صموئيل لشاءول هذه الكلمات : «وأما الآن فمملكتك لا تقوم. قد انتخب الرب لنفسه رجلا حسب قلبه ، وأمره الرب أن يترأس على شعبه» الاصحاح الثالث عشر

وهكذا نرى أن سلطة الملكية كانت تتمثل أيضا فى القيادة.

ومن ثم سواء قامت العائلة داخل نطاق الحكومة ، واستمرت السلطة الأبوية فى الابن الاكبر ، فكل فرد يولد فى ظلها سوف يخضع لها بالتالى ، كما أن السهولة التى تتم بها ، والمساواة التى تلتزمها ، لا تتسبب فى اغضاب أحد ، وهو يتقبل هذا الوضع حتى يأتى الوقت الذى يتأكد فيه ويضطر الى الامتثال للامر . وسواء كانت ظروف بعض العائلات ، أو تجاورهم ، أو مصالحهم تؤدى بهم الى الاجتماع فى مجتمع واحد ، فان الحاجة الى وجود قائد يدافع عنهم ضد اعدائهم فى وقت الحرب ، والثقة العالية ، والاخلاص لهذا العصر الذى يمتاز بالفضيلة ، يصبغ هؤلاء الذين شيدوا الحكومات التى حفل بها تاريخ العالم ، وكانوا بذلك أول من وضع حجر

الأساس فى بناء الحكومات التى تقوم على الحكم الفردى المطلق من كل قيد ، سوى ما تتطلبه طبيعة الشىء وهــدف الحكومــة الاستقرار والصالح العام ، هذه الأهداف التى كانوا يضعونهــا نصب أعينهم عندما نشأت الحكومات لأول مرة ، ولو أنهم لم يسلكوا هــذا السبيل لما تكونت المجتمعات الصغيرة ، فلــولا هذه العناية من جانب الحكام ، لانتهى أمــر الحكومات الى الضعف والانحلال ، وتردى الأمير وشعبه فى هوة الهلاك •

ولكن كان حــظ العصر الذهبى من الفضيلة يزيــد عن ذلك ، وحكامه ممتازين ، وليس من أثر للارهــاب او الضغط على الناس • ومن ناحية أخرى اختفت الامتيازات والنــزاع أو التسابق فى الحصول عليها للحد من سلطة الحاكم ، وهكذا لم ينشب خلاف بين الشعب وحكامه حول نظام الحكم والحكومة ، ولكن عندما ظهر الطموح فى العصور التالية كعامــل فى زيادة السلطة ، دون أن تحقق الغرض المقصود منها ، واصطبغــت بالنفاق والتملق (حيث فصل الأمراء بين مصالحهم ومصالــح شعوبهم) عندئذ تبين للناس ضرورة البحث فى جوهر الحكومة وحقوقها ، والحد من استبداد هذه السلطة ، ففكروا فى نقلهــا الى أيد أخرى أمينة يثقون فيها ، وتعمل فقط من أجل صالحهم•

وهــكذا نرى كيف أنه من المحتمــل أن يضــع الأحرار

مقاليد الحكم فى يد فرد واحد ، ويختارون الخضوع لقيادته دون تحديد لسلطاته حيث يعتقدون أن هذا أدعى لسلامتهم حين يثقون فى أمانته واخلاصه ، رغم أنهم لم يحلموا أبدا بالملكيـــة الاستبدادية ولم يفكروا فى تفويض السلطة الأبوية الحـــق فى السيادة المطلقة ، أو لتصبح أساسا للحكومة • ولدينا الكثير من الدلائل خلال الضوء الذى تلقيه صفحات التاريخ على أن كل البدايات السلمية للحكومة كانت تعتمد على موافقة الشـــعب •

وقد استخدمت لفظ «السلمية» لأن الفرصة ستأتى فى مكان آخر للحديث عن القهر والعنـــف اللذين كانـــا من وســـائل الحكومات فى بدايتها ، والاعتراض الآخر الذى وجدته يناقش بداية السياسة بالطريقة التى ذكرتها هو :

ان كل الناس قد ولدوا فى ظل حكومـــة مـــا ، وانه مـــن المستحيل على أى منهم أن تكون له حرية الانضمام أو الاشتراك مع آخرين وانشاء حكومة جديدة ، او حتى القدرة على تكوين حكومة قانونية أو شرعية •

فاذا كان الاعتراض صحيحا ، فهل لى أن أتساءل عن كيفية قيام الملكيات الشرعية فى العالم ؟ لانه اذا أمكن لأى شخص ان يدلنى على فرد واحد فى أى عصر من العصور كانت له حريـــة اقامة حكومة شرعية ، فسأقدم له عشرات الأمثلـــة عن رجال

أحرار اتحدوا فيما بينهم وكونوا حكومة جديدة دون التقيد بشكل معين لها . وسوف يعنى ذلك أن أى فرد يولد فى ظل امبراطورية اخرى جديدة ، وربما يصبح حاكما لحكومة أخرى منفصلة . وعلى ذلك فتبعا لنظامهم الخاص يصبح لكل الناس سواء ولدوا أحرارا أو غير احرار أمير شرعى واحد وحكومة شرعية واحدة فى العالم . وبذلك سيسهل على كل الناس تقديم فروض الولاء والطاعة له .

ورغم أن هذه الاجابة ترد على اعتراضهم ، وتبين أنها تسبب لهم نفس المتاعب التى يلاقيهاهؤلاء الذين يستخدمونها ضدهم ، الا انى سأعرض لنقط الضعف الذى اتسمت به هذه المناقشة .

فهم يقولون ان «كل الناس» يولدون فى ظل حكومة ، وبالتالى فليس لهم أن يقيموا أخرى جديدة . وكل فرد يخضع بحكم مولده لوالده أو أميره ، ولذلك يستمر هذا الرباط الأبدى بالتبعية والخضوع . وواضح أن الانسان لم يضع فى اعتباره مثل هذه التبعية الطبيعية التى وجد نفسه فيها بحكم مولده ، فيلتزم بالخضوع لهذا او ذاك ، دون أن يؤخذ رأيه او موافقته فى ذلك ، بل تستمر هذه التبعية فى خلفائهم من بعدهم

فالتاريخ لم يذكر لنا سوى أمثلة قليلة منها المقدس

ومنها المدنس ، عن رجال خلصوا أنفسهم من السلطة الشرعية التى ولدوا فى ظلها ، كما هجروا العائلة او الجماعـة التى كانوا ينتمون اليها ، وأقاموا حكومات جديدة فى أماكن أخرى • ومنذ ذلك الحين ظهرت هذه الحكومات العديدة فى بداية العصـور وتكاثرت على مر الأجيال ، حتى ظهر الشخص القوى الذى يغير على الضعيف ويسلبه أملاكه ثم اذا بهذه القوى الكثيرة تأخـذ فى الاضمحلال ويتضاءل شأنها ، وكلها أدلة قوية ضد السلطة الأبوية ، وبرهان واضح على أنه ليس حق الأب الطبيعى الذى يورثه لأبنائه هو الدعامة التى تقوم عليها الحكومة فى بدايتها ، طالما أنه يستحيل على أساس كهذا قيام ملكيات صغيرة عديدة ، بل ملكية واحدة شاملة ، هذا اذا كان للرجال حرية الانفصال عن عائلاتهم وحكوماتهم ، وتكوين حكومات أخرى يعتقدون فى صلاحيتها •

وهذا هو شأن العالم منذ البـداية حتى يومنـا هـذا ، أو ليس هذا أبعد من أن يعوق حرية البشر الذين وجدوا فى ظل سياسة موضوعة وقائمة تسن القوانين وتحدد أشكال الحكومة ، مما لو كانوا يعيشون فى الغابات وسط سكانها المحصورين ، فيصير أمرهم الى الخسران المبين ؟ فبالنسبة لهؤلاء الذين يحذون حذونا ، فان مولدنا فى ظل حكومة ما يجعلنا بالتالى تابعين لها ،

ولا يحق لنا بعدها أن تتطلع الى الحرية التى كنا تتمتع بهـــا ونحن على الفطرة ، ولا يعود أمامنا سوى العمل من أجلها ، وهذا لأن آباءنا أو حكامنا قد تنازلوا عن حريتهم الطبيعية ، وربطوا أنفسهم وذريتهم برباط التبعية الأبدية للحكومة التى اعتــرفوا بها • حقيقة ليس للفرد الذى يأخذ على نفســـه تعهدات او التزامات معينة أن يلزم أبناءه أو ذريته بالأخذ بها • فان ابنــه عندما يشب عن الطوق ويصبح رجلاكأبيه فان أى تصرف لأبيه لن يكون له أدنى أثر على حريته الخاصة ولن ينتقص منها ، وانما يمكنه ــ اذا ضم جزءا من الأرض التى ينتفع بخـيراتها كفرد فى حكومة ــ أن يجبر ابنه على الانخراط فى هذه الجماعة ، اذا كان يبغى فائدة من وراء هذه الممتلكات التى كانت تخص والده ، لأنه بهذه الطريقة يمكنه التصرف فيها على الوجه الذى يرضيه

وقد أدى ذلــك على وجــه العمــوم الى اســـــاءة فهم هذه المسألة ، لأن الحكومات لا تسمح ببقاء أى جزء من أملاكها خاليا من الأفراد ، ولا ترضى أيضا أن يستفيد من وراء هــذا الجزء غريب ، فليس للابن أن يستمتع بممتلكات والده فى غير الحدود التى يجدها قائمة هناك ، مثله فى ذلك مثل أى فــرد فى هذه الحكومــة ، وهكذا فان موافقة الرجال الأحرار ــ الذين يولدون فى ظل الحكومة ــ تؤهلهم لعضويتها كل فى دوره عندما

يصل الى السن المناسبة لا فى جموع مشتركة . والـناس لا يلاحظون ذلك بل ولا يعتقدون فى وجوده أو أهميته ما داموا يخضعون بالطبيعة وهم رجال .

ومن الواضح أن الحكومات نفســها تفهم جيدا هــذا الأمر ، فلا تطالب بأى سلطة على الابن تبعا لسلطانها على أبيه ، أو ينظرون للاطفال كتابعين لهم نتيجة لتبعيتهم لآبائهم . لأنه اذا أنجب رجل انجليزى طفلا من زوجة انجليزية فى فرنسا فكيف يمكن تحديد تبعيته ؟ ؟ فملك الانجليز لن يغادر بلاده ليطالب بما له من امتيازات على هذا الطفل ، كما أن ملك فرنسا لايمكن أن يتعرض لوالد الطفل ، وحريته فى تنشئته بالطريقــة التى يراها ؛ فمن الواضح اذن (بما تقره الحكومات نفسها ، كـذا المنطق والعقل السليم) أن الطفل يولد غير تابع لأى دولــة أو حكومة . فهو لا يخضع لغير سلطة والده حتى يصل الى السن التى يتولى فيها أمره بنفسه ، عندئذ يصبح رجلا حرا فيختار نوع الحكومة التى ترضيه والهيئة السياسية التى ينضم اليها . حيث أن الطفل الانجليزى الذى يولد فى فرنسا ويكون حرا ، لن يكون ملزما بتبعية والده لهذه المملكة ، كما أنه لن يرتبط بأى التزام نحو أسلافه . ولماذا لا يكون لابنه على هذا الاســاس نفس الحرية اذا كان ميلاده فى أى بقعة أخرى ؟ طالما أن سلطة

الأب الطبيعية على أولاده لاتتأثر بمخال ميلادهم ، كما أن روابط الالتزامات الطبيعية لا تتقيد بحدود الممالك والحكومات القائمة!!

وكما تبين لنا فان كل فرد حر بطبيعتـــه ولا يمــكن لأى قوة أن ترغمه على الخضوع لها دون موافقته ، هذه الموافقة التى يتحتم وضعها فى الاعتبار الأول حتى يخضع لقوانين أى حكومة . وهناك نوع من الموافقة شبه العامة فيما نحن بصـــدده الآن . فلن يعترض أحد على أن مجرد انخراط أى فرد فى أى مجتمع ، يجعله عضوا عاملا فى هذا المجتمع وتابعا لتلـــك الحكومة . والصعوبة هنا تنحصر فى أن مثل هذه الموافقـــة العامة التى تعترف بها الحكومة ، ليست لها سمات واضحة او خطوط بارزة تعبر عنها وتدل عليها من جانب الأفراد ، ولكنى أرد على ذلك بأنه طالما أن الفرد يعيش فى أرض يمتلكها ويستمتع بخيراتها وما دامت هذه الأرض واقعة فى نطاق أملاك حكومة ما ، فهذا يعني بالتالى تأييده لها وموافقته وطاعته لقوانينها التى تسرى على الجميع ، سواء أكانت هذه الارض له ولأولاده من بعده ، أم مجرد مأوى لفترة محدودة ، أم كانت تقـــع فى أرض مشاعة أمام أى فرد آخر داخل حدود تلك الحكومة .

ولتوضيح الأمـــر يجــب أن نراعى أن الفــرد عندمــا يشرك نفسه لأول مرة فى أية حكومة يستتبع ذلك اعترافـــه

للجماعة بمشاركته فى ممتلكاته التى تخصه ، او تلك التى لم تكن تخص أى حكومة أخرى .

ومن قبيل التناقض ــ بالنسبة لأى فرد يعيش فى مجتمع مع آخرين من أجل تأمين الملكية وتنظيمها ــ أن يفترض ان أرضه التى تنظم قوانين المجتمع ملكيتها ، يجب أن تستثنى من سلطة الحكومة الشرعية التى يخضع لها ، كما تخضع لها أرضه . وعلى هذا الأساس فعندما يدمج انسان ما شخصه الذى كان حرا فى حكومة ما ، يتبع ذلك ادماج ممتلكاته التى كانت حرة من قبل فى هذه الحكومة أيضا ، ويصبح كل من الفرد وممتلكاته خاضعا للحكومة وسيطرتها طالما ظلت قائمة وبالتالى لا يمكن الاستمتاع بأى جزء من الأرض ــ سواء أجاء بطريق الميراث أم الشراء أم التنازل ــ فى داخل حدود الحكومة ، الا اذا كان مصحوبا باعتراف هذه الحكومة التى تتبعها الارض .

ولكن بما أن الحكومة لها سلطة شرعية مباشرة على الارض تتجاوزها الى مالكها (قبل ان يصبح عضوا عاملا فى المجتمع) لمجرد أنه يسكن فوقها يكون له الحق فى اجبار كل فرد ــ فى مقابل هذه الميزة ــ على الاعتراف بالحكومة والخضوع لها طوال تمتعه بها . وهكذا لا يعود امام المالك ــ الذى لم يفعل سوى الامتثال لشخص الحكومة ــ ما يمنعه من التخلى عن

هذا العقار بالتنازل عنه أو بيعه . ويمكنه عنـدئذ ان يولى وجهه شطر أى دولة أخرى ، او يتفق مع أفراد آخرين لتكوين حكومة جديدة فى أى جزء من العالم يجدونه مشاعا خاليا من القيود . على حين أنه اذا أبدى موافقته عليه وتأييدا علنيـــا للحكومة فانه بذلك يصبح مرغما على التقيد بها والخضوع لهـا الى الأبد ، ولن تتيسر له العودة الى حريته الطبيعية اللهم الا اذا انحلت هذه الحكومة واندكت صروحها اثر نكبات او كوارث ألمت بها . عندئذ فقط يصبح متحللا منها .

الا أن الخضوع لقوانين دولة ما ، والعيش فيها حيث يتمتع الفرد بالامتيازات والحماية التى تكفلها هذه القوانين ، لا يعنى انه قد أصبح عضوا فى هذا المجتمع . لان الأمر لا يعدو أن يكون حماية جماعية متبادلة يتعاون فيها الجميع ، حيث لا توجد حرب بينهم ، وتجمعهم أراضى أى حكومة الى حيث تمتد قوانينهـا . فهى لا تجعل الفرد العضو فى هذا المجتمع خاضعا ــ للابد ــ لهذه الدولة (كما يحدث عندما يجد شخص ما ، يعيش فى حدود عائلته ، أنه قد أصبح من المتعذر عليه البقاء عضوا فى هذه العائلة) فاذا ابتعد عنها الى غيرها فسيجد نفسه مضطرا الى الخضـوع للقوانين والاعتراف بالحكومة القائمة هناك . وهكذا نرى أن الغرباء الذين يعيشون طوال حياتهم فى ظل حكومـــة أخرى

ويتمتعون بكافة امتيازاتها والحماية التى تكفلها ، ويحسون فى أعماقهم بانهم مدينون لها وخاضعون لسيادتها ، وان كانوا غير تابعين أو أعضاء فى هذه الدولة . ولا توجد أى قوة تجبر الانسان على ان يكون كذلك الا باندماجه الفعلى فيها على أساس الاتفاق ، والتعهد ، والارتباط .

الفصـــل التاســع

غايات المجتمع السياسى والحكومة

اذا كان الانسان فى حالة الطبيعة بكامل حريته ، كما سـبق القول ، واذا كان حر التصرف فى شخصه وفى ممتلكاته ، متساويا مع الجميع دون ما تبعية أو خضوع ، فما الذى يدعوه الى التخلى عن هذه الحرية ووضع نفسه تحت سيطرة قوة أخرى ؟ هــذا سؤال تسهل الاجابة عنه : فعلى الرغم من امتلاك الفرد لمثــل هذا الحق فى حالة الفطرة الا ان استمتاعه به غير مؤكد ، كما أنه معرض للاعتداءات من جانب الآخرين • فما دام الجميع ملاكــا فى حدود ملكياتهم ، وما دامت المساواة سائدة دون وجود مــن يراقب تنفيذها او يساند العدالة ، فان استمتاع المرء بممتلكاته سيكون غير مأمون فى هذه الحالة ، ولن يتم بسهولة • وهذا هو ما يدفعه الى التخلى عن هذا الوضع الذى مهما تكــن الحرية التى يكفلها ، الا أن الاخطار والمخاوف تحفه باستمرار، كما أن لديه ايضا ما يحفزه الى الاشتراك فى مجتمع مع آخرين قد اتحد شملهم من قبل ، أو لديهم الاستعداد للاتحاد من أجل المحافظة على أرواحهم وحرياتهم وابقاء لكيانهم •

وعندئذ يكون الهدف الأساسى لانـــدماج الانســآن فى الحكومات والخضوع لها ، هو الابقاء على ممتلكاته ، الأمر الذى يكلفه الكثير فى الحال الفطرية .

فهم يحتاجون أولا الى سن قانون ثابت يوافق عليه الجميع ويقبلونه معيارا يفرق بين الخطأ والصواب ، ويفصل فيمــا يقوم بينهم من خلاف . ذلك أنه بالرغم من أن قانون الطبيعة واضح ومعروف لكافة المخلوقات ، الا أن الناس يطبقونه بما يتلاءم مع مصالحهم ، دون النظر اليه كقانون تلزمهم نصوصه على الاتجاه السليم فى قضاياهم الخاصة .

وثانيا فان حالة الطبيعة تتطلب وجود قاض معروف لــه سلطة التصرف فى جميع الخلافات مهتديا بالقانون الأســاسى . لأن الفرد بوقوفه موقف القاضى ، المنفذ للاحكام ، يجعــل المجال متسعا أمام نوازع الهوى أو الانتقام ، فيحمل الناس على الشطط فى قضاياهم الخاصة وعدم الاعتناء باقرار العــدل والانصاف للآخرين .

أما ثالث الأمور فهو الحاجة الى وجود القوة التى تســند الحق وتؤيده ، وتعيد اليه ما سلب منه . فمن النادر ان يخفق من يعتدى على الآخرين عنوة واقتدارا ، ما دامت لديه القــوة ليجعل فعلته سليمة مشروعة ، وربما لا تسلم محاولة المعــارضة أو المقاومة من الخطر ، بل هذا ما يحدث غالبا فى واقع الأمر .

وهكذا نرى أن تلك الأجناس التى ما تزال تعيش فى حالة الطبيعة تجد نفسها مدفوعة الى الانخراط فى المجتمع . حيث أن الصعاب التى تنشأ من جراء سوء استخدام سلطة كل فرد فى انزال العقاب بغيره من المعتدين ، تدفع بهم الى الالتجاء الى قوانين الحكومة فى سبيل المحافظة على ملكيتهم . وهذا أيضا ما يحدو كل فرد الى التنازل عن حقه فى توقيع العقاب بنفسه ، ليصبح العقاب حقا مشتركا بين الجميع عن طريق الحكام الذين يختارونهم او هيئة معينة يسندون اليها تحقيق هذا الغرض . وهكذا نضع أيدينا على المنبع الحقيقى لظهور كل من السلطة التشريعية والتنفيذية اى : المجتمعات والحكومات .

ففى حالة الطبيعة (لكى تلغى حرية المرء فى المتع البريئة الساذجة) ستجد لديه سلطتين .

أولهما أن يفعل ما يراه كفيلا بالمحافظة على ذاته وكذا الآخرين فى حدود قانون الطبيعة الذى يقره الجميع ، فيقيم هو ومن معه فى الجماعة الواحدة مجتمعا خاصا يبعدهم عن بقية المخلوقات . ولن تكون هناك حاجة الى الغير ، أو ما يدفع الرجال الى الانفصال عن هذه الجماعة الطبيعية العظيمة ، وسيكون التعاون بالتالى فى أضيق نطاق وبأوهن الارتباطات .

أما السلطة الثانية فهى الحق فى معاقبة الجرائم التى ترتكب ضد هذا القانون •

ويتخلى الفرد عن كل من هاتين السلطتين بمجرد اندماجه فى مجتمع سياسى خاص ، وبمجرد العمل فى ظل حكومة منفصلة قائمة بذاتهـــا •

فالسلطة الاولى فى اتيان ما يراه كفيلا بالابقاء على ذاتــه والمحافظة على الآخرين ، يتركها حتى تنظمهـــا القوانين التى يضعها المجتمع ، بحيث يتســع نطاقها لأبعد من هذا الغرض ، وبما يحقق أهداف المجتمع ، بما فى ذلك تأكيد حرية الفرد التى كانت له فى كثير من الأشياء •

أما بخصوص السلطة الثانية فى توقيع العقاب ، فقد تخلى عنها نهائيا ، بل وضع قدراته الطبيعية (التى كان يستخدمها فى تنفيذ قانون الطبيعة حين كان يقوم بهذه المهمة بنفسه بالكيفية التى يراها) فى خدمة السلطة التنفيذية للمجتمع بما تتفق وحاجة القانون • فانتقاله الى حالة جديدة يتيح له التمتع بالكثير مــن الامتيازات ، فيكون له نصيب فى عمل الآخرين ومعاونتهم فى نفس الجماعة ، بالاضافة الى حمايته من بطشها ، كما أن لــه مطلق الحرية فى أن ينال نصيبه من كل ما يضـــمن الاستقرار

والخير والسعادة لهذا المجتمع الذى يعد أمرا حيويا يسعى لـه بقية أفراد المجتمع ايضا ٠

ولكن رغم أن الفرد يتنازل عند دخوله فى المجتمع ، عـن المساواة والحرية والسلطة التنفيذية التى كان يتمتع بها فى حالة الطبيعة (حتى يمكن توجيهها بما يتفق وصالـح المجتمع) ولما كان هدف كل شخص أن يحافظ على نفسه وعلى حريته وعلى أملاكه (لأنه ليس هناك شخص عاقل يميل الى تغيير حالتـه الى حالة أسوأ) فان سلطة المجتمع ـ او الهيئـة التشريعية التى تتألف منها ـ لا يمكن أن تتعدى حدود سلطتها الى أبعد مـن تحقيق الصالح العام ، غير أنها ملزمة بكفالة الملكية الفرديـة وذلك بأن توفر الأسباب التى لا تسمح بوقوع العيوب الثلاثة التى ذكرناها فيما سبق والتى تجعل الطبيعة قلقة غير آمنة ٠ وهكذا ، مهما يكن الشخص الذى يتمتع بالسلطة التشريعية او السلطة العليا فى أية جمهورية ، فهو ملزم بأن يحكم فقـا للقوانين القائمة والمتعارف عليها ، والتى نشرت ويعرفها الناس حق المعرفة ، لا أن يحكم وفقا لمراسيم مؤقتة ، وذلك عن طريق قضاة عادلين منزهين عن العرض ، يفصلون فى المنازعات وفقـا لتلك القوانين ، وعليه ألا يستخدم قوة المجتمع فى الداخـل الا فى تنفيذ مثل هذه القوانين ، وعليه أن يستخدمها فى الخارج

- ١١٢

ليمنع أو ليعالج الاضرار التى تصدر عن جهة أجنبية ، وأن يكفل سلامة المجتمع من الاغارة عليه أو غزوه . ويجب أن توجه جميع هذه الأعمال لتحقيق غاية واحدة ألا وهى : استقرار السلام والأمن وتحقيق الخير العام للشعب .

من العقد الاجتماعى

لجان جاك روسو

كان الانسان عندما يقتطع لنفسه قطعة من الارض ، يقول عنها « هذه ملكى » ، ولا يلقى من الناس معارضة ، معبرا عن الأساس الحقيقى للمجتمع المدنى • فكم من جرائم ارتكبت وحروب قامت وألوان من الفزع والارهاب انتشرت ، كان يمكن أن تتجنبها البشرية لو أن فردا واحدا وقف « محذرا اخوانه من هذا المدعى الافاك ، بأن ثمار هذه الأرض انما هى ملك لنا جميعا ، وأن الارض نفسها ليست مملوكة لأحد ••»

ولكن هناك احتمالا كبيرا ، بأن الامور عندئذ كانت لابد لها من أن تتخذ اتجاها آخر ، وانه لم يكن ليمكنهم الاستمرار على ما كانوا عليه ، ذلك أن فكرة الملكية تقوم على أخطار كثيرة سابقة لم يتم اكتسابها الا على التعاقب ، ولم يكن بالامكان بلوغها دفعة واحدة فى العقل الانسانى • فالجنس البشرى سار حثيثا فى طريق التقدم واكتسب بعض المعرفة وأمكن أن يصنع بعض أشياء كان يدخل عليها التعديل

والتحسين من عصر الى عصر وكان ذلك قبـــل أن يصل الى المرحلة الأخيرة من حال الطبيعة . فلنعد اذن للوراء ولنلق نظرة على تتابع الاحداث والاكتشافات فى تلك الأزمنة حيث الفطـرة والطبعة الأولى :

كان الاحساس الأول للانسان هو احساسه بوجوده ، وجل عنايته منصرفة الى المحافظة على ذاته . وكان انتاج الأرض يكفل له كل حاجاته ، وكانت غريزته تهديه الى كيفية الاستفادة مـن هذا الانتاج . فالجوع وغيره من النوازع والمثيرات جعلتـــه يجرب انماطا مختلفة من الحياة والوجود ، دفعه احـدها للتكاثر من أجل لمحافظة على نوعه ــ وهى نزعة فطرية ليس للوجدان دخل فيها .

وهكذا كانت حياة الرجل الاول ، حياة حيوان تسيره غرائزه وأحاسيسه ، دون استغلال لأى من المواهب أو القـدرات التى حبته بها الطبيعة . ولكن سرعان ما فرضت الظروف والصعوبات نفسها وحتمت عليه الالتجاء للتفكير فى محاولة علاجها واخضاعها له ، مثل ارتفاع الاشجار الذى يحول بينه وبين جمع ثمارهـا ومنافسة الحيوانات الاخرى الراعية فى نفس الثمـــار وازاء وحشية اولئك الذين يحتاجون اليها للابقاء على ذواتهم ، كان لابد للانسان من الاعتماد على قوته الجسدية . كان عليـه أن

يكون نشيطا خفيف الحركة عند المقاتلة . وكانت الأسلحة الطبيعية كالاحجار والعصى متوفرة لديه وقد تعلم كيف يخضع العقبات التى تضعها الطبيعة أمامه ومصارعة الحيوانات إذا استلزم الامر بل العراك حتى مع الآخرين فى سبيل الطعام والقوت ..

وبنمو الجنس البشرى وزيادة عدده ، بدأت اهتمامات الفرد تزداد تبعا لذلك . فاختلاف التربة والمناخ والفصول كان له أثره فى اختلاف وسائل معيشة الأفراد . كما أن تتابع سنوات الجدب والقحط وشهور الشتاء الطويلة الباردة والصيف المحرق الذى يقتل ثمار الأرض تتطلب صناعة جديدة . فعلى شواطىء البحار وضفاف الأنهار اخترعوا السنارة والخيط وأصبحوا من الصيادين وغذاؤهم الرئيسى الأسماك . وفى الغابات صنعوا الأقواس والسهام لصيد الوحوش وأصبحوا محاربين . وفى البلاد الباردة صنعوا لأنفسهم ملابس من جلود الحيوان وقد حصلوا على النار من البراكين أو بوسيلة أو أخرى لتقيهم زمهرير الشتاء ، ثم تعلموا بعد ذلك كيف يحفظون هذا العنصر وكيف يولدونه ، ثم أخيرا كيف يستعينون به فى انتاج لحوم الحيوانات التى كانوا يأكلونها من قبل نيئة .

وكان من الطبيعى أن تؤدى هذه التطورات التدريجية الى تفتح العقل البشرى على نوع آخر من العلاقات التى تربط

فيما بينهم . وهكذا تحولت تصرفات الانسان التى كان يأتيـها بطريقة لا شعورية أساسها غريزى بحت الى نـوع من الادراك لطبيعة هذه التصرفات وضرورتها لأمنه وسلامته .

وزاد الذكاء الجديد الناتج عن هذا التطور من تفوقه على الحيوانات الأخرى نتيجة ادراكه وتبلور احساسه . وخدمة هذا الذكاء فى الاتيان بكثير من الحيل التى وفرت عليه الالتجاء الى العنف أو القوة فى تحقيق بعض أغراضه . وهكذا بـدأ ينظـر الى نفسه بعين الزهو والافتخار ، وعندما فهم كيف يميز بـين الطبائع المختلفة للموجودات والاشياء ، باعتبار نفسه النـوع الأرقى والأفضل ، بدأ يعد السبيل لتبوء مركـز الصـدارة والتفوق .

حقيقة لم يكن الآخرون بالنسبة للفرد ، كما هـو الحال بالنسبة لنا اليوم ، فلم يكن يعنيه من أمرهم أكثر مما تعنيه بقية الحيوانات ، وان لم يهملهم فى ملاحظاته . وكانت وجوه التشابه والتوافق التى اكتشفها فيما بينهم وبين نفسه وأنثاه ، دافعا له للحكم على الآخرين ، وبخاصة بعدما رأى من تقارب سلوكهم مع سلوكه فى نفس الظروف ، بأن نمط تفكيرهم وتصرفهم لابد وأن يتفق مع تفكيره وتصرفه هو . وقد تأثرت عقليته تأثـرا عميقا بهذه الحقيقة الهامة فكانت بمثابة الدعامة التى أقام عليها

قواعد علاقاته بالآخرين والدافع لانشاء هذه العلاقات وما فيها من فائدة له ولسلامته الخاصة .

وقد تعلم ، بالخبرة أن الرغبة فى المتعة والرفاهية هى الحافز الوحيد لتصرفات الانسان ، وعندئذ وجد نفسه فى مركز يسمح له بالتمييز بين الحالات القليلة التى يجد فى الصالح المشترك تبريرا له لمساعدة اخوانه ، وكذا فى الحالات المحدودة التى تدفع فيه تشابك المصالح الى التشكك وعدم الثقة فيهم . ففى الحالة الاولى اشترك معهم فى المجتمع البسيط الذى لم يفرض أية قيود على أعضائه ، والذى لم يستمر الا خلال الظروف المؤقتة التى أدت الى قيامه ، أما فى الحالة الثانية فان الفرد لم يتوخ سوى ما يعود عليه وحده بالفائدة ، سواء باستخدام القوة ، اذا كان واثقا من قوته ، او بالحيلة والمداهنة اذا كان يشعر بضعف جانبه .

وبهذه الطريقة ، بدأ الافراد يكتسبون تلقائيا بعض الأفكار عن الواجبات المشتركة ومزايا تحقيقها ، أى طالما كان ذلك يمس وجودهم ومصلحتهم الظاهرة ، فهم لم يكونوا يجشمون أنفسهم مشقة التفكير فى المستقبل البعيد او حتى فى الغد القريب .

وليس من الغريب فى مثل هذه الحالة ألا يحتاجو الى لغة واضحة فى مثل هذه العلاقات الساذجة البدائية . ولم تكن وسيلتهم للتعبير تخرج عن مجرد صيحات وحركات أو

اشارات وتقليد لبعض الأصوات ، وظلت هذه لغة جماعية لفترة طويلة ، ثم بزيادة اضافات فى كل بلد او اختلاف نغمات الأصوات ، تكونت لغات خاصة ، ولكنها كانت مشوهة وغير كاملة ، ما زالت سائدة فى بعض الشعوب الهمجية فى الوقت الحاضر .

الا أننا لو تتبعنا درجات التطور فى تتابعها البطىء على مر الأزمنة والعصور ، لا ستنفد ذلك جهدا كبيرا ومجالا أوسع ولذلك تقفز قفزات سريعة للحاق بهذا التطور .

ساعدت الخطوات الأولى التى قطعها الانسان فى طريق التقدم على أن يخطو الخطوات التالية بدرجة أسرع . فقد كفوا عن النوم فى ظل الاشجار أو داخل الكهوف التى يحتمون فيها ، واخترعوا أدوات مختلفة من الاحجار الصلبة الحادة استخدموها فى حفر الارض وفى قطع الاخشاب ، وبدأوا بعد ذلك يبنون أكواخا من فروع الاشجار ثم تعلموا كيف يغطونها بالطين . وكانت هذه تعتبر مرحلة ثورية نشأت على أثرها العائلات والأسر كما أدت الى ظهور نوع من الملكية كانت فى حد ذاتها مصدرا لعديد من المشاجرات والمنازعات . ومن الطبيعى أن الأقوياء هم أول من اتجهوا الى بناء أكواخ خاصة بهم حيث يشعرون بقدرتهم على الدفاع عنها ، أما الضعفاء فوجدوا من الأسهل

والأسلم أن يقلدوهم من أن يحاولوا انتزاعها منهم ، ونتيجة لذلك فلم يحدث أن شارك فرد آخر فى مسكنه ، اذ أن ذلك كان لابد وأن يستتبع محاولة واحدمنهم فرض سيطرته وارادته على الآخر ولن يتحقق ذلك بالطبع دون معركة يخوضها .

وكان أول تفتح للعاطفة البشرية هو آثار الموقف الجديد الذى انعكس فى احتماع الازواج والزوجات والآباء والابناء تحت سقف واحد

وكان من شأن هذا ظهور أسمى المشاعر والاحاسيس التى عرفتها الانسانية وهى عاطفة الأبوة والأمومة . وأصبحت كل أسرة تكون مجتمعا فى ذاتها يقوم على الحرية والوجود المشترك وهنا تحولت وظيفة المرأة بعد أن كانت تمارس كل الاعمال التى يأتيها الرجل ، الى اهتمامات أخرى تولدت عن الرغبة فى الاستقرار والشعور بالاستكانة ، فصارت تلازم الكوخ وترعى الأطفال ، بينما يخرج الرجل للبحث وراء القوت والطعام ثم بدأ كلاهما يفقد الكثير من طابع التوحش والهمجية بعد أن مارسا معا نوعا جديدا من الحياة الناعمة، ولكن اذا أحس الفرد أنه أقل قدرة على مجابهة الحيوانات المفترسة وحده ، فقد تعلم أنه بتكتله واتحاده مع الآخرين سيزداد قوة واقتدارا .

الا أن الانسان بحياته الجديدة هذه وضآلة مطالبه المحدودة

بعد أن اخترع لنفسه من الأدوات ما يكفل له الحصول عليها ، توفر لديه الفراغ الذى استغله فى تهيئة كثير من أسباب الراحة التى لم يعرفها آباؤه : وكانت هذه هى الحلقة الأولى فى سلسلة الشرور التى أصبحت قيدا له ولذريته من بعده .

ذلك أن بجانب الاستمرار فى انهاك الجسد والعقل فقدت وسائل الراحة هنا قيمتها كعامل فى اثارة الشعور بالرضا والسرور بل انها أصبحت أشياء ضرورية وأصبحت الحاجة اليها لازمة حتى ان الأفراد يشعرون بالاستياء لانتقادها وان كان امتلاكها لا يدخل السرور على نفوسهم .

ثم بدأت الأمور تأخذ اتجاها آخر ، فالافراد الذين كانوا يعيشون فى الغابات ، تجمعوا تدريجيا وكونوا جماعات منفصلة ثم فى كل منطقة استقلت جماعة ببقعة معينة ، تشابهت طبائعها ومشاربها نتيجة عوامل المناخ ووسائل الحياة وليس عن تنظيمات او قوانين موضوعة . ولم تكن مجاورة الجماعات لبعضها البعض ليظل قائما دون أن يحدث الاتصال والتقارب بمرور الوقت بين العائلات المختلفة ثم تزاوج وانصهار واختلاط فى الاجناس . وهكذا بدأ الافراد يميزون بين الاشياء وينظرون اليها نظرة موضوعية ويعقدون المقارنات وتبلورت لديهم نتيجة لذلك أفكار عن الجمال والاحساس به وتقديره ، أدت بدورها

الى الوقوف موقف المفاضلة والانتقاء • وبذلك تغيرت نظرة الرجل الى المرأة ، وصحب هذه العاطفة أو النظرة ظهور عواطف ومشاعر أخرى كالغيرة والرغبة فى التضحية بالنفس من أجل الآخرين ••

وهكذا بتبلور المشاعر والاحاسيس بالتدريج أخذ الانسان بدوره يتخلى عن الكثير من النوازع البدائية والسمات الوحشية • وبدأوا يعتادون التجمع أمام أكواخهم حول شجرة كبيرة حيث يمضون أوقاتهم فى الرقص والغناء يربطهم التآلف والمحبة •

ونتج عن ذلك اهتمامات جديدة وقيم وضعوها كتقدير مواهب الأفراد فى الغناء او الرقص وقوة الشكيمة او القدرة على النزال والعراك ، وحلت هذه الاشياء فى الاعتبار الأول بالنسبة اليهم ، وكانت هذه هى الخطوة الاولى نحو عدم المساواة وفى نفس الوقت تجاه الرذيلة • فمن هذه الفوارق ظهر الاستعلاء والتحقير من جانب ، والخجل والحسد من الجانب الآخر • فكان هذا ايذانا بالقضاء على انطلاقهم وسعادتهم البريئة •

ثم شعور الفرد بالتحقير الذى جاءه من جانب الآخرين ، أفسح مكانا للرغبة فى الانتقام وتولد مشاعر الحقد والقسوة•

وهذه تقريبا هى الحالة التى وصل اليها معظم الشعوب الهمجيه التى عرفناها ، وكانت الرغبة فى وضع تفرقة فاصلة او تبين مدى الفرق بين حالة الطبيعة وتلك المرحلة السابقة ، سببا فى تسرع كثير من الكتاب بالحكم على الانسان بأنه قاس بطبيعته ، وأنه لابد من تنظيمات مدنية لكبح جماحه ، على حين أن الانسان لم يكن أرق وألطف مثلما كان فى حالة الفطرة الأولى ، حيث لم تعلق به الادران التى تلوث الانسان المتمدين اليوم . فتصرفاته التى كانت تنبع من غريزته وحصر عنايته واهتمامه فى حماية نفسه حتى الافكار التى تتهدده جعلته ينأى عن الاضرار بالآخرين فكما قال «جون لوك» ، لن يصاب أحد طالما لا توجد ملكية .

الا انه يجب ملاحظة أن تكوين المجتمع وبدء العلاقات بين الأفراد يستلزم نوعا من الصفات تختلف عن صفاتهم الفطرية . فبدأ الطابع الأخلاقى يسم تصرفات الانسان ، وكان كل فرد قبل ظهور القوانين هو القاضى الوحيد الذى يرد على ما قد يلحقه من أذى الآخرين ، وهكذا لم يعد يوجد مجال للطيبة والوداعة التى صاحبت حالة الفطرة الأولى ، فى هذه الحالة الجديدة التى يمر بها المجتمع . وكان لابد أن يكون العقاب قاسيا حيث حل الانتقام محل حزم القانون . ولكن رغم ان الانسان أصبح أقل

تمسكا بفضيلة الصبر وتخلى عن الكثير من عواطف الحنـــان والرحمة ، فان هذه الفترة من مراحـــل التطور البشرى التى تفصل بين حالة الفطرة الأولى وما نعيش فيه اليوم من أنانيــة ومباهاة وغرور ، لهى أشد العصور استقرارا وأكثرها سعادة . ولو أننا سلطنا الأضواء على تلك الفترة لتبين لنا كيف أنها تكاد تخلو من الثورات ، وكيف أن الخطوات التى قطعها العالم منذ ذلك الحين فى سبيل ترقية شأن الفرد وتحسين حاله ، انما تؤدى فى الحقيقة الى تداعيه وفنائه .

لقد كان الانسان سعيدا دائما حتى جاءت اللحظة التى ابتدأ يحتاج فيها للآخرين فحينئذ اختفت المساواة وظهر مبدأ الملكيــة وأصبح العمل أمرا لا غناء عنه وتحولت الغابات الى حقـــول رواها الانسان بعرقه وكان أن ظهرت العبودية والبؤس والفاقة على الأثر .

وترجع هذه الثورة الضخمة الى التعدين والزراعة وقــد أخبرنا الشعراء بأن الذهب والفضة هما السبب ، أما الفلاسفة فيرون أن الحديد والقمح دعامة الحضارة والمدنية «وســـبب تحطيم الانسانية» ! . ولم يكن كلاهما معروفا لدى الشـــعوب الهمجية فى أمريكا لذلك ظلوا على همجيتهم ، وكان من الجائز أن تستمر الشعوب الأخرى على حالها من البربرية لو انهــــا

اقتصرت على معرفة أحدهما • وربما يرجع أحد الاسباب القوية فى تقدم ومدنية أوربا عن غيرها الى ما حبتها به الطبيعة من ثروة فى الحديد ووفرة فى محصول القمح •

ومن الصعب أن نحدد بوضوح كيف اكتشف الانسان الحديد لأول مرة وكيف عرف السبيل الى استخدامه والاستفادة منه ، اما بالنسبة للزراعة فان وسائلها كانت معروفة منذ القديم قبل أن يبدأوا فى تطبيقها عمليا ، ذلك أن التجاءهم للاشجار والنبات ليحصلوا منها على غذائهم كان لابد وأن يدفعهم على مر الأيام ، الى محاولة تفهم الوسيلة التى أنبتت بها الطبيعة هذه المزروعات • ولكن لا شك أنه مر عليهم وقت طويل قبل ان يصلوا الى هذه المرحلة حيث كان الغذاء متوفرا لديهم سواء عن طريق صيد الحيوانات او الاسماك أو ثمار الأشجار او لأنهم كانوا يجهلون فائدة القمح او افتقارهم للادوات اللازمة لزراعته، أو كما سبق أن أشرنا لم تكن لديهم النظرة البعيدة الى المستقبل •

ثم ان اختراع فنون جديدة كان لابد وأن يدفع الجنس البشرى لممارسة الزراعة • وعندما أراد الصناع صهر الحديد وتشكيله ، تطلب الأمر آخرين لصقله واعداده ، وبازدياد عدد الايدى العاملة فى الصناعات قلت الأيدى اللازمة لانتاج مواد

الغذاء ، ثم عندما ظهرت الحاجة الى السلع بمقايضتها بالحديد ، بدأ الجميع يشكلون الحديد حتى يتلاءم مع السلع المتزايدة . وبهذه الطريقة ظهرت فنون الفلاحة والزراعة من ناحية ، وفن التعدين والاستفادة من المعادن فى اغراض مختلفة من ناحية أخرى .

وقد أدت زراعة الارض بالضرورة الى توزيعها ، وعندما عرفت الملكية بدأت الأحكام الأولى للعدالة ، اذ لكى يضمن الفرد الحصول على نصيب له ، كان لابد من تيسير حصوله عليه . ثم انه باتجاه الافراد الى التفكير فى المستقبل وعندما أصبح لدى كل منهم ما يخشى عليه من الفقدان فقد بدأ يدرك أن الافتئات على حق غيره لابد وأن يتبعه محاولة استرداد هذا الشىء المسلوب . وهذا المبدأ أمر طبيعى حيث لا يتصور وجود مصدر آخر للملكية غير العمل اليدوى . اذ ما الذى يمكن أن يضيفه الانسان الى الاشياء التى لم يخلقها أصلا ، ليجعلها ممتلكات خاصة به ؟ انه العمل وحده بغير شك الذى يحقق أهليته للارض التى يفلحها وادعاؤه بذلك حتى تغل محصولها على الأقل وهكذا بتعاقب السنين يتحول الأمر بسهولة الى الملكية .

ولكن كان لابد وأن يختل مبدأ المساواة فى ظل هذه الظروف،

ذلك أنه طالما كانت مواهب واستعدادات الأفراد متساوية ، وكان استخدام الحديد واستهلاك السلع يسير دائما بطريقة متوازنة ، فلم يكن هناك ما يكفل المحافظة على هذا التوازن . وهكذا كان الأقوى يقوم بمعظم العمل ، والأكثر مهارة يصل بعمله الى أحسن مستوى ، والحاذق يبتكر أساليب جديدة فى العمل ، ثم احتاج المزارع الى مزيد من الحديد أو احتاج الصانع الى مزيد من القمح ، وبينما كان كلاهما يقوم بالعمل على قدم المساواة ، كان لأحدهما الغنم والآخر الغرم .

وهكذا أخذت ملامح عدم المساواة الطبيعية تتضح بطريقة لا شعورية ، وأصبح اختلاف الأفراد الذى أصبح باختلاف ظروفهم أمرا ملموسا وبدأت آثاره تتضح على جموع الأفراد وحياتهم .

ويمكن تصور ما حدث بعد ذلك ، ولن نثقل على القارىء بوصف تتالى اختراع الفنون الأخرى كتطور اللغات واستخدام المواهب والثروات وغير ذلك من التفاصيل المتصلة بها والتى لا يصعب على القارىء استنباطها . وانما نوجه اهتمامنا الآن الى حالة الانسان فى هذه الفترة .

نمت مدارك الانسان ونشطت ذاكرته وخياله وبدأ يهتم بذاته واكتمل عقله ، وأخذ يستعمل القدرات الطبيعية ، وبدأت

قيمة الانسان تتحدد بمرتبته ونوع حياته ، وليس مجرد مـا تحت يده من ممتلكات أو قدرته على خدمة أو ايذاء الآخرين ، بل كذلك أناقته ووسامته وقوته أو مهارته وذكاؤه ومواهبه ، وأصبحت هذه الأشياء وحدها هى السبيل الوحيد لاكتساب احترام الآخرين ، وأصبح التحلى بها أمرا لازما وضرورة .

وقد انحصر اهتمام الأفراد عندئذ فى الظهور بمظهر مغاير لحقيقتهم ، وكان ذلك سببا فى ظهور الخداع والنفاق وغيرهما من ألوان الرذائل والنقائص . ومن ناحية أخرى ، بعد أن كان الناس أحرارا مستقلين ، أصبحوا اليوم نتيجة تعدد مطالبهم وحاجاتهم خاضعين لغيرهم ، وأصبح كل فرد عبدا حتى ولو أصبح سيدا على غيره ، فاذا كان غنيا احتاج لخدمات الآخرين . واذا كان فقيرا افتقر الى مساعدتهم وهكذا شغل الانسان نفسه بجعل الآخرين يهتمون بمصيره هو ، وجعلهم ، ولو ظاهريا ، يجدون فى رعاية مصالحه ، خدمة لمصالحهم ايضا . وأصبح الاهتمام بتكوين الثروات لمجرد المباهاة ومنافسة الآخرين لا لاستخدامها لتحقيق غرض معين ، مما ترتب عليه نزعة شريرة لايذاء الغير والاضرار به بدافع الحقد والغيرة . وباختصار ، بدأت تظهر الخصومة والمنافسة من ناحية ، وتضارب المصالح من ناحية أخرى ، مع رغبة خفية فى الكسب على حساب الغير .

وكانت هذه الشرور هى الآثار الأولى للملكية ونتائج عـــدم المساواة .

كان مقياس الثروة فى الماضى هو الارض والماشــية ، التى كانت تعتبر الاشياء الوحيدة التى يمكن ان يمتلكهـــا المرء . ولكن عندما تفشى نظام الارث حتى أصبح يشمل معظم الارض ، فقد أصبح بوسع الفرد ان يزيد من نصيبه على حساب الآخرين، أما الضعفاء الذين عجزوا عن مجاراة غيرهم فى توسيع رقعـــة أملاكهم فقد فقدوا كذلك مالديهم ولم يعد أمامهم سوى الاتجاه الى الاغنياء للحصول على مورد رزقهم ، وسرعان ما أدى ذلك الى استرقاقهم وخضوعهم لاصحاب الثروات . واستمرأ الاغنياء بدورهم هذا الدور الجديد ، واستشعروا اللذة فى اصدار الأوامر فبدأوا يتشامخون بأنوفهم ويتعالون على من حولهـــم وهم يخضعونهم ويستعبدونهم ، ومثلهم فى ذلك مثل الذئاب التى عندما ذاقت طعم اللحم البشرى لم ترض عنه بديلا .

وهكذا تحطم مبدأ المساواة على أثر استعباد الطبقة الغنيــة للفقراء ظنا منهم أن هذا انما يدخل ضمن حقهم فى الامتـــلاك ، وعندئذ اضطر الفقير الى محاولة سرقة هذا الغنى الذى حرمه من قوته اليومى . وفى غمرة هذه التيارات الجارفة وزحمتها ضاعت مبادىء الرحمة والانسانية وانخفض صوت العدالة ، وامتلأت

النفوس بالمطامع والشهوات والرذائل . وهكذا استمر الصراع بين الاقوياء والمغلوبين على أمرهم صراع لم ينته الا بعد خوض المعارك واراقة الكثير من الدماء . ولذلك غلت مراجل النفوس وبدأ الاستعدد لخوض المعركة الرهيبة التى مهد لها هذا المجتمع فى حالته الحديدة .

وكان من الطبيعى أن تنعكس آثار هذه النكبات والكوارث التى حلت بالمجتمع ، على أفراده . فلابد وأن الاغنياء بوجه خاص بدأوا يعانون من شبح الحرب الذى يخيم على المجتمع والتى سيتحملون هم عواقبها ، والتى لا شك سيفقدون فيها ممتلكاتهم رغم أن الجميع سيخاطر أيضا فيها بروحه . فهم كانوا يعلمون أن مركزهم غير وطيد ولا يمكنهم ان يخفوا حقيقتهم كمغتصبين وأن ثروتهم انما جاءتهم عن طريق السلب والنهب وانتهاك حريات الآخرين وحقوقهم ، وهكذا لا يعود لهم حق فى الشكوى اذا ما استولى الآخرون على ممتلكاتهم بالقوة ، لأنهم انما حصلوا عليها بدورهم باستخدام القوة . وحتى أولئك الذين أثروا بكدهم وجدهم لن تجد ادعاءاتهم فى الملكية صدى كبيرا . اذ لا جدوى من ترديد «لقد اعتنيت ببناء هذا ، أو أننى حصلت على هذه الأرض بعرقى واجتهادى فى العمل . » اذا ماذا نستطيع أن تقدمه لك فى مقابل عمل لم

نطلب منك أداءه ؟! اولا تعلم أن هناك عددا كبيرا من اخوانك البشر يعانون الجوع وشظف العيش ولا ينقصهم سوى بعض هذا الذى يفيض كثيرا عن حاجتك ؟! كان أولى بك أن تعمل على ارضاء هؤلاء قبل أن تدعى لنفسك من الممتلكات ما يزيد على حاجتك الحقيقية . وهكذا عندما أعوزت الغنى الوسائل والقوة اللازمة لحماية نفسه ــ وهو وان كان قادرا على تحطيم الأفراد بسهولة ، فقد كان بوسع هؤلاء ان يسحقوه بدورهم اذا ضموا شملهم ووحدوا صفوفهم لمواجهة هذا العدو لمشترك ــ بدأ يفكر فى خطة جديدة ، وهى أن يستخدم قوات اولئك الذين هاجموه من أجل صالحه هو ، وأن يجد حلفاء وانصارا له من بين خصومه وأن يغريهم بشتى الطرق حتى ينحازوا الى صفه .

وبهذه النظرة وفشو الفزع والرعب ، بدأ كل فرد يسلح نفسه ضد الآخرين ، ويجعل من ممتلكاتهم عبئا قليلا عليهم كمطالبهم ، وحيث لا يوجد أمان سواء فى الفقر او الغنى فقد بدأ الفرد يصوغ أفكارا ويدلى بآراء من شأنها مسايرة ما يريده ، فبدأ ينادى «لنتكاتف ونوحد جهودنا لحماية الضعفاء من الظلم والاستبداد ، لنقف فى وجه الأطماع ونحقق لكل فرد نصيبه الذى هو جدير به . فلنضع أحكاما للعدالة والسلام يخضع لها الجميع دون استثناء ، أحكام تستهدف تعديل

الاوضاع واعادة توزيع الثروات ، وباخضاع القوى والضعيف لالتزامات وواجبات متقابلة . وبعبارة أخرى ، بدلا من أن نستنفذ جهودنا وقوتنا فى مقاتلة بعضنا البعض ، علينا ان نوحدها ونجمعها وندافع عن كافة أعضاء الجماعة ونقف فى وجه العدو المشترك ، ونعمل على ايجاد نوع من الانسجام والتآلف فيما بيننا . »

ولكن لم تكن مثل هذه الكلمات لتلقى آذانا واعية من أناس أعمتهم المطامع وتحزبت الأمور فيما بينهم بدرجة لا ينفع فيها وساطة أو تحكيم ، ورغبتهم فى الاغتراف من متع الحياة لا تتفق مع وجود سيادة تتحكم فى الرقاب . وانما انحصر الاهتمام فى تحطيم السلاسل لتحقيق الحرية الكاملة ، ذلك انهم كانوا من الفطنة بحيث أدركوا مزايا الانظمة السياسية دون أن تكون لديهم خبرة كافية تعينهم على التنبؤ بالاخطار . وقد جاء هذا التنبؤ فى الحقيقة من جانب هؤلاء الاشخاص الذين كانوا يأملون فى الاستفادة من وراء هذه الاخطار ، ولكن حتى أولئك الفطنين الأذكياء لم يكن لديهم الاستعداد للتضحية بجزء من حريتهم لضمان الجزء الباقى .

وكان هذا فى الواقع بمثابة أصل المجتمع والقانون الذى ألقى باعباء وقيود جديدة على الفقير ، وسلطان جديد للغنى ،

وكان من شأن ذلك بطبيعة الحال تشويه الحرية الطبيعية ، وتثبيت دعائم الملكية وعدم المساواة ، وجعلت من السلب والاغتصاب حقا مشروعا للاغنياء والقلة من ذوى المطامع الفردية، واخضاع البشرية جمعاء للعمل المتواصل أبد الحياة والعبودية والبؤس والشقاء . ومن السهل تبين كيف أن بناء مجتمع ما يعطى لبقية الاشياء أهمية وضرورة ، وكيف ان التغلب على القوى المتحدة يستلزم بالتالى تكاتف وتضافر الجنس البشرى لمواجهتها . وسرعان ما تضاعف عدد المجتمعات وانتشرت فى جميع انحاء المعمورة حتى لم يعد هناك ركن واحد منها يمكن أن يعيش فيه الانسان حرا طليقا ، وان يبعد عن هذا السيف المسلط على رقبته دواما . وهكذا أصبح الحق المدنى هو القاعدة او الحكم العام بين أعضاء كل جماعة ، أما قانون الطبيعة فلم يعد له وجود الا فيما بين الجماعات المختلفة حيث تعقد فى ظل حق الامم أو الدول معاهدات خاصة بتسهيل تبادل التجارة فيما بينها ، ويكون لها فى هذه الحالة طابع التراحم الطبيعى الذى أصبحت تفتقده المجتمعات فى داخل كيانها والذى فقد تأثيره على الأفراد أنفسهم ولم يعدله وجود الا عند ذوى الروح الشفافة والانسانيين الذين أسقطوا من حسابهم تلك الحواجز الوهمية التى تفصل بين الشعوب والاجناس المختلفة .

الا أن الجماعات السياسية ببقائها فى حالة الطبيعة فيما بينها بدأت تواجه كثيرا من المتاعب والصعوبات التى اضطرت الأفراد للسعى اليها ، ذلك أن هذه الحالة أصبحت تضر هذه الجماعات الكبيرة ، أكثر مما تضر الأفراد الذين يكونون تلك الجماعات . وهكذا نشبت الحروب والمعارك بين الأمم ، مما شوه جمال الطبيعة ، الى جانب ما نجم عنها من أحقاد وأضغان نتيجة اراقة دماء البشر . ومنذ ذلك بدأت تظهر مفاهيم جديدة للانسان ، بدأ يعتبراقدامه على قتل اخيه الانسان واجبا فى بعض الأحيان ، بل لم يدر الانسان فى خضم المعارك السبب الذى من أجله يقتل أخاه الانسان ويعتدى ويقتل بقسوة وعنف الألوف عندما يهاجم مدينة واحدة بصورة لم يكن لها مثيل على مر العصور حتى فى حالة الفطرة والهمجية الاولى . وكانت هذه هى الآثار الاولى التى استتبعت انقسام البشر الى جماعات مختلفة ، فكيف كانت أنظمتهم وشرائعهم ؟!

قدم لنا بعض الكتاب تفسيرات مختلفة لأصل المجتمعات السياسية مثل فوز وانتصار الأقوى أو تكتل الضعفاء . ولكننا لن نختار أيا من هذين التفسيرين . فلنا رأى آخر يبدو أنه الرأى الطبيعى للاسباب التالية :

أولا : لأنه بالنسبة للحالة الأولى ، حيث ان حق الفتح

والغزو ليس حقا فى حد ذاته ، فانه لايمكن أن يكون أساسا ينبنى عليه شىء آخر ، فالمنتصر والمهزوم فى الحرب يحتفظان باحترامهما كل تجاه الآخر فى حالة الحرب مالم يتقدم المهزوم وهو يتمتع بحريته التامة طواعية واختيارا للمنتصر ويقر له بالسيادة . وهكذا ، فان أى حق او امتياز يرتكز على القهر او العنف لا يمكن أن يكون أساسا لقيام مجتمع حقيقى او جماعة سياسية ، او أى قانون سوى قانون الأقوى .

ثانيا : لانه بالنسبة للحالة الثانية ، تعتبر كلمة قوى وضعيف من الكلمات المبهمة الغامضة ، ذلك أنه فى خلال الفترة الواقعة بين نشوء حق الملكية وقيام الحكومة السياسية يكون من الأفضل أن تحل كلمة غنى وفقير محل الكلمات السابقة ، ذلك أنه قبل ان نشرع القوانين ، لم يكن هناك سوى اغتصاب ممتلكاتهم أو الاستيلاء على بعضها .

ثالثا : لانه طالما لم يكن لدى الفقير ما يفقده غير حريته ، فانه يبدو غريبا ان يتنازل طواعية عن الشىء الوحيد الذى يتمتعون به دون أن يحصلوا على شىء آخر فى مقابله . على حين أنه بالنسبة لما يتمتع به الأغنياء من ممتلكات كثيرة فانه يصبح من الأسهل الحاق الاذى والضرر بهم وعليه يتحتم عليهم التزام جانب الحيطة والحذر ، وبعبارة أخرى فانه من المعقول أن

تفترض ان الشيء قد يكون أكثر فائدة لاولئك الذين صنعوه من هؤلاء الذين صنع من أجلهم وقد يسبب لهم الأذى .

ولم يكن للحكومة فى بدء نشاطها شكل او كيان متكامل منتظم . وكان الافتقار للخبرة والفلسفة حائلا دون اهتمام الناس بأكثر من متاعبهم الحاضرة . ورغم ما قدم المشرعون القدامى من آراء سديدة فقد ظلت الدولة السياسية ضعيفة البناء ، فهى على أى حال كانت وليدة الصدفة ، وبدأت مريضة معتلة ، ورغم ما أظهرته الأيام من مواطن ضعفها والثغرات التى تخللت تكوينها وما كشفت عنه من أساليب العلاج الناجعة ، فان تلك الاخطاء ظلت على حالها من الاعوجاج ـ كان المجتمع قائما على الوفاق والتراضى ، مجرد اتفاقات عامة قليلة يتعهد كل فرد فى المجتمع باحترامها ، والفرد هو محور الارتكاز فى هذا المجتمع . فاين هو الدستور ؟ وكيف يمكن معاقبة الفرد اذا اقترف خطأ ما ؟ هذا اذا أمكن اثبات هذا الخطأ ، حيث الجمهور وحده هو الشاهد والقاضى ؟! ولم تكن القوانين تساوى أكثر من المداد الذى كتبت به . وهكذا شاعت الفوضى وفشا الخلل وسوء النظام ، حتى ظهرت ضرورية وحتمية اسناد السلطة العامة لأشخاص معينين يفرضون على الناس طاعة الحاكم واحترام النظام . ولكن من خطل الرأى القول بوجود رؤساء مختارين

قبل أن تتبلور الثقة فيهم ، أو أن القائمين على تطبيق القوانين كانوا موجودين قبل وضع هذه القوانين .

فليس من المعقول ان نعترض اتجاه الناس للوهلة الأولى الى السير وراء سيد مطلق دون قيد أو شرط ، وأن الأهمية الكبيرة التى يعلقها الأفراد من ذوى الاباء والشمم والمعتزين بكرامتهم على أمنهم وسلامتهم المشتركة ، تجعلهم يقبلون العبودية ويستسلمون لها ، اذ ما هو السبب فى الحقيقة لاعتقادهم فى تفوقهم غير رغبتهم فى تجنب الضغط والاستبداد وحماية ارواحهم وحرياتهم ممتلكاتهم التى تعتبر العناصر الرئيسية لوجودهم ؟! ولكن أسوأ ما يمكن أن يحدث فى العلاقة التى تقوم بين فرد وآخر هو أن يجد الأول نفسه تحت رحمة الثانى وليس من المعقول عندئذ ان يبدأ بمنح الرئيس الاشياء الوحيدة التى يحتاجون لمساعدته فى المحافظة عليها . فما الذى يمكن أن يقدمه فى مقابل هذا الحق العظيم ؟ وحتى اذا ادعى ان ذلك انما هو فى مقابل الدفاع عنهم ، أفلا يمكن أن يرد عليه بأن الأعداء لن يفعلوا بهم أكثر مما فعله هو !! وعلى ذلك فلا مجال للمناقشة فى أن اساس وجوهر كافة الحقوق السياسية ، هى أن الناس قد نصبوا رؤساء لصيانة حرياتهم لا لاستعبادهم .

وقد بدأ السياسيون يتمشدقون بحب الحرية كما كان يفعل الفلاسفة بالنسبة لحالة الطبيعة . كانوا يبنون أحكامهم فى كثير

من الأمور على أساس ما شاهدوه فى أحوال مختلفة ، فحكموا على الانسان بان لديه نزوعا وميلا طبيعيا لاداء الخدمات لمجرد أنهم رأوا العبيد صابرين على ما هم فيه من جور وعنت ، ونسوا ان الحرية والفضيلة لا يدرك قيمتهما الا من يمتلكهما فعلا ، وان الفرد اذا فقدهما فانه لن يعرف لهما مذاقا .

ان الانسان الأول الذى حكمنا عليه بالهمجية والتوحش ، لم يكن ليسلم رقبته لهذا النير والعبودية التى يخضع لها الرجل المتمدن اليوم دون ان ينبس ببنت شفة ، بل كان يفضل ثورة الحرية وفورانها على هذا السلام والرضوخ الذى تصطبغ به العبودية . وهكذا لا يجب أن ننظر الى تلك الشعوب المستعبدة التى ظلت ترزح طويلا تحت عبء العبودية لنحكم على الوضع الطبيعى للجنس البشرى ، بل يجب أن نستلهم جهود كل شعب حر لتخليص نفسه من الظلم والاستعباد .

هنالك كثيرون يعيشون فى هدوء وسكينة راضين عن هذه السلاسل والقيود التى تكبلهم ، ويقولون عن حالة العبودية البائسة ، حالة سلام ، ولكن ما على المرء سوى ان ينظر الى أولئك الذين ضحوا بالسلام والثروة والجاه والقوة بل الحياة نفسها من أجل الاحتفاظ بهذا الشىء الذى لا يقدر بثمن والذى لا يعرف قيمته اولئك الذين فقدوه ، او على تلك الشعوب الهمجية التى تحتقر مدنية الأوربى وحضارته ، ولا تبالى بالجوع

أو النار او الموت وانما استقلالها وحريتها ، حتى تتحقـــق بأن العبيد ليس لهم ان يناقشوا أو يتحدثوا عن الحرية •

أما بالنسبة للسلطة لأبوية التى اعتبرهـــا بعض الكتاب الأساس الأول لوجود الحكومة والمجتمع ، فيكفى ان نلاحظ ، دون الرجوع الى كتابات «جون لوك» و«سيدنى» التى تـــرد على هذه الادعاءات ، انه لا يوجد فى الوجود ما هو ابعد عـــن الاستبداد والشراسة من هذه السلطة لتى تصب معظم اهتمامهـــا على راحة وسعادة هذا الذى يطيع أكثر من ذاك الذى يأمر ، وأن الأب ، وفقا لقانون الطبيعة ، لا يتمتع بحق السيادة على طفلـــه الا طالما احتاج الطفل لمساعدته ، فاذا شب على قدميه وأصبـــح بوسعه الاعتماد على نفسه ، أصبح الاثنان متساويين متكافئـــين ولا يعود للاب من حق على الابن سوى الاحترام وليس الطاعة• ذلك أن الاعتراف بالجميل يعتبر واجبا لابد من أن يؤدى• ولكنه ليس حقا يؤخذ عنوة •

فبدلا من ان نقول بأن المجتمع المدنى قام على أساس السلطة الابوية ، نقول ان السلطة الأبوية قد استمدت قوتها من المجتمع المدنى • فالفرد لا يعترف له بالأبوة الا اذا استمر أولاده وبناته يعيشون فى كنفه • وما يبذله الأب فى سبيل رعاية أولاده والذى يعطيه صفة السيادة ، هو الرابطة الوحيدة التى تضمن تبعيـــة

أولاده وخضوعهم له ، وبوسعه ، اذا أراد ، ألا يمنحهم شيئا من أملاكه الا اذا استحقوها ويكون ذلك بناء على ما يراه هو ويقدره . غير ان الخاضعين لسلطة ما ، لا يتوقعون أن ينظر رئيسهم اليهم وما تحت أيديهم كممتلكات خاصة له ، أو يعتبرهم كذلك على الاقل ، ويكونون بذلك مرغمين على قبول النذر اليسير الذى يسمح هو باعطائه لهم مما يمتلكونه أصلا . وهو باستغلاله لهم فى هذه الحالة لا يعتبر ظالما بل انه كان رحيما بهم اذ جعلهم يعيشون !!

ومما تقدم نجد بعض التفسير لقيام حكم الطغيان فى الأزمنة السابقة ، ولن يكون من السهل تقدير مدى صلاحية العقد الذى لا يقيد سوى أحد طرفيه الذى يحمل العبء كله دون الطرف الآخر ، ولا شك ان مثل هذا النظام المكروه ، حتى فى وقتنا هذا ، انما هو أبعد ما يكون عن نظم الحكم السليمة والرشيدة ، كحكم ملوك فرنسا على وجه الخصوص ، ويتبين ذلك من خطاب القاه لويس الرابع عشر عام ١٦٦٧ جاء فيه : «لا يجب ان يقال ان الحاكم لا يخضع لقوانين دولته ، بل الأمر على العكس وهذا حق الشعوب ، ونحن نؤمن بما قاله الحكيم أفلاطون ان استقرار الأمور فى المملكة وسعادتها انما يتحقق بطاعة الرعايا لأميرهم وطاعة الأمير للقوانين وأن تستهدف القوانين الصالح العام . »

وطالما أن الحرية هى انبل سمـات الانسان ، فلا يجب أن نتحط الى المستوى الذى تضيع فيه هذه الهبة التى منحنا الله اياها ، فان هذا من شأنه ان يثير غضب الله اذ يرى تحطيم مـا خلقه فينا وعدم تبجيلنا له . وعليه فليس من حق الفرد ان يبيع حريته لآخر يستغلها كما يحلو له ، تبعا لقول « جون لوك » ان معنى هذا أنه يبيع حياته التى لا يعتبر مالكها فى الحقيقة .

لقد قال بعضهم ان بوسع الانسان ان يتخلى عن حريتـه فى سبيل آخرين كما يحدث عندما تنقل ممتلكاتنا من شخص الى آخر عن طريق عقود واتفاقات . ولكن هذا ليس صحيـحا ، اذ أن الملكية التى أتنازل عنها ، لا يعود لى بها أية صلة ، ولن أتأذى اذا ما أصابها شىء ، ثم ان حق الملكية انما هو شىء اخترعه الانسان ووضعه الافراد لتحديد الأشياء التى يمتلكونها وفق ما يشتهون . ولكن هذا يختلف تماما عن حالة الهبات التى تمنحها الطبيعـة كالحياة والحرية التى يسمح لكل فرد أن يتمتع بها وليس له بغير شك الحق فى أن يتنازل عنها . فاننا بالتنازل عن احداهما انمـا ننتهك وجودنا فاذا تنازلنا عن الأخرى فكأننا الغينا هذا الوجود تماما ، ولما كان لا يوجد ما يعوضنا عن أى منهما بحال مـن الأحوال ، فانه لمما ينافى العقل والطبيعة ان تتخلى عنها بأى ثمن . ولكن حتى اذا أمكننا نقل حريتنا كما ننقل ملكيتنا ، فهنـاك

فرق شاسع بالنسبة للاطفال الذين يعيشون تحت رعايــة الأب بماله من حق عليهم فقط اما حريتهم فقد منحتها اياهم الطبيعــة كأفراد ليس لوالديهم أى حق فى سلبهم اياها .

وعلى ذلك فالعبودية تعنى الافتئات والاعتداء على الطبيعة وحتى يصبح هذا الحق مكتسبا فانه يستلزم تغيير الطبيعة أولا

ومن هنا فاننا نعتقد اعتقادا جازما بأن الحكومة لم تبدأ بسلطة استبدادية بل هذه هى الصورة النهائية التى بدأت بقانون الاقوى الذى كان موضوعا أساسا كعلاج . ولكن اذا فرضنا انها بدأت هكذا ، فهل يمكن أن تعتبر هذه السلطة غير الشرعية فى ذاتهــا أساسا تقوم عليه قوانين المجتمع ، أو حتى لمبدأ عــدم المساواة الذى تستند اليه ؟ ؟

ولا حاجة بنا الى تقصى المحاولات المختلفة التى بذلت فى سبيل تفهم الاساس الذى قامت عليه الحكومة ، فاننا نؤمــن بالاعتقاد السائد وهو أن المجتمع السياسى ما هو الا عقد حقيقى بين الشعب والحكام الذين يختارهم : عقد يلتزم كــلا طرفيه بالخضوع للقوانين التى نص عليها والتى تشكل رباط اتحادهم . ولما كان الناس فى سبيل علاقاتهم الاجتماعية قد ركزوا جميــع اراداتهم فى فرد واحد ، فان المواد المتخلفةالتى تشرح هذه الارادة تصبح قوانين أساسية ملزمة لكافة أعضاء الدولة دون استثناء

واحدى هذه المواد تنظم كيفية اختيار وتحديد سلطة الحكام المعينين لتنفيذ بقية المواد • وهذه السلطة تمتد الى كل شيء من شأنه المحافظة على الدستور ولكنها لا تصل الى حد تغييره • والحاكم من جانبه يلتزم باستخدام السلطة الموكلة اليه بما يتفق ورغبات اولئك الذين اسندوها اليه فى سبيل المحافظة على ما يمتلكونه وأن يتوخى دائما الصالح العام مفضلا اياه على مصالحه الشخصية •

وقد تنبأ الأفراد بأنه لن يمكن تجنب الاعتداء على مثل هذا الدستور وخرق نصوصه من جانب أولئك الذين كلفوا بالسهر عليه وصيانته ، ولما كان الحكم والحقوق المتصلة به ، انما يستند الى القوانين الأساسية وحدها ، فان الحكام يفقدون صفتهم الشرعية اذا بطل سريان هذه القوانين ، وعندئذ لا يعود لهم حق الطاعة على الأفراد ، وطالما كانت القوانين لا الحكام هى جوهر وجود لدولة فان أعضاء هذه الدولة يستعيدون الحق الطبيعى فى حريتهم •

ونحن لو نظرنا بعين الاهتمام لهذه المسألة لاقتنعنا بان العقد بطبيعته هو أمر لا نزاع فيه ، ذلك انه اذا لم توجد السلطة العليا التى يمكن أن تضمن اخلاص الاطراف المتعاقدة ، واجبارهم على تنفيذ تعهداتهم المشتركة فان كل طرف سيصبح له وحده حق الفصل فيما يعن له من أمور ، ويكون لكل طرف

الحق دائما فى فسخ العقد اذا وجد أن الطرف الآخر قد أخل بشروطه ، أو أن هذه الشروط لم تعد تتفق مع هواه . وهـــذا هو المبدأ الذى قام على أساسه حـــق التنازل عن العـرش . فاذا طبقنا هذا على الوضع فى ظل هذا النظام ، نقول انــه اذا كان الحاكم الذى يضع يده على كافة السلطات ويحتكر لنفسه كافة مزايا العقد ، ليس له الحــق فى التخلى عن هذا السلطان ، فان الناس ، من ناحية أخرى ، الذين يعانون هذا الحكم وتقع عليهم مغبة اخطائه لابد وان يكون لهم الحق فى نبذ تبعيتهم . غير أن ما سيترتب بالضرورة من فوضى واضطراب فى الأمــور نتيجة هذا الامتياز الخطير ، انما يدل دلالة قاطعة على أن قيــام الحكومات يحتاج الى دعائم أقوى من مجرد العقل .

ان اختلاف أشكال الحكومات انما يرجع الى اختلاف درجة عدم المساواة التى كانت قائمة بين الأفراد عندما تكونت هــذه الحكومات .

فلو ظهر بينهم من يتمتع بجاه ونفوذ وفضيلة وثروة وقـــوة شخصية فانه يصبح حاكما وتأخذ الدولة شكل الملكيــة . فاذا ظهر عدد من الأفراد متساوين فى القوة والنفوذ الذى يميزهم عن الآخرين فانهم سينتخبون معا ويكونون أرستقراطية . أما بين أولئك الذين ما زالت حالة الطبيعة الأولى غالبة عليهم ، والفروق

بين مواهبهم وثرواتهم محدودة فان الادارة العليا ستصبح مشتركة وتتكون الديموقراطية . وقد أظهرت الايام أن تلك الاشكال تلائم الافراد أكثر من غيرها

فظل البعض يخضع للقوانين ، وآخرون ارتضوا الخضوع لحكامهم وقد جاهد المواطنون للاحتفاظ بحرياتهم ، أما الرعايا الخاضعون فقد أثارتهم رؤية الآخرين يتمتعون بشيء يفتقدونه هم ، وأصبحوا لا يفكرون الا فى استعباد جيرانهم . وهكذا تكونت طبقة الاغنياء المنتصرين فى جانب ، والسعادة والفضيلة فى الجانب الآخر .

وفى هذين الفرعين من الحكومات كان الرؤساء يعنون اول الأمر بالانتخاب ، وعندما فقدت الثروة مكانتها أصبح الاختيار يتم على أساس اشياء أخرى كالسن والحكمة ، كمجلس الكبار عند العبريين ، والسناتو فى روما .. ولكن كان يعقب اختيار كبار السن اعادة الانتخابات وتكرارها .. وبدأ تدبير المؤامرات وتكونت العصبيات وظهرت بذور الأحزاب وسرعان ما نشأت الحروب الأهلية حيث كان الأفراد يضحون بأرواحهم فى سبيل سعادة زائفة تمثلها الدولة .. وجاء وقت أقدموا فيه على فعال تعود بهم الى حالة الفوضى البدائية الأولى . وانتهز الرؤساء والحكام الطموحون هذه الظروف ليضمنوا استمرار الهيمنة

على الحكم فى أيدى أسرهم وفى نفس الوقت كان الناس الذين اعتادوا الخضوع والاستكانة والحياة الهادئة واستسلموا لقيودها لم يهتموا بزيادة أغلالها فى سبيل استمرار سيرها الحثيث الهادىء . وهكذا ، عندما أصبح الحكام يتولون مناصبهم بالوراثة أصبحوا يعتبرون هذه المناصب احتكارا عائليا ، ويعدون أنفسهم ملاك تلك الجماعات التى كانوا يتولون رئاستها فقط وينظرون الى اخوانهم المواطنين نظرتهم الى عبيد لهم ، من قبل، ويحصونهم كما يحصون الماشية التى ترعى فى حقولهم ، وبدأوا يضعون أنفسهم فى مصاف الآلهة .

ونحن لو تتبعنا تطور «عدم المساواة» فى هذه الثورات المختلفة فسنجد ان تشريع القوانين وحق الملكية كانا أول أطوارها ، ثم انشاء وظيفة الحاكم ثانى اطوارها ثم صبغ السلطة المطلقة بصبغة شرعية هى ثالثها وآخرها ، فكان أن تقررت أوضاع الفقير والغنى فى المرحلة الأولى ، والقوى والضعيف فى المرحلة الثانية وفى الثالثة وحدها تقرر وضع السيد والعبد الذى هو آخر درجة من درجات عدم المساواة ، وهو الوضع الذى ظل سائدا وكان من أثره أن هوت دعائم الحكومة اما على أثر ثورة جديدة واما بالعودة الى الأوضاع الشرعية وقواعد العدالة .

ولابد لنا حتى تتفهم هذا التطور من أن نضع فى اعتبارنا

البواعث التى تختفى وراء تكوين المجتمع السياسى وما يتبعه من الاشكال التى يتخذها والاخطاء التى لابد وأن يمر بها . ونحن اذا رجعنا الى تاريخ «اسبرطة» ــ حيث كان محور كافة القوانين تدور حول تعليم وتنشئة الأطفال ، وحيث كان للاخلاق والفضائل العامة التى بثها ورعاها «ليكورجوس» من قوة الاثرة ، ما جعل القوانين تبدو دون فعالية أو أهمية من الناحية العملية ــ فانه لن يصعب علينا ان نبرهن على أن كل حكومة تبذل جهدها فى تحقيق الاهداف التى انشئت من أجلها وتتجنب ما يؤدى الى فسادها ، فان قيام تلك الحكومة يكون دون جدوى . ذلك أن البلد الذى لا يحاول فيه امرؤ التحايل على القوانين أو استغلال السلطة الحاكمة لن يحتاج الى قوانين أو حكام .

والفوارق السياسية لابد وأن تؤدى الى فوارق مدنية . والهوة اذا ضاقت بين الحكام والمحكومين ، سرعان ما يحس بها الأفراد ، فمن شأن هذا ان يعدل الكثير من الأمور ويغيرها تبعا للعواطف والمواهب والظروف . فالحاكم لا يمكن أن يغتصب سلطة غير مشروعة دون أن يميز اولئك الذين يجب أن يشتركوا معه فيها . ثم ان الافراد لا يسمحون بان يقع عليهم جور أو ظلم الا اذا كانوا مدفوعين بطموح أعمى وباتجاه أبصارهم الى أسفل أكثر منه الى أعلى ، فانهم يحبون السلطة أكثر مما يحبون

الاستقلال وبخضوعهم للعبودية قد يتجهسون بالتالى الى استعباد الآخرين • فليس من السهل ارغام فرد ـ لا يحس بالطموح لاصدار الاوامر ـ على الطاعة ، كما ليس بوسع أى سياسى مهما تكن مهارته استعباد أناس تنحصر رغبتهم الوحيدة فى التمتع باستقلالهم • أما عدم المساواة فتجد طريقها بسهولة بين العقول الطموحة والخائفة ، التى تقف دائما على استعداد للمغامرة فى سبيل تحقيق أغراضها ويستوى لديها أن تكون آمرة أو خاضعة مستعبدة • وهكذا جاء وقت كان الناس يحسون فيه بالفخار والسعادة ، لان حكامهم بمجرد أن يقولوا لأى فرد منهم « انى أمنحك كذا وكذا انت وذريتك» فانه سرعان ما يرتفع قدره فى أعين الجميع وكذا فى نظر نفسه

ولم يكن من الممكن تجنب عدم المساواة فى القدر والنفوذ بين أفراد الطبقة العالية حيث أن وجودهم فى مجتمع واحد جعلهم يقارنون أنفسهم بالآخرين ، ويهتمون بالاختلافات التى تميز الواحد عن غيره •

وكان لهذه الاختلافات أشكال متعددة ، الا أن الثروة والنسب والرتبة كانت هى المميزات او المقاييس التى يقدر الناس على أساسها قيمة الشخص فى المجتمع • ولا شك أن التقارب أو التنابذ بين هذه العوامل المختلفة هو الذى يحدد

صفة دستور الدولة اذا كان رديئا او طيبا • ذلك أنه من بين هذه الاشكال المختلفة من عدم المساواة تعتبر الثروة أكثرها أهمية ، لأنه طالما كانت الثروة تضمن نجاح الأفراد ، كما أنها أسهل فى الحصول عليها وجمعها ، فانها تستخدم فى شراء المزايا الأخرى • ومن هنا يتضح لنا كيف يتخلى الافراد عن مبادئهم ويسيرون قدما نحو الفساد ، وكيف ان الرغبة فى الشهرة ومراتب الشرف والتقدم والرقى التى تحفزنا جميعا انما تظهر مدى قدراتنا واستعدادنا وكيف انها تثير عواطفنا وان خلق المنافسة الجماعية والتسابق بين الافراد والعبيد من فرص النجاح والفشل فان كافة أنواع الميول والنوازع تسير فى نفس الاتجاه • بل يمكن القول بان الرغبة فى أن تكون محور حديث الآخرين ، ومحاولاتنا الدائمة فى اجتذاب انظارهم ، هى السبب فى أفضل وأسوأ الأشياء التى نمتلكها ففضائلنا ورذائلنا ومعرفتنا وأخطاؤنا وقوادنا وفلاسفتنا ، أى كثير من الاشياء الرديئة والقليل من الأشياء الطيبة •

وبالتالى فانه اذا كان عدد الأقوياء والاغنياء لدينا قليلا ، بينما ينتشر الفقر والحاجة بين غالبيتنا ، فيرجع ذلك الى تمتع الاولين بالاشياء التى يفتقر اليها الآخرون ، ولانهم اذا ظل الامر على حاله ، لن يستشعروا السعادة اذا وجدوا البؤس والشقاء يختفى من بين الناس •

وبهذه التفاصيل وحدها التى أوردناها ، يجب أن تقدر مزايا ومساوىء كل نوع من الحكومات ، حيث انها تمس الفرد فى حالة الطبيعة كما تتصل بكافة المظاهر المختلفة التى كانت تبدو خلالها «عدم المساواة» •

وكان لابد وأن ينشأ عن عدم المساواة فى الثروات والظروف والتقارب بين العواطف والمواهب ، كثير من الحقد والبغضاء التى تتنافى والعقل والسعادة والفضيلة • لقد رأينا الحكام يثيرون كل ما من شأنه ضعاف أفراد المجتمع باشاعة الفرقة بينهم وكل ما من شأنه ان يبذر بذور الانقسام بين صفوفهم ويوغر صدور بعضهم على البعض الاخر ، وان يجعل مصالح وحقوق الفرد الواحد متضاربة ومتعارضة مع مصالح وحقوق الآخرين ، وكل هذا حتى يثبت دعائم السلطان الذى يتبعونه •

ووسط هذه الفوضى والاضطراب وسوء النظام بدأ الطغيان والاستبداد يطل برأسه مشوها بناء الدولة وكل حق للناس أو اعتبار للقوانين • ولابد أن وقوع هذا التغير لم يتم الا بعد مراحل حافلة بالقلاقل والثورات ، ولكن سرعان ما ابتلع الطغيان كل شىء ، ولم يبق للناس قوانين أوحكام ، فهؤلاء حل محلهم الطغاة • ومنذ هذه اللحظة زال كل أثر للفضيلة أو الأخلاق

فالطغيان فوق كل شيء وهو لا يعترف بغير الطاعة العمياء فضيلة تلك التى ما زال بوسع العبيد ممارستها •

وهذا هو الطور الأخير من عدم المساواة الذى تضيق عنده الدائرة • فهنا عاد كافة افراد الطبقة العليا الى حالتهم الأولى من المساواة ، لأنهم لم يعد لهم شأن يذكر ، أما الرعايا الذين لا يملكون قانونا غير ارادة سيدهم ، وهذا السيد لا يتبع سوى عواطفه وأهوائه ، فقد اختفت مبادىء المساواة بالنسبة اليهم من جديد • وكان هذا بمثابة الرجوع الى قانون الأقوى وبالتالى الى طبيعة جديدة تختلف عن الحال الأولى ، فتلك كانت فى نقائها الاول ، أما هذه فنتيجة فساد ضرب اطنابه واستشرى • وهناك اختلاف بين الحاكمين فى نواح أخرى ، وقد انفرط عقد الحكومة على يد الطغيان ، فالطاغية هو السيد الوحيد ما دام هو الأقوى • فاذا جاء الانبعاث الشعبى ليضع نهاية لهذا السلطان فانه يكون قانونيا وشرعيا ، فطالما كان يستند الى القوة وحدها ، فان القوة ايضا هى التى تلقيه الى الحضيض • وهكذا تعود الأمور الى مجراها الطبيعى ، ومهما يكن من الآثار التى تختلف عن الثورات ، فليس لاحد أن يشكو من ظلم آخر •

واخيرا فان التطور الذى مر به الانسان فى انتقاله من حياة الفطرة الأولى الى حياة المجتمع والمسافة الشاسعة التى تفصل بين

الحياتين، يقدم الحل لكثير من المشاكل السياسية والاخلاقية التى يحار الفلاسفة فى علاجها اليوم . ونحن لو تتبعنا هذا التطــور فى مراحله المختلفة على مر العصور لرأينا كيف تغير جوهر روح وعواطف الانسان ولعرفنا سر تحول رغباتنا وحاجاتنا الى أخرى جديدة ، وكيف اختفى جوهر الانسان الاول أو الأصلى تدريجيا وكيف قدم المجتمع لنا صورة مهزوزة مصــنوعة للانســـان والعواطف الزائفة التى هى نتيجة كل هذه العلاقات الجديدة ، وهى أشياء لم يكن لها وجود فى الطبيعة . والاختلاف كبير بين الانسان المتوحش المتمدين ، فبينما يتنفس الاول نسيم السلام والحرية وليس لديه من رغبة الحياة والحرية من العمل . نجــد الرجل المتمدين يسعى طول الوقت ويقدح زناد تفكيره ليبحث عن مشاغل أخرى يذيب فيها وجوده وهو يقتل نفسه فى العمــل ليجد مركزا لائقا فى الحياة ، او ينبذ الحياة ليكتسب الخلود .

والواقع ان هذا الاختلاف انما يرجــــع الى أن الانسان المتوحش يعيش داخل نفسه أما الانسان الاجتماعى فيعيش دائما خارج نفسه ، ولا يعرف سوى كيف يعيش فى رأى الآخريــن وبهذه الطريقة ينعكس احساسه بوجوده من خلال حكم الآخرين عليــــه .

حقيقة ربما كان لبعض المفاهيم ميزتها كالصداقة مثـــــلا

والشرف والفضيلة بل حتى الرذيلة فى بعض الاحيان ، ولكن من السخف أن نظل دائما نسأل الآخرين عن حقيقتنا ووجودنا بدلا من أن نوجه السؤال لأنفسنا ذلك أننا لو بحثنا فى أعماقنا عن الاجابة فلن نجد سوى شرف بغير فضيلة وعقل دون حكمة وسرور من غير سعادة . وقد رأينا كيف أن هذه ليست الحال الأصلية للانسان وانما هى مجرد روح المجتمع وما أدى اليه من عدم المساواة التى حولت وغيرت كل ميولنا الطبيعية .

مجموعة

إخترنا لك

تصدر

نصف شهرية باللغات العالمية

يشترك فى تحريرها وإعدادها

لجنة "إخترنا لك"



المراسلات : الدار القومية للطباعة والنشر

٣٠ شارع منصور – ص٠ب ٢٣٩٨

قرش
١٠